

تحولُ البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم

**Syntactic Structural Transformation Between Masculine
and Feminine Gender in Similar Verses in
The Holly Quran**

إعداد الطالبة:
أرياف غازي جمال خليفة

إشراف الدكتور:
عودة خليل أبو عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة
والنحو، تخصص اللغة العربية.

جامعة الشرق الأوسط

كلية الآداب - قسم اللغة العربية وآدابها

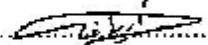
كانون أول / ٢٠١١

صفحة التفويض

أنا أرياف غازي جمال خليفة أفوض جامعة لشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسائلي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أرياف غازي جمال خليفة

لتاريخ: ٢٠١١/٨/١٦

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: تحول البنى النحوية بين التكبير والتأنيث في الآيات

المتشابهة في القرآن الكريم وأجيزت بتاريخ: ١٦ / ١ / ٢٠١١م.

أعضاء لجنة المناقشة: جهة العمل - التوقيع

١. الأستاذ الدكتور: عودة خليل أبو عودة مشرفاً.....
٢. الأستاذ الدكتور: محمد عبد الجبار... رئيساً.....
٣. الأستاذ الدكتور: محمد حسن... عضواً خارجياً.....

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي هداني وسدّد خطاي للاطلاع على وجه من وجوه أسرار لغة القرآن وإعجازه ، فإنني إن كنت قد وفقت فيما ذهبت إليه في هذه الدراسة فإن ذلك مرّده إليه سبحانه جلّ شأنه، لما حباني به من إرشاد عالمٍ فاضلٍ وموجهٍ مُخلصٍ وصادقٍ أمينٍ في خدمة لغة القرآن الكريم، فكان أستاذي الدكتور عودة خليل أبو عودة حقاً نعمَ القدوة في النصح والإشراف والمثابرة والصبر والدقة والالتزام وطيب المعشر وحب الإسلام والدعوة إليه، فأرجو من الله سبحانه أن يوفقه في خدمة كتاب الله ولغته العربية الشريفة، وأن يطيل عمره ويجزيه خيراً في الدنيا والآخرة.

ثم إنني أتقدّم بخالص الشكر للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الذين سيكملون هذه الدراسة بعلمهم وملاحظاتهم واطلاعهم الواسع على أسرار اللغة والنحو، والبيان القرآني. وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة.

وأتقدّم هنا بالشكر إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية، بكلية الآداب في جامعة الشرق الأوسط، وأخصُّ بالذكر الدكتور عبدالرؤوف زهدي، والدكتور سعود محمود عبدالجابر - أطال الله عمرهما - لما قدّموه لي من عونٍ، ومساعدة وإرشادٍ إلى طريق البحث بالعلم والمعرفة والنصح دون ملل، فاللسان يعجز عن ذكر فضلها ومساعدتها لي.

وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور يحيى عباينة، الذي أثار لي طريق هذه الدراسة، فقد تعلمت على يديه أساسيات علم اللغة المعاصر، ثم انطلقت على أثره حتى خرجت هذه الرسالة.

وأتقدم هنا إلى الدكتور عطا موسى، والدكتور أيمن الأحمد، بالشكر الجزيل على ما قدموه لي من مساعدات في أثناء دراسة البكالوريوس.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور موسى محمود الزعبي، لما يسره لي من مساعدات في أثناء البحث والتدقيق، الذي أرجو من الله أن يزيده علماً ومعرفةً وهدايةً.

ثم إنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي مكتبة جامعة اليرموك، وأخص بالذكر الأستاذ جمال فودة، والأستاذ نضال قطناني، والأستاذ فتحي عثمانة والأستاذ عاطف صايل، لما وفروه لي من مساعدات وعون في إنجاز هذا العمل.

وأسأل الله أن يتقبل مني، ويمنحني أجر ما اجتهد، لكشف حقيقة تفرد لغة القرآن. والله من وراء القصد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

إلهي، بما هديتني للبحث في كتابك العزيز فإني أهدي رسالتي هذه إلى كل محب للغة العربية،
خادم للقرآن الكريم بعلمه وعمله، وأسألك - سبحانه - أن تتقبل مني هذا العمل، وأن تبارك فيه
وتجعله خالصاً لوجهك الكريم.

أبي .. سعيت إلى خروج هذه الرسالة، فكننت إلهامي وفخري وعزّي وسندي وقوتي في الجد
والعمل والمثابرة.

أمي .. صليت ودعوت إلى هدايتي، فكننت قوتي في حب الله وعبادته والإخلاص في العمل
وبذل الجهد حتى كان هذا البحث.

تالا .. رفيقتي، وسلواي، وأنسي.

لكم جميعاً أهديكم هذا الجهد

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الغلاف (العنوان)
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	إهداء
و	فهرس المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الإنجليزية
١	الفصل الأول: مقدمة في موضوع الدراسة وأهميتها ويشتمل على:
٢	- تمهيد
٤	- مشكلة البحث
٤	- أهمية الدراسة
٥	- مصطلحات الدراسة
٦	- محددات الدراسة
٦	- الأدب النظري والدراسات السابقة
٨	- مصادر الدراسة ومراجعها
٩	- فصول الدراسة
١١	الفصل الثاني: مفهوم التحول النحوي

٢٢	الفصل الثالث: التحول بين التذكير والتأنيث.
٢٣	المبحث الأول: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة والنحو
٢٤	- المذكر والمؤنث في التحليل اللغوي
٢٦	- المذكر والمؤنث في الاصطلاح النحوي
٣٥	- المذكر أصل والمؤنث فرع عنه
٣٩	- علامات التأنيث
٤٢	- المؤنث بلا علامة
٤٥	- بناء (مُفْعَل)
٤٦	- أصل التاء وليس الهاء
٤٨	المبحث الثاني: التحول النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث
٥٢	المؤثرات المسؤولة عن ألفاظ قابلة للاستخدام بالوجهين (المذكر والمؤنث)
٥٢	أولاً: ساهمت التنوعات اللهجية في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأنيثها في الوقت نفسه.
٥٨	ثانياً: أثر تطور اللغة من السلف إلى الخلف عبر حقب تاريخية متشابهة في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأنيثها في الوقت نفسه.
٦٥	ثالثاً: أسهم التنوع في القراءات القرآنية بتنوع الشكل واختلافه بين التذكير والتأنيث.
٧٠	رابعاً: أثر الحمل على المعنى في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأنيثها في الوقت نفسه.
٧٨	خامساً: أثر الضرورة الشعرية في إيجاد حالة الخلاف القائمة في مسألة المذكر والمؤنث المجازيين.

٧٩	الفصل الرابع: دلالة شواهد التحول النحوي بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة.
٨٠	المثال الأول
٨٢	المثال الثاني
٨٥	المثال الثالث
٨٨	المثال الرابع
١٠٥	المثال الخامس
١٠٧	المثال السادس
١١١	المثال السابع
١١٤	المثال الثامن
١١٦	المثال التاسع
١١٧	المثال العاشر
١٢١	المثال الحادي عشر
١٢٢	المثال الثاني عشر
١٢٥	المثال الثالث عشر
١٣٠	المثال الرابع عشر
١٣٣	المثال الخامس عشر
١٣٥	المثال السادس عشر
١٣٧	المثال السابع عشر
١٣٩	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
١٤٣	المصادر والمراجع

ملخص

تقوم هذه الدراسة على النظر في شواهد التحول بين تذكير الفعل وتأنيثه أو تحول الفاعل تبعاً لذلك في الآيات المتشابهة لفظياً في القرآن الكريم، وبيان اختلاف بنية الألفاظ فيها حسبما يقتضيه المعنى، حيث يرد الفعل أحياناً مذكراً وكان حقه التأنيث أو يرد الفاعل مؤنثاً وكان حقه التذكير مناسبة لفعله.

وستقوم هذه الدراسة على تدبر الآيات المتشابهة في السياق القرآني من أجل محاولة بيان الفروق الدلالية في الآيات الكريمة نتيجة هذا التحول النحوي.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول وخاتمة. يشتمل الفصل الأول على المقدمة، وتحتوي على التعريف بمشكلة الدراسة وموضوعها وأهميتها، وبيان منهجية الدراسة، ومحدداتها، ثم عرض فكرة عن الدراسات السابقة والأدب النظري في هذا الموضوع. أما الفصل الثاني فيشتمل على مفهوم التحول النحوي، وهو انتقال التركيب النحوي من شكل إلى شكل، ويكون لكل شكل معنى، ووظيفة دلالية خاصة تختلف عن الشكل الآخر، ويكون المعنى العام فيها واحداً.

ويبحث الفصل الثالث في التذكير والتأنيث، حيث يتكون من مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة والنحو، والمبحث الثاني: التحول النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث.

ويتناول الفصل الرابع: شواهد التحول النحوي بين التذكير والتأنيث في دراسة دلالية لسياق الآيات القرآنية.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

Syntactic Structural Transformation Between Masculine and Feminine Gender in Similar Verses in the Holly Quran

By:

Ariaf Ghazi Jamal Khalifeh

Supervisor:

Dr. Odah Khalil abu Odah

Abstract

This study examine different pieces of evidence on the transformation of the verb between Masculinity and Femininity (and/or) the transformation of the subject accordingly in similar verses.

Such literally similar verses have different connotations for sometimes the verb is treated as Masculine although it should be Feminine or it is treated as Feminine although it should be Masculine.

According to different occasions. This study analyses the analogous verses in Quranic context to demonstrate the syntactic difference in Quranic verses resulting from this syntactic transformation.

This study consists of three chapters and a conclusion. The first chapter is composed of an introduction where the problem of the study, it's topic and its importance is defined. It is also constituted of the method of the study and the literature review.

The second chapter discusses the concept of the syntactic transformation. This concept is defined as transforming the syntactic structure from one form to another where every form has its own meaning and function that differs from other forms while the general meaning remains the same.

The third chapter deals with masculinity and femininity. It consists of two aspects: First, the concept of masculinity and femininity in language and syntax; second, syntactic structural transformation in the phenomenon of masculinity and femininity.

The fourth Chapter different pieces on syntactic transforming oscillating between femininity and masculinity of evidence in different Quranic contexts.

The last chapter consists of the result.

الفصل الأول

مقدمة في موضوع الدراسة وأهميتها

تمهيد:

الحمد لله الذي هدانا بالقرآن، وعلمنا به البيان، والصلاة والسلام على خير هذه الأمة، محمد صلى الله عليه وسلم الذي كان خلقه القرآن، وعلى آله الطيبين وصحبه الذين ساروا على الخُطأ بإتقانٍ، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

القرآن الكريم كلام الله عزّ وجل. المتعبد بتلاوته نصاً وصوتاً، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا تتقضي عجائبه، ولا تنفذ غرائبيه، فالأسلوب القرآني، أسلوب انفراد به هذا الكتاب، وإن جاء على ما اعتادت عليه العرب، لكنّه انفراد عنهم بإعجازه المنبثق من طريقة نظمه وإحكامه، وروعة بيانه، وبراعة تعبيره الفني، ودقة اختياره لألفاظه الموضوعية وضعاً دقيقاً بقصد، ولذا جاء مميزاً عن أساليب العرب وإن لم يكن خارجاً عنها بشكل عام، هذا البيان القرآني الفريد الذي كان سبباً لانبهار العرب الفصحاء أهل الشعر والبيان والنثر، ولحيرتهم في تفسيره وتحليله.

وتعدُّ الآيات المتماثلة في ألفاظ التركيب اللغوي مع التتوّع في مظاهر التذكير والتأنيث وجهاً من وجوه إعجاز هذا الكتاب المبارك، ولونا من ألوان بلاغته وفصاحته، فليس مجيء تلك الأبنية تكراراً، ولغواً، لأنّه يستحيل على القرآن الكريم الاختلاف واللّغو والحشو، فالأبنية المتشابهة وجه من وجوه إعجازه البيانيّ، فما ورد مذكراً في موطن، ومؤنثاً في موطن آخر إنّما هو لحكمةٍ تطلب، وفائدةٍ تُرام، وليس تكراراً بلا فائدة، يقول الخطيب الإسكافي: "إذا أورد الحكيمُ - تقدّست أسماؤه - آية على لفظة مخصوصة، ثمّ أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غير لفظة عمّا كانت عليه في الأولى فلا بد من حكمةٍ تطلب، وإن أدركتموها فقد ظفرتن، وإن لم

تدركوها فليس لأنه لا حكمة هناك، بل جهلتم^(١)، فأحسب أن الله عز وجل حين ذكر وأنت وقدم وأخر وزاد وحذف أو اختار من بين المترادفات لفظة دون غيرها أراد به معنى خاصاً محدداً، وإشارةً إلى بعض مواطن الإعجاز القرآني، وكشفاً عن خصوصية الأسلوب القرآني وتميزه، فليس العجيب فقط في ألفاظه المعجزة التي لا تكون في اللغة عادةً، إنما الأعجب من ذلك، أنه كلامٌ مقصود بوجه من الوجوه، ولكل بنية فيه استعمالٌ لا يناسبه سواه، ويتناسب مع الغرض الذي سيق لأجله، فعلى الرغم من تشابه أبنيته، إلا أن كل لفظة تتفرد بالتعبير عن مضمونٍ ومعنىٍ يتميز به عن غيره من نظائره.

ويعد التحوّل بين التذكير والتأنيث في السياق القرآني، مدخلاً من مداخل التحليل اللغوي للنص، للوصول إلى المضمون أو الغاية الدلالية من تشابه الألفاظ، يقول ابن الأثير: "اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان، أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلع على أسرارها، وفتش عن دقائقها، ولا نجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقها فهماً، وأغمضها طريفاً"^(٢).

وسيتّم في هذه الدراسة المتواضعة إبراز الأبنية المتحوّلة بين التذكير والتأنيث في السياق القرآني في الآيات المتشابهة لفظاً، مع بيان القيمة الدلالية، والخصائص البيانية لأسلوب القرآن الكريم المنفرد.

(١) الإسكافي، الخطيب، درة التنزيل و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز برواية: ابن أبي الفرج الأردستاني، ط٢، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧. ص ٢٠-٢١.

(٢) ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (ط٢)، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، مصر، دار النهضة للطبع والنشر، (ب.ت)، ص ١٨٠.

مشكلة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تناول أحوال المفردة من حيث تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المشترك في الآيات المتشابهة لفظياً في القرآن الكريم، والوقوف عليها، وبيان اختلاف بنية الألفاظ فيها حسبما يقتضيه المعنى، بتغيّر أبنية أفعالها بين التذكير والتأنيث، حيث يرد الفعل في موطن مذكراً وفي موطن آخر شبيه به مؤنثاً مع الفاعل المشترك، بصورة تعبيرية متفاوتة يقتضيهما سياق النص القرآني لحكمة تطلب وفائدة ترام. "فاختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني، ولكل بنية مضمون ومعنى كامن عميق يستقل به عما سواه"^(١) لذا فإن موضوع الدراسة سيكون حشد الأنماط القرآنية من الآيات المتشابهة التي طرأ على أبنيتها التحول فاختلاف فيها فعلها من حيث التذكير والتأنيث. تبعاً لتغيّر المعنى الذي يريده الله بصورة تلائم السياق الذي ترد فيه، لبيان تباين هذه الأبنية فيما بينها في التعبير عن المعنى الكامن لها من الناحية الدلالية واللغوية بدراسة تحليلية تطبيقية لأبينة موضوع البحث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في وجه من وجوه الإعجاز البياني القرآني، لمكانة كتاب الله عزّ وجلّ العظيمة والكبيرة تلاوةً ودرسا، فمن شأن هذا البحث أن يشير إلى مزاوحه الأسلوب القرآني بين التذكير والتأنيث لغرض بلاغيّ وفائدة لغوية حسبما يقتضيه المعنى، إذ إنّ الحاكم في تحول الفعل من تذكير وتأنيث مع الفاعل المشترك في الآيات المتشابهة هو المعنى، فحيث كان الفعل بمعناه المؤنث أنث، وحيث كان بمعنى المذكر ذكر، "فاختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني"^(٢).

(١) السامرائي، فاضل، دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب مُلاك التأويل، دار عمار، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وقد حاولت أن أفهم على جزئيات من هذه الظاهرة، محاولةً متابعه ما أشار إليه علماءنا من ارتباط آيات القرآن واتساق معانيه، وانتظام مبانيه، لإبراز الخصائص البيانية لأسلوب القرآن الكريم.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في إبراز السمات اللغوية التي يستعملها الخطاب القرآني في ظاهرة الأبنية المتماثلة؛ لبيان القيمة الدلالية، فالبحث في الصيغة من خلال سياقها يعد قضية أساسية في التعبير الإنساني، فالصيغة قادرة على تفسير السياق الخطابي، وخاصة فيما يتعلق بنظم القرآن الكريم.

مصطلحات الدراسة:

تحول البنى النحوية: المراد بالتحول في هذه الدراسة هو تحول المعنى من صيغة إلى صيغة أخرى على صعيد البنية التركيبية؛ لغرض بلاغي، فهو حقيقة من حقائق اللغة، وشكل من أشكال التطور الدلالي في البنية التركيبية، وأبرز تفسير لحقيقة تعدد البنى النحوية المتعددة أو المزدوجة وانتقالها من حال إلى حال في هذه الدراسة هو حملها على اختلاف المعنى، وتعدد الأغراض الدلالية.

المؤنث: المؤنث آيته علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً سواء أكان التأنيث حقيقياً أم غير ذلك. فالعلامة لفظية كما في (عالمة وصحراء وذكرى) ومقدرة كما في (هند وقدر) بدليل رجوعها في التصغير: كهنيدة وقديرة^(١).

المذكر: ما ليس فيه تاء التأنيث، ولا ألف التأنيث المقصورة كحبل، والممدودة كحمراء، والمؤنث ما فيه إحداهما: من تاء التأنيث كغرفة، ومن ألفي التأنيث المقصورة كحبل، والممدودة كحمراء^(٢).

(١) الدماميني، بدر الدين أبو عبدالله بن أبي بكر (ت ٨٢٨هـ)، المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق، مطر فاخر جبر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨، ص ٤٩١.

(٢) الميلاني، محمد بن عبدالرحيم، (ت ١٣٩٤هـ) شرح المغني في النحو، تحقيق: علي الشوملي، وزارة الثقافة، ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستخراج مادة الدراسة، إذ تم الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بمفهوم التحوّل النحويّ وظاهرة التذكير والتأنيث، والتحوّل بينهما في ضوء كتب النحو واللغة، ثم رصد آيات القرآن الكريم المعنية بموضوع الدراسة وتحليل مضمونها في ضوء كتب التفسير والمتشابه اللفظي.

محددات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على رصد عينة من الشواهد القرآنية المتحوّلة لغويّاً في البنية التركيبية في الفعل مع الفاعل المشترك من التذكير إلى التأنيث أو العكس. ثم تحليل تلك الشواهد.

وستتبع الدراسة الإجراءات الآتية:

- ١- توضيح مفهوم التحوّل النحويّ، والاطلاع على المراجع القديمة والمصادر الحديثة التي ألّمت بمصطلح التحوّل.
- ٢- دراسة نحويّة لكل من التأنيث والتذكير في ضوء كتب النحو واللغة.
- ٣- دراسة ظاهرة التحوّل بين التراكيب النحوية بين التذكير والتأنيث، ووضع المؤثرات التي ساعدت على وجود هذه الظاهرة اللغويّة.
- ٤- دراسة تحليلية لغوية للصيغ المتشابهة في نصوص القرآن الكريم المتحوّلة بين التذكير والتأنيث للوصول إلى المضمون أو الغاية الدلاليّة من تحوّل الألفاظ.
- ٥- تلخيص النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

لم أجد دراسات سابقة مستقلة تناولت موضوع التحول في التراكيب النحويّة، واختصت بالبحث في ظاهرة التحول بين التذكير والتأنيث تحديداً، ولكنني وقفت على بعض الدراسات التي أشارت إلى جزئية من جزئيات هذه الظاهرة في المصنفات القديمة والدراسات الحديثة، التي يمكن الاستفادة منها، فعلى الرغم من وجود اختلاف بينها وبين هذه الدراسة، إلا أنّ هناك وجه اتفاق بينهما، ومنها:

- في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة لإبراهيم السامرائي (١٩٨٥)، عرض في هذه الدراسة مسألة التذكير والتأنيث عرضاً سريعاً، وأشار إلى تاريخ هذه المادة، وكيفية تطورها عبر تلك الحقبة التاريخية، مع التمثيل بالألفاظ وأبنية ونعوت متحوّلة عن أصلها من التذكير إلى التأنيث، للتوصل إلى عدم أصالة تاء التأنيث.

- مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ظاهرة، تقريراً، إحصاءً، معجمياً لعيسى عودة موسى برهوم (١٩٩٨)، تناول الباحث فيها ظاهرة التذكير والتأنيث ضمن دراسة شاملة عامة، حيث عالج فيها الظاهرة بدراسة مقارنة للغات السامية، وعرض مجموعة من آراء المستشرقين والمحدثين في هذه المسألة، وحرص على بحث الظاهرة في اللهجات، وفي ما تضمّنه النصّ العزيز قراءةً، ورسماً عبر مجموعة من الأمثلة، ثم حرّر أصناف المسألة بصنع معجم للمذكر والمؤنث، اقتبس مادته مما توافر من كتب اللغة ومعجماتها، وفي نهاية المطاف يخلص في دراسته إلى بيان غموض المسألة واضطرابها؛ لأنها جزء من التاريخ اللغوي، فلا يوجد معايير واضحة ولا تفسير مطّرد يمكن الاستعانة به، لمعرفة السبب في تذكير مفردة أو تأنيثها.

- المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد لعيسى بن عودة الشريوفي (٢٠٠١)، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضية المؤنث المجازي وإشكالاتها المختلفة من خلال التركيز على القاعدة المعروفة التي تقتضي بجواز التذكير والتأنيث لكل مؤنث مجازي، وتقرر هذه الدراسة أنّ القاعدة المذكورة تتطوي على خلل واضح لأنّ تطبيقها عملياً قد يؤدي إلى إنتاج لغوي غير منسجم مع طبيعة اللغة ومواضعها المستقرة في أذهان المتكلمين، وتعمل هذه الدراسة على البحث عن الخلفية التي صدرت عنها هذه المقولة وعن العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تشكيلها.

- تحوُّلات البنى النحويّة دراسة في التطوُّر النحويّ لخلف عايد إبراهيم الجرادات (٢٠٠٩)، ارتاد الباحث في هذه الدراسة مفهوماً حديثاً تطرق له قلة من الباحثين، قام بعرضه بصورة شاملة عامة، حيث وقف عند تعريف حقيقة التحوُّل، والدراسات السابقة فيه، وموقف النظريّات اللغويّة القديمة والحديثة منه، ثم عرض الكثير من المسائل النحويّة التي جرى فيها التحوُّل، وقد انقسمت على ستّة اتجاهات: الوصل والفصل، والإعراب، والأدوات النحويّة، والحذف والزيادة، والمطابقة، والإضافة. وكلّ اتجاه حوى مسائل فرعيّة عديدة.

وهناك بعض الدراسات والبحوث الموجودة في كتب منشورة قد أشارت إلى هذا الموضوع إشارات جزئية مثل: أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية ليحيى عابنة (١٩٩٣)، وفي لغة القرآن الكريم لرشيدة عبدالحميد اللقاني (١٩٩٣). دراسة فاضل السامرائي (٢٠٠٦) دراسة المتشابه اللفظي من أي التنزيل في كتاب مَلَاك التَّأْوِيل لابن الزبير الغرناطي.

مصادر الدراسة ومراجعتها:

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى المراجع والمصادر القديمة والحديثة، في استقصاء مادة الدراسة، بعد حشد مجموعة من الأنماط القرآنية المناسبة لموضوع الدراسة من خلال المعجم المفهرس للتراكيب المتشابهة لفظاً في القرآن الكريم.

وقد اعتمدت الدراسة في توضيح مفهوم التحول النحوي، ومفهوم التذكير والتأنيث، ثم بيان ظاهرة التحول بين التذكير والتأنيث والمسوغات التي ساعدت على هذا التحول، وذلك من خلال الكتب النحوية القديمة التي كان لها السبق في النحو العربي، بدءاً بالكتاب الأول في النحو، وهو الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، والخصائص لابن جني، وأسرار البلاغة للجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وشرح المفصل لابن يعيش، وغيرها من الكتب التراثية، إضافةً إلى المؤلفات القديمة المستقلة بمسألة التذكير والتأنيث، كالمذكر والمؤنث للفراء، وابن جني، والسجستاني، والمبرد، وابن التستري، والبلغة لأبي البركات بن الأنباري وغيرهم من النحاة الذين اهتموا بهذه المسألة.

وتضمنت الدراسة الكتب والدراسات الحديثة المهمة بهذا الموضوع كالأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها لهادي نهر، ودراسات لغوية مقارنة لإسماعيل عمارة، وفي لغة القرآن الكريم لرشيدة اللقاني، واللغة والجنس لعيسى برهومة، وغيرها من الكتب.

ولتوضيح دلالة الآيات المتشابهة لفظياً، المتحوّلة بين التذكير والتأنيث لجأت الدراسة إلى عدة كتب من التفاسير، مثل التفسير الكبير للفخر الرازي، والدر المنثور للمصنفين الحلبلي، والبحر المحييط لأبي حيان الأندلسي، وغيرها من التفاسير، وكذلك كتب المتشابه اللفظي، كملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، ودرة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي.

فصول الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتليها خاتمة.

الفصل الأول:

يحتوي على: (تمهيد، مشكلة الدراسة، وأهميتها، تعريف المصطلحات، منهجية الدراسة، ومحدداتها، الأدب النظري والدراسات السابقة، مصادر الدراسة ومراجعتها، وفصول الدراسة).

الفصل الثاني: مفهوم التحول النحوي:

يوضح هذا الفصل المراد من التحول في هذه الدراسة، ومدى اختلافه واتفاقه مع مصطلح التحول عند علمائنا المحدثين، وبيان أن له جذوراً عميقة وأصولاً واضحة في التراث اللغوي العربي العريض القديم، وتوصلت فيه إلى أن المراد من التحول النحوي في هذه الدراسة هو انتقال التركيب النحوي من صيغة إلى صيغة أخرى أو من شكل إلى شكل آخر، ويكون لكل شكل معنى، ووظيفة دلالية خاصة تختلف عن الشكل الآخر، ويكون المعنى العام فيها واحداً.

الفصل الثالث:

خصصته لدراسة ظاهرة التذكير والتأنيث دراسة شاملة عامة، ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة والنحو.

تحدثت فيه عن المراد من المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ثم توضيح أقسام كل منهما، مع بيان مفهوم كل قسم وذكر أنواعه، وتناولت فيه عدة أفكار تساعد في تفسير هذه الظاهرة، كفكرة أصليّة المذكر وفرعيّة المؤنث، وأصليّة الناء وليس الهاء.

المبحث الثاني: التحول النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث:

اقتصرتُ فيه على مناقشة تحول التراكيب النحوية على مسألة نحوية واحدة، وهي مسألة التذكير والتأنيث، ثم حصرت المؤثرات المسؤولة عن تردد أبنية الألفاظ بالوجهين (المذكر والمؤنث)، في: التنوع اللهجي، وتنوع القراءات، والتطور اللغوي، والحمل على المعنى.

الفصل الرابع: فقد وقفت على دلالة شواهد التحول النحوي بين التذكير والتأنيث في

الآيات المتشابهة فعرضتُ عينة من الشواهد القرآنية المترابطة بين التذكير والتأنيث في الفعل مع الفاعل المشترك ثم حللتها تحليلاً لغوياً دلاليّاً.

وأما الخاتمة فقد لخصتُ فيها أهمّ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مفهوم التحوّل النحوي

مفهوم التحول النحوي

انتشر في الدراسات اللغوية الحديثة مصطلحات جديدة كثيرة، صارت في مجال اهتمام العلماء والباحثين، منها فكرة العدول، والانتساع، والانزياح، والانحراف، والتداولية، إلخ، وأصبح يكتب فيها كثير من الدراسات، وبخاصة في مجال الدراسات العليا.

والملاحظ أنّ لهذه المصطلحات الحديثة، جذوراً، وأصولاً واضحة في التراث اللغويّ العربيّ العريض، فعلى الرغم من عدم إغفال النحاة قديماً هذه المصطلحات منذ سيبويه، إلاّ أنهم لم يتحدثوا عنها وفق المصطلحات الجديدة، ولا وفق مناهج البحث المتطورة الآن، إلاّ أنهم أشاروا إليها في توجيه بعض شواهدهم، وأقوالهم، وفي تحليل كثير من قواعد النحو واللغة التي توصلوا إليها في دراساتهم الجادة.

وأمثّل هنا على مصطلح (الانتساع) الذي أشارت إليه الدراسات الحديثة، فقد وضع ابن السراج باباً سماه (الانتساع) في كتابه (الأصول في النحو)، بعد باب الحذف، وعدّ الانتساع ضرباً من الحذف، ثم بيّن الفرق بينهما، بقوله: اعلم: أنّ الانتساع ضربٌ من الحذف، إلاّ أنّ الفرق بين هذا الباب، والباب الذي قبله، أنّ هذا تقيمه مقام المحذوف، وتعربُهُ بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه، وتدعُ ما عمِلَ فيه على حاله في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم. فأما الانتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: M j k L [يوسف، آية: ٨٢]، تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤون الطريق: يريدون أهل الطريق، وقوله: M * + ,

- . [البقرة، آية: ١٧٧] إنما هو برُّ مَنْ آمَنَ بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانٍ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين. (وولدَ له ستون عاماً) والتأويل: (ولدَ له الولدَ في ستين عاماً)... وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: (سرتُ فرسخينِ يومينِ) إن شئتَ نصبتَ انتصابَ الظروف، وإن شئتَ جعلتَ نصبهما بأنهما مفعولان (المفعول به، والمفعول فيه)، على السعة، وعلى ذلك قولك: (سيرَ يزيدُ فرسخانِ يومينِ) إذا جعلتَ الفرسخينِ يقومانِ مقامَ الفاعل، ولك أن تقول: سيرَ يزيدُ فرسخينِ يومانِ، فتقوم اليومانِ مقامَ الفاعل. (١)

وأضف إلى هذا مصطلح (العدول)، الذي أطلقه تمام حسان عنواناً لفصل من فصول كتابه (البيان في روائع القرآن)، وذلك قوله: ذلك هو ما أطلقنا عليه في عنوان هذا الفصل: الأسلوب العدولي (٢)، وهذا نفسه ما أطلقه السبكي بتجاوز أصل قاعدة العرب في موضوع الالتفات، وهي التي يُنسب القول بها إلى السكاكي، وهي التعبير بأحد الأساليب الثلاثة عما كان مقتضى الظاهر أن يُعبر عنه بغيره منها، انظر إلى مثل هذا في قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل، وليس عبدة بفتح الباء غيره:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبٌ (٣)

وهو التفاتٌ، لما كان ينبغي أن يكون عليه الحديث من التعبير بضمير المتكلم لا المخاطب (فالأصل أن يقال طحا بي)...، ولكن لما عبر بضمير الخطاب عن التكلم ناسب أن يُساق الكلام بطريق الخطاب إلى آخره، ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله:

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، جزء ٢: ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، (ط ٢)، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠، جزء ٢: ص ٧٦.

(٣) علقمة بن عبدة، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الجتلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٣، ص ٢٣. طحا: ذهب بك كل مذهب. وقد ورد البيت - أيضاً - في الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، درب الأثرak خلف الجامع الأزهر الشريف، المكتبة الأزهرية، ١٩٩٣، ص ٩٠.

تُكَلِّفُنِي لِيَلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبٌ^(١)

والأصل أن يقول يكلفك، فالتفت في قوله (تكلفني) عن قوله (بك) من الخطاب إلى المتكلم^(٢).

وربما الالتفاف في (بك) على رأي السكاكي أوضح من الالتفات الذي في (تكلفني)؛ لأن في بك خروجاً عن ضمير المتكلم إلى شيء لا وجود له بالكلية، وفي تكلفني خروج عن الحقيقة المجردة إلى الحقيقة المجرد عنها، فهو عدول إلى الأصل، وبك عدول إلى الفرع، والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل^(٣).

وإن معظم كتب النحو القديمة عندما تتحدث عن الممنوع من الصرف، كانت تذكر مصطلح (العدول)، نحو: "عُمَرَ وَزُفَرَ، عُدْلَنَ عَنْ عَامِرٍ، وَزَا فِرٍ"^(٤).

وأما مصطلح (التحويل)، فقد ذكره سابقاً السبكي في تعريفه للالتفات الحسي على أنه لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية إلى جهة يمينه ثم إلى جهة يساره^(٥)، وأن الالتفاف الاصطلاحي لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك إلا بثلاثة تعبيرات مع أنه يكفي في الأول تحويل واحد، وفي الثاني انتقال واحد^(٦).

(١) البيت لعقمة بن عبدة الفحل في شرح ديوانه، ٢٣. الولي: القرب. وقد ورد البيت - أيضاً - في الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ص ٩٠.

(٢) انظر: السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبدالكافي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، بيروت - لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، م ١، ج ١-٢: ٣٧٤.

(٣) السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، م ١، ج ١-٢: ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٨٨.

(٥) انظر: السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، م ١، ج ١-٢: ٣٧٧.

(٦) انظر: المصدر السابق، م ١، ج ١-٢: ٣٧٣.

ومن خلال هذه الأمثلة يتضح الفهم الواعي لدى علماء اللغة قديماً بهذه المصطلحات، وجاء المحدثون مفسرين وموضحين لها.

وقد أضيف مصطلح (التحوّل) إلى هذه المصطلحات، باختلاف يسير إذ صارت هذه المصطلحات ترتبط بمفهوم التطوّر اللغويّ، وما ينتج من صور وتراكيب متحوّلة عن أصل القاعدة اللغوية.

ويمكن أن نستخلص من هذه النصوص، وغيرها، كحديث ابن جني، عمّا سماه (إصلاح اللفظ)^(١)، حول قول العرب (كأنّ زيداً عمرو)^(٢)، أن هذه العبارة تمثل الصورة الأخيرة اللاحقة المتحوّلة عن أصلها القديم السابق عليها، وهي (زيدٌ كَعَمْرٌ).

وقد حرّص النحاة واللغويون على تبيين الأصل اللغوي، الذي تحوّلت عنه التراكيب النحويّة، وهو ما تكشف عنه تصريحاتهم بوجود ما سموه: (أصل متروك)، و (أصل المعنى)، و (أصل الكلام) و (أصل معنى الكلام ومرتبته)، أو (معنى الكلام وحقيقته)^(٣).

ويفترض من خلال هذه العبارات، وعباراتٍ أخرى لديهم كالضرورة والمجاز، والالتفات، وشجاعة العربية، والخروج على خلاف مقتضى الظاهر، إضافةً إلى نصوصهم القديمة، بيان وجود الأصل وهو السابق، والفرع وهو اللاحق، اللذان يدلان على التحوّل بين التراكيب النحويّة، وعلى وجهته؛ لأنّ أصل التراكيب النحويّة - كما تنبّه إليه النحاة - تأثر بعوامل زمنيّة ومكانيّة بيئية حوّلتها، وغيّرت عن أصله، إلى فرع لهذا الأصل، فأصبح أحدهما لاحقاً متحوّلاً عن سابق.

(١) وهو إصلاح العرب ألفاظها حفاظاً على معانيها.
(٢) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، (ط ٢)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ١: ٣١٧.
(٣) انظر على التوالي: شواهد التوضيح لابن مالك، ١٣٥، والخصائص لابن جني، ١: ٣١٧، والكشاف للزمخشري، ٢: ٢٦٦، ٢٩١، ومفتاح العلوم للسكاكي، ٢٨٥، والإيضاح للقرظيني، ١: ١٧٨.

وكلمة الأصل تدلُّ على نقطة البداية في هذا التحوُّل؛ فالأصلُ أقدمُ من الفرع، ولذلك يكون التحوُّلُ عن الأصل إلى الفرع تحوُّلاً عن أصلٍ أقدمٍ إلى فرعٍ مستحدث - من قِبَل مستعمل اللغة-، كما يوضحه، ويشرحه نصُّ لعبد القاهر الجرجاني، ففي قولهم (ضربته سوطاً) "عبَّروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه، وجعلوا أثر السوط سوطاً، وتعلم على ذلك أن تفسيرهم له بقولهم: إنَّ المعنى (ضربته ضربةً بسوطٍ) بيانٌ لما كان عليه الكلام في أصله. وأنَّ ذلك قد نُسي، ونُسِخ، وجُعِلَ كأنَّ لم يكن، فاعرفه"^(١).

ويتضح من هذا كله أنَّ المادة اللغوية التي اعتمد عليها النحاة الأوائل تشمل مساحة واسعة زمنياً وجغرافياً، وأنها من الطبيعي أن تشمل تبعاً لهذا على ألوان متعددة من التنوع الناشئ عن تحوُّل اللغة وتطورها عبر الحقب التاريخية المتتابعة^(٢)، فيظلُّ الأصل والفرع، أو الطور السابق، والطور اللاحق، يتحولان، في وظيفتين نحويَّتين مختلفتين، دون وعي من مستعمل اللغة^(٣)، فاللغة كائن حي يتطور^(٤)، ويتغير بفعل الزمن والبيئة، وينتقل من حال إلى حال، كما هو التحوُّل.

وقد اهتمت الدراسات اللغوية الحديثة بتحوُّلات البنى النحوية، وقد توجهت في بحوثها إلى أنَّ تعدد البنى النحويَّة وتنوعها إنَّ هو إلَّا نتيجة من نتائج التحوُّل، وحركته التي تكون في اللغة، إما على المستوى الزمني (التاريخي)، أو على المستوى المكاني أي امتداد اللغة أفقيّاً (جغرافياً)، في مرحلة غامضة وشائكة من مراحل التطوُّر^(٥).

(١) الجرجاني، عبدالقاهر، أسرار البلاغة، (ط٣)، تحقيق: هـ. رثير، ١٩٨٣، ص ٣٣٠.
(٢) الشريوفي، عيسى بن عودة، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الحولية الحادية والعشرون، الرسالة السادسة والخمسون بعد المئة، جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي، ٢٠٠١، ص ٢٤.
(٣) انظر: الموسى، نهاد، في التطوُّر النحويِّ وموقف النحويين منه، عمان، الجامعة الأردنية، مجلة كلية الآداب، المجلد ٣، العدد (٢)، ١٩٧٢، ٩-١٠.
(٤) انظر: زيدان، جرجي، اللغة العربية كائن حي، (ط٢)، بيروت، دار الجبل، ١٩٨٨، ص ٩-١٠.
(٥) الجرادات، خلف، تحولات البنى النحوية "دراسة في التطور النحوي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م، ص ١٤.

وقد رأى خلف الجرادات أن تحوّل التراكيب النحويّة من حال إلى حال يكون من ناحية استعماليّة لا نحويّة، حيث تتحوّل بنى التراكيب النحويّة من شكل إلى آخر في ميدان الاستعمال على المستوى الشكلي دون المعنى ودون مساس بالدلالة، وتكون إحدى البنى المتداولة - تداوياً استعمالياً لغوياً عبر العصور - أصلاً لغيرها من البنى اللغوية، فيكون أصلُ الوضع في التحوّل عنده أصلاً استعمالياً، وليس افتراضياً جاء به القياس^(١).

ويرى أيضاً أن التحوّل يتبع كثرة الاستعمال، فيأتي على شكل تركيبين مترادفين، يتّخذ أحدهما صفة السيادة لأطراده وشيوعه، ويجرى الآخر إلى جانبه على أنه استعمال بديل لطائفة من العرب، تَقَلُّ أو تَكْثُرُ، ويشير النحاة إلى ذلك غالباً بقولهم: ومن العرب من يقول كذا، ثم إن هذين التركيبين إما أن يتساويا - تقريباً - شيوعاً واستعمالاً، أو أن يطغى أحدهما على الآخر، وقد يَسْتَقَلُّ أحدهما عن الآخر مكانياً، فيصبح لغةً خاصّة لبعض قبائل العرب^(٢).

وقد انتهى الباحث إلى أن التحوّل، حقيقة من حقائق اللغة، وأنه يتبع كثرة الاستعمال، وهو أداة رئيسة من أدوات التطوّر اللغويّ، ويقف وراء تعدّد البنى النحويّة الاستعمالية، التي تؤوّل في ظروف معيّنة إلى لهجات، وأن حركته غير محكومة بقوانين خاصّة، غير أنّها تماشى مع قوانين عامّة، منها: الجنوح نحو التخفيف، وتقوية التراكيب وإزالة لبسها، والتحوّل إلى ما فيه نكتة (غرض) دلاليّة أو بلاغيّة، كما اتّجه الاستعمال في المطابقة إلى عدم المطابقة في الجنس إلى التخفّف من علامات التأنيث^(٣).

(١) انظر: خلف جرادات، تحولات البنى النحوية

(٢) انظر: المصدر السابق، ٥.

(٣) المصدر السابق، ٢١٣.

ولكن الباحث مال إلى أن صور التحول النحوي إنما تتبع الاستعمال اللغوي، وأنها لا أثر لها في الدلالة، ولكنه عاد في النهاية وأشار إلى أن التحول يمكن أن يكون له بعض الدلالة في التركيب اللغوي، فهو يقول (إن التحول قد يكون إلى ما فيه نكتة (غرض) دلالية أو بلاغية. وسنرى في هذا البحث أن أمثلة القرآن الكريم فيما يمكن أن يحسب على أمثلة التحول اللغوي، لها أثر كبير في الدلالة؛ لأنّ القرآن جاء معجزاً للعرب يتحدث بلغتهم، وبعاداتهم المنتشرة في القول وتراكيبهم اللغوية، ولكنه يفاجئهم باستعمالات لغوية، وتراكيب أسلوبية، تجمع بين أنماط التعبير ومضمون التركيب في بيان قرآني فريد.

وعلى هذا فإني أرى أنّ عملية تحوّل البنى النحويّة ليست عملية شكلانية محضة تعمل فقط على توليد عدد من البنى النحويّة اللانهائية، بغض النظر عن دلالاتها، ودون اللجوء إلى التفسيرات الدلالية لتلك الأشكال اللغويّة، كأنّ التحوّل ما هو إلا "ضرب من التوليد ينبع من داخل البنية لتحقيق حركية، دينامية، ينتج عنها عدد من البنى تبدو جديدة، مع أنّها خاضعة لقانون واحد هو نظام البنية، من غير الالتفات إلى أثر اختلاف المعنى والسياق"^(١).

إنّ التحوّل الذي أقصده - التحوّل من التأنيث إلى التذكير أو العكس في فترات زمنية معينة، أو بيئات جغرافية محددة - لا يعد تحوّلًا شكلياً، ولا نحويًا بالمعنى الحرفي للكلمة؛ لأنّه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد المفاهيمي والقصدي لمستخدمي اللغة، وما ينشأ لديهم من تصورات بتأثير التحوّل الثقافي والنفسي، والتباعد الزمني والمكاني وكما أنّ هذه المقومات الذهنية والنفسية عرضة للتغيير مع الزمن، بالإضافة إلى أنّ القانون النحويّ شيء والمفاهيم المرتبطة بالجنس شيء آخر. وإذا كان النحو يتمتع بشيء من الثبات النسبي، أو على الأقل البطء في

(١) بوحوش، رابع، اللسانيات وتحليل النصوص، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٧، ص ٩٢.

التحوُّل والتغيُّر، فإن الجانب الدلالي، وخاصة بالنسبة للمسألة التي هي موضع النقاش، يعد أكثر هشاشة وقابلية للتحوُّل^(١).

وثمة دراسات جادة، تؤيد الأثر الكبير لاختلاف المعنى والسياق في التحوُّل، منها دراسة يحيى عبابنة، بعنوان (أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية)^(٢)، ومنها أيضاً كتاب منشور لعبد العباس أحمد، بعنوان (التحوُّل في التراكيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع)^(٣).

وقد قُصد بالتحويل الأسلوبي - على حسب رأي يحيى عبابنة - تغيير أسلوب الكلام من شكل إلى آخر، بفعل تأثير معنى انفعالي ما، وهذا المعنى إما أن يكون مدحاً، أو ذمّاً، أو شتماً، أو ترحماً، أو فخراً إلى غير هذه المعاني العاطفية، وأن التحويل طرأ أولاً على الأسلوب الذي أثار تحويله في الحركة^(٤).

وقد حاول توضيح أثر هذا التحويل الأسلوبي في الآيات الكريمة وبعض الأنماط الكلامية، وما يتبع هذا التغيير من تغيير في الإعراب^(٥)، فكثير من الشواهد القرآنية، والشعرية رُويت على روايتين إعرابيتين: رفع ونصب، أو جرّ ونصب.

ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: M E GF IH KJ L

L.. O N M [البقرة: ١٧٧] قرأ العامة في هذا الموضع: والصابرين، وهي التي

-
- (١) الشريوفي، عيسى بن عودة، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ١٤-١٧.
 - (٢) عبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، إربد، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، (١٩٩٣م)، المجلد ١١، العدد ١، ص ٩-٤٢.
 - (٣) عبد العباس، أحمد، التحوُّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، أبو ظبي، المجمع الثقافي، (٢٠٠١م).
 - (٤) عبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ٢٩.
 - (٥) المصدر السابق، ١١.

وقعت فيها المخالفة الأسلوبية، وقد قرئ: والصابرون في البأساء عطفاً على (الموفون)، كما قرئ: والصابرون، والموفين^(١)، فعلى قراءة الرفع (والصابرون) تكون من باب العطف على (الموفون)، وهو أسلوب خبري، وعلى قراءة النصب (والصابرين) تكون تحوُّلاً أسلوبياً من الخبر إلى مدح الصابرين، وليس عطفاً لها على الموفين، وحسب^(٢)، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال^(٣).

وأما التحوُّل في التركيب وعلاقته بالإعراب، فهو قائم على الفكرة نفسها في تحوُّل الأسلوب، وأثره في تغيير الحركة الإعرابية، إذ إنَّ التركيب إذا تغيَّرت حركاته تغيَّر معناه، وهو تحوُّل من معنى إلى معنى، ولكل معنى سياق ومقام.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى M... قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ

الْخٰسِرِينَ | [الأعراف: ١٤٩]، إذ ورد فيها قراءتان:^(٤)

١ - يرحمنا ربُّنا: على أن (ربُّنا) فاعل، على سبيل الإخبار بالجملة.

٢ - ترحمنا ربُّنا: على أن (ربُّنا) منادى منصوب، وترحمنا: للخطاب.

(١) انظر: عبابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ١١. وانظر كذلك: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ١: ٣٣١.

(٢) انظر: جرادات، خلف، تحوُّلات البنى النحوية، ١٧. وانظر كذلك البحر المحيط لأبو حيان الأندلسي، ٢: ٩-١٠ والنصب (والصابرين): قراءة الجماعة، والرفع: (والصابرون): قراءة الحسن والأعمش ويعقوب وغيرهم عطفاً على الموفون.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وحاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٠.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤: ٣٩٢، قرأ حمزة والكسائي وغيرهم: ترحمنا والجمهور: يرحمنا بالياء.

وفي تفسير معنى هذا التحول عند ابن حيان، قال أحمد عبد العباس إن التحول عنده من علامة الرفع على الإخبار إلى علامة النصب بالنداء على معنى التضرع، ثم خُص إلى أن "النصب يكشف عن التحول في المعنى؛ لما فيه من إقرار المشركين بالعبودية لله سبحانه" (١).

وهذا التحول الذي أعنيه هو انتقال التركيب النحوي من شكل إلى شكل، ويكون لكل شكل معنىً ووظيفة دلالية خاصة تختلف عن الشكل الآخر، ويكون المعنى العام فيهما واحداً. وسأحاول في دراستي هذه أن أفسر بعض دلالات التحول من تركيب إلى تركيب أو من حركة إعرابية إلى أخرى في بعض الآيات القرآنية الكريمة.

(١) عبد العباس، أحمد، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، ٥٠، ٥١.

الفصل الثالث

التحوُّل بين التذكير والتأنيث

المبحث الأول:

مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة والنحو

المبحث الثاني

التحوُّل النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث

المبحث الأول: مفهوم التذكير والتأنيث في اللغة والنحو

خلق الله في هذا الكون من كل زوجين اثنين، كما قال الله تعالى في كتابه العزيز:

M ! " # \$ % L [النجم: ٤٥]، فكثير من العوالم التي تقوم على التزاوج بين

الجنسين ليس في عالم الإنسان فحسب، بل في عالم الحيوان، يقول الجاحظ: " وللعصفور فضيلة

أخرى، وذلك أن من فضل الجنس أن تتميز ذكورته في العين من إناثه، كالرجل والمرأة، والديك

والدجاجة، والناقة والجمال"^(١). وأيضا في عالم النبات، يقول الله عز وجل: { Z y M

} ~ تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ [يس: ٣٦].

وترجعُ القسمة الثنائية (مذكر/ مؤنث) إلى انقسام الجنس انقسامًا طبيعيًا جعله الله من

آياته العجيبة، وهي قسمة تجاوزت حدود اللغة بأن عرفها الإنسان منذ وقت مبكر، وأكدتها

الآديان السماوية بسرد قصة متأخرة عن بدء تكوين الإنسان، وهي خلق آدم - عليه السلام -

وخلق حواء من ضلعه، قال الله تعالى: M ! " # \$ % & ' () * +

, - . / O 1 L [النساء: ١].

ويستلزم هذا الاختلاف في الجنس اختلاف الألفاظ التي تطلق على كل من الذكر

والأنثى، ولكن قد يحدث في بعض اللغات - ومع طول الاستعمال - أن يُطلق المذكر على

المؤنث، والمؤنث على المذكر، فهذا سيبويه يقول: " وتقول: ثلاثة أشخاص، وإن عنيت نساء؛

لأنَّ الشخص اسم ذكر، ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالا؛ لأن العين مؤنثة"^(٢).

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (١٩٦٩). الحيوان، (ط٣)، تحقيق: عبدالسلام هارون، المجمع العربي

العلمي الإسلامي، منشورات محمد الداية، ٥: ٢٠٩-٢١٠.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد

هارون، بيروت، عالم الكتب، جزء ٣: ص ٥٦٢.

وظاهرة التذكير والتأنيث من الظواهر اللغوية الشائكة التي عني بها الباحثون قديماً وحديثاً عناية تفوق عنايتهم بأي ظاهرة لغوية أخرى، فقل مما نجد لغويًا متقدمًا لم يفرد لهذه المسألة كتابا خاصا أو رسالة خاصة أو بابا في كتاب من كتبه. وكذلك اهتم كثير من الباحثين المحدثين بهذه المسألة؛ فكتبوا فيها الدراسات والبحوث العلمية.

واللغة تعبير إنساني عن مفردات الكون وعلاقاتها؛ فالإنسان يُعبرُ بلغة عما يحيط به حسب مداركه وتصوراته ومعتقداته وموروثه الديني وتقاليده وأعرافه الخاصة بذهنه أو بأتمته أو بيئته (قبيلته) فيضع أسماء المفردات، ويصف علاقاتها؛ لذا نجده يُدرك ثنائية الجنس: الذكر والأنثى، فيصنف الأشياء إلى مذكر ومؤنث.

وعلى الرغم من أن كثيرا من لغات الأرض تتفق في التصورات العامة إلا أنها كثيرا ما تختلف - أيضا - في طرائق التعبير، وتشهد تباينا في التصنيف^(١). فأغراض التعبير وأهداف المعنى والبلاغة تكمن في اختيار اللفظ، وتفضيل كلمة على أخرى عند التعبير الأدبي. وكذلك الأمر في اختيار التذكير أو التأنيث أحيانا.

المذكر والمؤنث في التحليل اللغوي.

التذكير خلاف التأنيث، والذكرُ خلاف الأنثى، والجمع: ذُكُورٌ وذُكُورَةٌ وذُكْرَانٌ.

وناقة مُذَكَّرَةٌ: مُنْشَبَّهَةٌ بِالْجَمَلِ فِي الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ.

ويوم مُذَكَّرٌ: إِذَا وُصِفَ بِالشَّدَّةِ والصَّعُوبَةِ وكثرة القتل.

وطريق مُذَكَّرٌ: مَخُوفٌ صَعَبٌ.

وامرأة مُذَكَّرٌ: وُلِدَتْ ذَكَرًا.

(١) انظر: عمر، أحمد مختار، اللغة واختلاف الجنسين، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦، ص ٤٧-٥٤.

ورجل ذَكَرٌ: إذا كان قوياً شجاعاً أنفاً أبيضاً.

ومطرٌ ذَكَرٌ: شديدٌ وابلٌ.

وقَوْلٌ ذَكَرٌ: صُلْبٌ مَتِينٌ.

وَذُكُورُ العُشْبِ: ما غلظَ وخشُنَ^(١).

أما الأُنْثَى: خلافُ الذَكَرِ من كل شيء، والجمعُ إناثٌ. وأُنْثٌ: جمعُ إناثٍ.

والمُؤنَّثُ: ذَكَرٌ في خَلْقِ أنْثَى. ويقال للرجل: أُنْثَتْ تَأْنِيثاً، أي لِنَتْ له، ولم تَتَشَدَّدْ.

والتَأْنِيثُ خلافُ التذكيرِ.

وَأَنْثَتْ المرأةُ، وهي مُؤنِّثٌ: وَاذَتْ الإناثَ.

وبلَدٌ أُنْثِيَةٌ: لَيِّنٌ سَهْلٌ؛ حكاها "ابن الأعرابي". ومكانٌ أُنْثِيَةٌ: إذا أُسْرِعَ نباتُهُ وكَثُرَ.

وزعم ابن الأعرابي "أن المرأة إنما سميت أنثى، من البلد الأنيث، قال: لأن المرأة أَلْيَنُ

من الرجل، وسميت أنثى للينها"^(٢).

فالتذكير في اللغة حسب فهم العربي مأخوذ من الشدة والصلابة والمتانة والقوة

والشجاعة والأنفة، "فإن من سمات التذكير التعظيم، كما هو الحال عند القبائل العربية القديمة"^(٣).

أما التأنيث فمأخوذ من اللين والسهولة والإنتاج والإنبات والخصوبة.

ويتفق هذا الفهم مع نظر النحويين العرب على أن المذكر يوصف بالأولية والأصالة،

فهذا سيبويه يقول: "التذكير قبل وأشدُّ تمكناً... وأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعدد،

فكل مؤنث شيء، والشيء يُذَكَرُ؛ فالتذكير أول"^(٤).

(١) ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (ب.ت)، مادة: "ذ ك ر".

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "أ ن ث".

(٣) انظر: فاضل، المطلبي، غالب، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، ١٩٧٨، ص ٢٧٨-٢٨٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢. وانظر كذلك: ٣: ٢٤١.

وتفسير ذلك لا يخفى؛ لأن الذكور بما أتوا من قوة بدنية أقرب إلى الانتفاع بهم في مواجهة صعاب الحياة - وبخاصة في المجتمعات القديمة - أو هكذا بدا لهم - على الأقل - وقد عكست مرآة اللغة ذلك بأن وصفت المذكر بالأولية والأصالة، وحفلت بالمذكر أكثر من المؤنث في الأسماء والصفات^(١)؛ فالتأنيث فرع التذكير كما قال ابن يعيش^(٢).

المذكر والمؤنث في الاصطلاح النحوي.

قُسم الاسم في اللغة العربية من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث سواء أكان مفردًا أم مثنيًا أو جمعًا. وتأثر بذلك الفعل - أيضا - والخبر والصفة والحال والعدد والإضافة وغيرها، ووُضع لكل حالة الضمير المناسب لها بارزا أو مستترا، منفصلا أو متصلا، ضمير رفع أو ضمير نصب دالا على ما يعبر عنه من تذكير أو تأنيث، وامتد هذا التقسيم إلى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وقسم المؤنث إلى حقيقي وغير حقيقي، ومقيس وغير مقيس^(٣)؛ وذلك لوصف اللفظ اللغوي الذي يشمل الإنسان والحيوان وغيرهما.

والملاحظ على كتب المذكر والمؤنث المتقدمة أن مناهجها - باستثناء بعض منها - تخلو مما يسهل على الباحث الاستفادة منها في تحديد مفهوم المذكر والمؤنث وتعريفهما، فكما هي قضية التذكير والتأنيث غامضة وشائكة، وأيضا فإن مفهومهما غامض. فقلة هم من قاموا بتعريف مفهوم المذكر والمؤنث على الرغم من تحدثهم بإسهاب عن أقسام المذكر والمؤنث، وتحديد مفهوم أقسامهما، وذكر أحكامهما وعلامتهما من خلال كتبهم.

(١) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مصر، إدارة المطبعة المنيرية، جزء ٥، ص ٨٨.

(٢) انظر: عميرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

(٣) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص ٦٣.

يرى أبو البركات الأنباري أن: " المذكر ما خلا من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً. والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً"^(١).

ويرى ابن الحاجب أن: " المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديراً. والمذكر بخلافه، وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة"^(٢).

وقد اهتم النحاة المتأخرون بمفهوم المذكر والمؤنث، وكانت تعريفاتهم أكثر تفصيلاً وتوضيحاً وبيانا. فيرى الدماميني أن: " المؤنث آيته علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً سواء أكان التأنيث حقيقياً أم غير ذلك. فالعلامة لفظية كما في: عالمة وصحراء وذكرى، ومقدرة كما في: هند وقدرٍ بدليل رجوعهما في التصغير: هُنَيْدَة وَقُدَيْرَة"^(٣).

ويقول التهانوي في المؤنث: " هو عند النحاة اسم فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً؛ أي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية، كامرأة وناقاة وغرفة وعلامة. أو حكماً كعقرب، لا سيما إذا سُمي به مذكراً، إذا الحرف الرابع في المؤنث؛ ولهذا لا تظهر التاء في التصغير الرباعي من المؤنثات السماعية، نحو: حائض وطالق من الصفات المختصة بالمؤنث الثابتة له، ونحو: كلاب وأكلب مما جُمع تكسيراً، أو مقدرة غير ظاهرة في اللفظ، كدار ونار وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية"^(٤).

ويقول الميلاني إن: " المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث ولا ألفاً التأنيث المقصورة كحلبى والممدودة كحمراء. والمؤنث ما فيه أحدهما: من تاء التأنيث كغرفة، ومن ألفي التأنيث المقصورة كحلبى، والممدودة كحمراء"^(٥).

(١) الأنباري، أبو بركات، البلغة، ٦٣.

(٢) الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، جزء ٣، ص ٣٩٠.

(٣) الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، ٤٩١.

(٤) التهانوي، محمد علي الفاروقي، (ت ١١٥٨هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣، جزء ١، ص ٨١.

(٥) الميلاني، شرح المغني في النحو، ١٤٩.

فالمذكر في اللغة حسب فهم علمائنا العرب هو ما استغنى فيه الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير. أما التأنيث فهو ما افتقر إلى علامة تدل عليه وهي التاء أو الألف المقصورة أو الألف الممدودة.

وللمحدثين أقوال محددة في مفهوم المذكر والمؤنث تدل على ما أفادوه من تعريفات المتقدمين، يقول إسماعيل عميرة عن مفهوم المؤنث في المعنى الاصطلاحي: " هو ما دلَّت عليه علامة من علامات التأنيث سواء أظهرت على الكلمة نفسها، نحو: فاطمة وليلى وصحراء، أم ظهرت في السياق دون الكلمة نفسها، نحو: قامت هند، وهذه دَعْد، أو فيهما معا، نحو: أنتِ ليلى، أو في أحدهما دون الآخر، نحو: هذا معاوية؛ فإن " هذا " للمذكر؛ لأن المشار إليه مذكر على الحقيقة، وهو - أي معاوية - مؤنث من الناحية اللغوية الشكلية"^(١).

ويرى العميرة أن: " المذكر هو الذي ليس فيه شيء من علامات التأنيث، مثل: زيد وسعد. ويوجد على هذه الصورة الكثير من المؤنث، مثل: هند ودعد؛ ففرقت العرب بين المذكر والمؤنث بجعل علامة خاصة بالمذكر في بعض الكلمات وهي الألف والنون فيقولون في تذكير " عَرَب: عُرْبَان. غير أن هذه الطريقة لم يُكتب لها أن تطرد؛ ولذا فإننا لا نجدها إلا في بقايا كلمات أثرية"^(٢).

دُرُس التأنيث من حيث تقسيمه إلى مؤنث حقيقي ومؤنث غير حقيقي. وقد حُدِّد المذكر الحقيقي بأنه ما كان من الحيوان مثل: الذكور^(٣)، ويدل على ذكر من الناس أو الحيوان، مثل:

(١) عميرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، ٢١-٢٢.

(٢) المصدر السابق، ٣٩-٤٠.

(٣) انظر: الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢، جزء ٢، ص ٦١٣.

رجل وجمل^(١). يقول أبو البركات الأنباري هو: " ما كان له فرج الذكر"، خلاف فرج الأنثى، كالرجل والمرأة^(٢).

أما المؤنث الحقيقي فهو: المؤنث الذي له ذَكَر^(٣)، كتأنيث المرأة، فإن بإزائها الرجل^(٤). يقول أبو البركات الأنباري إنه: " ما كان له فرج الأنثى، نحو: المرأة والناقة"^(٥). وهناك من يرى أن التأنيث الحقيقي أقوى أنواع التأنيث وأكدها، فهو تأنيث لفظي ومعنوي؛ حيث اللفظ خاص بالمؤنث، والمدلول مؤنث^(٦).

وقد ذكر إبراهيم بركات أنواع المؤنث الحقيقي التي تختلف في البنية^(٧). ويرى ابن السراج أن المؤنث الحقيقي يأتي على ضربين: بعلامة، وبغير علامة^(٨). والعارى من العلامة، يُعرف تأنيثه بعدة أمور، منها: الاستدلال بالإشارة إلى مسماه في القرب بـ " ذي " وفي البعد بـ " تلك "، أو بالضمير العائد الذي يساوي الاستدلال بالإشارة أو بالوصف أو بالخبر أو بالحال، أو بسقوط التاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة، أو بظهور التاء في التصغير إذا كان المصغر ثلاثيا^(٩).

والنوع الثاني من المذكر والمؤنث هو غير الحقيقي (المجازي). فالمذكر غير الحقيقي هو ما لم يكن له فرج الذكر، وذلك نحو: الجدار والعمل. أما المؤنث غير الحقيقي فهو ما لم يكن

(١) انظر: الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، ٤٩٣.

(٢) انظر: الأنباري، البلغة، ٦٣.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤١٥.

(٤) انظر: الميلاني، شرح المغني في النحو، ١٤٩.

(٥) انظر: الأنباري، البلغة، ٦٣.

(٦) انظر: بركات، إبراهيم إبراهيم، التأنيث في اللغة العربية، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٤٢.

(٧) انظر: بركات، إبراهيم، التأنيث في اللغة العربية، ٤٣-٤٥.

(٨) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٠٧.

(٩) انظر: يرهومة، عيسى، اللغة والجنس، عمان، دار الشروق، ٢٠٠١ ص ٥٥.

له فرج الأنثى، وذلك نحو: القدر والنار، وهو أيضا على ضربين: أحدهما مقيس: وهو ما كان فيه علامة التأنيث لفظا، نحو: حمراء وبشرى وذاهبة. والضرب الآخر غير مقيس: وهو ما لم يكن فيه علامة التأنيث لفظا، وإن كانت فيه تقديرا، وقد جاء ذلك في كلام العرب كثيرا؛ فمن ذلك: السماء التي تظلل الأرض، وهي مؤنثة، قال تعالى: $M \quad 10 \quad 2 \quad L$ [الشمس: ٥].

والأرض التي تظللها السماء هي مؤنثة، قال الله تعالى: $M \quad 54 \quad 6 \quad L$ [الشمس: ٦]. وأما قول الشاعر عامر بن جوين الطائي:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١)

فإنما قال: أبقل بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، وصار بمنزلة غير المؤنث، وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة، فلا يدل على التذكير. والشمس مؤنثة، قال الله تعالى: $M \quad 38 \quad 1 \quad L$ [يس: ٣٨]. فأما قوله تعالى: M وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ L [القيامة: ٩]. فإنما ذكّر؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وإذا كان المؤنث تأنيثه غير حقيقي جاز تذكير فعله وتأنيثه إذا تقدم عليه، نحو: حَسُنَ دَارُكَ واضْطَرَمَّ نَارُكَ، وَحَسُنَتْ دَارُكَ واضْطَرَمَّتْ نَارُكَ، وما أشبه ذلك^(٢).

والنفس مؤنثة، قال الله تعالى: M أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ L

[الزمر: ٥٦]، فأما قوله في الجواب: $M \quad 98$: ; = < > ?

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جزء ٥، ص ٩٤. البيت لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي: وهو شاعر فارس، من أشراف طيبي في الجاهلية، من المعمرين، كان فاتكا، مستهترا، تبرأ قومه منه ومن جرائره، وله حكاية مع امرئ القيس، (الزركلي، خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء ٣: ص ٢٥٠)، والمؤنثة: هي السحابة البيضاء أو هي المطر. ودقت: أمطرت. و (أبقل) يقال أبقلت الأرض إذا خرج بقلها.
(٢) انظر: الأنباري، البلغة، ص ٦٣-٦٥.

@ A L [الزمر: ٥٩] بالتذكير؛ فحمله على المعنى؛ لأن النفس في المعنى إنسان،

كقول الشاعر:

قامت تُبَكِّيه على قبره مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَاعَامِرُ
تركتني في الدار ذا غربة قد نلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرٌ^(١)

فقال: ذا غربة، ولم تقل: ذات غربة؛ لأن المرأة في المعنى إنسان. وزعم بعض

النحويين أن النفس تذكر وتؤنث؛ فلا يكون الكلام محمولا على المعنى^(٢).

وأسهب ابن الأنباري في كتابه "البلغة" بذكر الكثير من المؤنثات المجازية التي تُذكر في

موطن، وتؤنث في موطن آخر مع ذكر العلة إلى جانب كونه مؤنثا مجازيا، وأيضا ذكر

المواضع التي يجوز فيها التذكير أو التأنيث^(٣).

والمؤنث غير الحقيقي (المجازي) ليس فيه أكثر من اللفظ^(٤)، وهو محمول على الحقيقي^(٥)؛

ذلك أنه يختص باللفظ دون المدلول، فلا يدل على معنى مؤنث تحته، وذلك نحو: البشرى وحمراء

وظلمة. وهذا النوع يتعلق بالوضع والاصطلاح، نحو: الظلمة وبشرى وعذراء وغيرها^(٦).

ويُسمى المؤنث غير الحقيقي لفظا لعدم التأنيث حقيقة في معناه، بل تأنيثه منسوب إلى

اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه كظلمة، أو تقديرا كحين بدليل تصغيرها على عِيْنَة، أو

حكما كعقرب، ومنه الجمع بغير الواو والنون^(٧).

(١) يُنسب هذان البيتان للأعشى في العقد الفريد، لابن عبد ربه، جزء ٣، ص ٢٥٩. ولا يوجدان في ديوانه.

(٢) انظر: الأنباري، البلغة، ٦٥.

(٣) انظر: الأنباري، البلغة، ٦٣-٨٦.

(٤) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة،

بيروت، عالم الكتب، جزء ٣، ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٥) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٢: ٦١٣.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٩١-٩٢.

(٧) انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص ٨١. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، جزء ٥، ص ٩١-٩٢.

وقد عاملت العرب المؤنث غير الحقيقي معاملة المؤنث الحقيقي، مثل: الشمس والحرب والنار. ويُستدل على ذلك بعدة أمور، منها: الضمير العائد عليه، نحو قوله تعالى: M أَلَنَّا

وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا L [الحج: ٧٢]، وقوله تعالى: M L c b d e [محمد: ٤].

ويكون المذكر والمؤنث المجازي في غير الإنسان والحيوان، وفي اسم الحيوان المحتمل الدلالة على الذكر أو الأنثى.

والمؤنث المجازي هو ما أنت في اللغة وإن لم يدل على أنثى، وإنما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإن بإزائه ذكرًا، وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى^(١).

وسمى بعض النحاة المتقدمين المؤنث المجازي بالمؤنث اللفظي، وجعلوه مقابلًا للحقيقي، فهذا ابن الحاجب يقول: وهو حقيقي ولفظي، ما بإزائه ذكرٌ في الحيوان، كامرأة وناقاة. واللفظي بخلافه، كظلمة وعين^(٢).

ويرى الشريف الرضي أن المؤنث اللفظي (أي المؤنث المجازي) قد يكون حيوانًا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر، إذ ليس بإزائه مذكر (أي لفظ دال على الذكر)، فيجوز أن تقول: غردت حمامة ذكر، وعندى ثلاثٌ من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى: M L d e [النمل: ١٨] ذكرًا، واعتبر لفظه فأنت ما أسند إليه^(٣).

(١) انظر: الاسترلابادي، شرح الكافية، ٣: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، الجزء نفسه، ٤٠٥.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٤٠٦.

وتحديد مفهوم المذكر والمؤنث المجازيين لم يكن واضحا، ولا مميز له، ولا ضابط ينظمه؛ لأنه لا يدل على ذات: حقيقية أو محسوسة. والحق بالمؤنث على سبيل المجاز؛ فهو موقوف على الوضع والاصطلاح. وقد أشكل على اللغويين والنحويين؛ فأفردوا له الرسائل رغبة في ضبطه وتقييده حتى يظن الباحث أن مسألة التذكير والتأنيث قد خُصّصت للمجازي، فالمؤنث الحقيقي معلوم من اللغة بالضرورة^(١).

وقد أيدَّ المحدثون اللغويين والنحويين المتقدمين في إشكالية مفهوم المذكر والمؤنث المجازي، وصعوبة ضبطه وتقييده ضمن قوانين ومعايير واضحة؛ لغياب الأدلة الملموسة التي كانت السبب في عدم بتّ أقوالهم فيها، للوصول إلى تفسيرات قاطعة علّهم يدركون أسرار غموضه.

ومما يؤيد هذا ما ذهب إليه عيسى الشريوفي الذي يقول: "وأما تصنيف المجازي إلى مذكر ومؤنث فهو أمر اعتباطي ليس يسهل تفسيره تفسيراً مقنعاً؛ ولذلك أعرض عن الخوض فيه علماء العربية القدماء. فمسألة تقسيم الأسماء بعامة على أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات اعتباطية إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحليل اللغوي التنبؤ بها أو تقنينها"^(٢).

ويقول إسماعيل عمايرة: "عوملت سائر الموجودات إما مؤنثة وإن لم يكن لها مذكر من جنسها، أو مذكورة وإن لم يكن لها مؤنث من جنسها. وهذا ما عُرف بالتذكير المجازي، كالقمر والحجر، أو بالتأنيث المجازي كالشمس والعين... وحمل الأشياء على المذكر أو المؤنث مجازياً مَنوط بتصورات الشعوب لهذه الأشياء، فما اقترب في شكله أو صفته أو قرينة تربطه بالأنثى

(١) انظر: برهومة، عيسى، اللغة والجنس، ٥٦.

(٢) الشريوفي، عيسى بن عودة، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ١٦.

الطبيعية جعلوه مؤنثا. وإن اقتربت في أذهانهم من المذكر الحقيقي عاملوه معاملة المذكر الحقيقي. فالذين أطلقوا على الحية لفظ الحية ربما استشعروا فيها صفة الاختفاء والتستر وهي صفة قد تكون جامعة بينها وبين الأنثى. وأما الذين أطلقوا عليها لفظ (ثعبان) فقد استشعروا منه التذكير الذي تؤكد بزيادة الألف والنون، وهي من علامات التذكير - كما تقدم^(١).

وينقسم المؤنث المجازي باعتبار لفظه إلى ثلاثة أنواع:

الأول: المؤنث اللفظي: وهو ما كان فيه علامة التأنيث لفظا، سواء أكان مؤنثا لحقته علامة التأنيث كفاطمة وبشرى وحمراء، أم مذكرا لحقته علامة التأنيث كطلحة وزكريا وبهمة. وهذا النوع يجوز فيه الوجهان: التذكير والتأنيث باعتبار اللفظ والمعنى^(٢). ومن هذا القسم جميع المؤنثات السماعية، مثل: الشمس والنار والعقرب وغيرها، وإن تأنيثها باعتبار ألفاظها فقط دون معانيها^(٣).

ويقول الميلاني إن: "اللفظي بخلاف الحقيقي؛ أي ما ليس بإزائها ذكر من الحيوان، سواء أكان بإزائه ذكر من غير الحيوان، كتأنيث: ظلمة بإزائها ذكر وهو: النور، والتأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي، فإن الحقيقي تأنيث من حيث الذات، واللفظي تأنيث من حيث الوضع لا من حيث الطبع؛ ولأن المؤنث الحقيقي أقوى امتنع: جاء هند أو يجيء هند بالياء بلا إلحاق التأنيث، وهي التاء الساكنة اللاحقة بالآخر من الماضي، والتاء هي إحدى الزوائد الأربع في المضارع، بل لا بد أن يُقال: جاءت هند، وتجيء هند، وجاز: طلع الشمس وطلعت الشمس، وإن كان المختار: طلعت الشمس وتطلع الشمس"^(٤).

(١) عميرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، ١٥،٢٥.

(٢) انظر: أبو البركات الأنباري، البلغة، ٦٣.

(٣) انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت ١٦٨٣هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢، ص ٨٢٠.

(٤) الميلاني، شرح المغني في النحو، ١٥٠.

والثاني: المؤنث المعنوي، وهو ما لم يكن فيه علامة التأنيث لفظاً، وإن كانت فيه تقديراً، مثل: زينب وأم كلثوم^(١). وقد جاء ذلك في كلامهم كثيراً، وهذا القسم واجب التأنيث في إرجاع الضمير وإسناد الفعل^(٢).

وفي ذلك يقول إبراهيم بركات: "سُمع في اللغة العربية أسماء مؤنثة، إلا أنه لا يلحق بها علامة من علامات التأنيث المعهودة الفاصلة، فهي تلتبس بالمذكر، حيث لا يميز (لفظياً) بين منطوقها ومنطوق المذكر، فهي أسماء مؤنثة معنويًا، وأن (التاء) تقدر في مثل هذه الأسماء، كما يرى النحاة، وكأنهم لا يريدون أن يخلعوا اسما من الأسماء التي يكون معناها مؤنثاً من علامة تأنيث ما، فعدوا التاء فيما سُمع عن العرب من مؤنثات في المعنى، واختاروا التاء من بين علامات التأنيث الأخرى؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك؛ فيجوز أن تُحذف وتُقدر، ولأنها أظهر دلالة من الألف"^(٣).

والثالث: المؤنث اللفظي والمعنوي معا^(٤)، وهو ما كان علماً لمؤنث فيه علامة تأنيث، مثل: صفية وخنساء وسعدى^(٥).

المذكر أصل والمؤنث فرع عنه.

إن فكرة أصلية المذكر من الأفكار التي استقرت مبكراً في التفكير النحوي، فسببويه يقول - واصفاً المذكر بالأولية المتصفة بالخفة: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن الشيء يقع على كل

(١) انظر: الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دمشق، دار القلم، ١٩٨٦، ص ١٣٢.

(٢) انظر: الكفوي، معجم الكليات، ٨٢٠.

(٣) إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربية، ٢٠٥.

(٤) انظر: الكفوي، معجم الكليات، ٨٢٠.

(٥) انظر: عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية، ١٣٢.

ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنتى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستقلون" (١).

ويقول في موضع آخر: "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يُذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشد تمكناً عندهم. فالأول هو أشد تمكناً عندهم... والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير" (٢).

ويقول المبرد: واصفا قاعدة من أجل تأصيل التذكير-: "وكل ما لا يُعرف: أمذكر هو أم مؤنث، فحقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث لغير الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل" (٣).

ويستدل ابن يعيش على أصلية المذكر بأمرين، أحدهما: قوله: مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر، والمؤنث وهو شيء. وثانيهما: قوله: إن المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة. والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة" (٤).

ويرى ابن يعيش أن المتكلم عند إسناد الفعل إلى المؤنث المجازي يكون: "مخيراً في إلحاق العلامة وتركها... نحو انقطع النعل وانقطعت النعل، وانكسرت القدر وانكسر القدر؛ لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعفاً، ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه" (٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤١-٢٤٢.

(٣) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠، ص ١٠٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٨.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٩٣-٩٤.

ومما يؤيد فكرة أن المذكر أصل والمؤنث فرع أنه إذا جاء اللفظ دالا على جمع فيه ذكور وإناث فإنه يُصار إلى تغليب المذكر على المؤنث؛ لأنه من الصعب التعبير عنهما معا في تركيب واحد؛ ولأن المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه.

يقول سيبويه: "وتقول هذا حادي عشر إذ كن عشر نسوة معهن رجل؛ لأن المذكر يغلب المؤنث. ومثل ذلك قولك: خامس خمسة إذ كن أربع نسوة فيهن رجل، كأنك قلت: هو تمام خمسة. وتقول: هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة"^(١). ويُستثنى من هذا الحكم العام الأيام والليالي؛ إذ تغلب الليالي على الأيام؛ لأن التأريخ: "محمول على الليالي دون الأيام، وإن كان مع كل ليلة يوم، واليوم مذكر، والليلة مؤنثة، فغلبت الليلة على اليوم"^(٢).

وأثارت أقوال النحاة المتقدمين بأولية وأصلية المذكر الضدية والجدلية عند المحدثين بين مقتنع (مؤيد) وغير مقتنع (رافض).

يقول إسماعيل عمارة مؤيدا أصلية التذكير: "إن اللغة العربية تحفل بالمذكر أكثر من المؤنث، فكانت الغلبة لصيغة التذكير في الأسماء والصفات. فالتأنيث فرع التذكير؛ ولذا احتاج المؤنث إلى علامة"^(٣).

وذكر أحمد مختار في فصل عن اللغة بين الحياد والتحيز للذكورة أن معظم اللغات التي تفرق بين المذكر والمؤنث بلا حقة إضافية تتخذ من صيغة المذكر أصلا، ومن صيغة المؤنث فرعا، ويندر العكس"^(٤).

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦١.

(٢) الهرمي، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، (ت ٧٠٢هـ)، المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبدالسميع، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥، ج ١ ص ٣٦٣.

(٣) عمارة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، ٣٠.

(٤) أحمد مختار عمر، اللغة واختلاف الجنسين، ٥٩.

ويقول عيسى الشريوفي رافضا أصالة التذكير: "ليس في اختيار كلمة (شيء) والقول بأن كل مؤنث شيء، والشيء ذكر ما يدل على أصلية وأفضلية المذكر؛ إذ يغلب على الظن أنه اختيار اعتباطي، أو أنه اختيار للصيغة الأكثر اقتصادية؛ لكونها مجردة من العلامات، فليس هناك ما يمنع نظريا من جعل التوافق يكون معكوسا، بحيث يُستخدم المؤنث للدلالة على العموم. وتعد اللغة الفرنسية مثلا لهذا التوقع، حيث اختارت صيغة مؤنثة للتعبير عن معنى (شيء) chose"^(١).

وبحاول عيسى الشريوفي وضع جملة من المآخذ التي تقلل قيمة احتجاج ابن يعيش على أصلية المذكر وفرعية المؤنث من جهة حاجة المؤنث - دون المذكر - إلى علامة^(٢)، وذلك بالاستناد على تعريف ابن يعيش^(٣) للمذكر والمؤنث.

وذكر الشريوفي تأويلات محتملة لفكرة الأصلية، وناقش هذه التأويلات وإمكانية أخذها أو ردها، وكان التفسير الأول هو أسبقية الوجود المادي للمذكر بحيث تكون كل عينة من عينات التأنيث مبنية على أصل مذكر. والتأويل الثاني ينظر إلى أصلية المذكر في إطار بداية الخلق وما يرتبط بذلك من معتقدات^(٤). وأما التأويل الثالث، فهو ما رجحه الشريوفي ورآه أكثر الآليات عملية وفعالية لتفسير أصلية المذكر كون الأصل والفرع مبنين على معطيات تصريفية (موسوم/ مجرد)، على أنه نبه إلى أن اللغة لا تطرد فيها المتقابلات، فثمة مذكر لا مؤنث له، وثمة مؤنث لا مذكر له، وأن المفارقة التي جاء بموجبها المؤنث موسوما في العربية، والمذكر غير موسوم^(٥).

(١) الشريوفي، عيسى، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ٤٥-٤٦.

(٢) انظر: الشريوفي، عيسى، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ٤٦.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٨، ٩٦.

(٤) وقد نسبت رشيدة عبد الحميد اللقاني القول بأصالة المذكر وفرعية المؤنث إلى النحويين العرب لا إلى اللغة العربية نفسها، وإنهم تأثروا في مقولتهم بالأحكام الشرعية. انظر: رشيدة عبد الحميد اللقاني، التأنيث في العربية، ٣٩-٤٠.

(٥) انظر: الشريوفي، عيسى، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ٤١-٤٨.

علامات التأنيث.

إن الإنسان بداية لم يميز المذكر والمؤنث بعلامة أو بلفظة خاصة، بل أطلق مفردة تشمل المذكر والمؤنث، وبعد مرور حقبة من الزمن استطاع الإنسان بإدراكه لثنائية الجنس: الذكر والأنثى، التمييز بينهما، ووضع مفردة تخالف المذكر للدلالة على المؤنث، ولكن خوفه من تضخم مُعجمه، ومن إطالة الأمر عليه، مال إلى الاقتصاد اللغوي بإدخال علامة تميز المذكر من المؤنث، موفرة له أسلوباً سهلاً وناجحاً في التمييز بين المذكر والمؤنث^(١).

ويذكر السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر): "أنه كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: بعير وأتان وجدي وحمل ورجل وحصان وحجر وإلى غير ذلك. لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاقتصروا ذلك بأن أتوا بعلامة كامريء وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصاً على البيان فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقاة"^(٢).

ومن أمثلة ذلك كلمة (عروس)، وهي نعت يستوي فيه الرجل والمرأة، وفي الصحاح ما داما في إعراسهما، يقال: رجل عروس في رجال أعراس وعُرس، وامرأة عروس في نسوة عرائس. وفي المثل: كاد العروس يكون أميراً. وفي الحديث الشريف: فأصبح عروساً^(٣).

(١) انظر: مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو لعيسى برهوم، ص ٨٥، وانظر: عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه لإبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، السنة الثانية عشرة، ١٩٨، ع ٣٤، ص ٢٨، ٢٩، ٤١. وانظر: في التذكير والتأنيث نظرة تاريخية في هذه المسألة لإبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، السنة التاسعة، ١٩٨٥، ع ٢٨-٢٩. وانظر: في لغة القرآن الكريم لرشيدة اللقاني، ص ١٩٦-١٩٧. وانظر: دراسة لغوية مقارنة لإسماعيل عمارة، ص ٢٣-٢٤، ٣٣-٣٧.

(٢) انظر: ابن فارس، أحمد بن الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٨.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة: عرس. علماً أن العلامة قد ألحقت ببناء فعول: عروس، وهي صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث.

ولكن بعد مرور فترة من الزمن وبتطور اللغة خُتمت هذه الكلمة بعلامة التأنيث في المؤنث اتقاء للبس بين المذكر والمؤنث. ودليل ذلك ما نقرؤه في صحفنا اليومية، وفي عدد من لغاتنا العربية السائدة الآن قولهم: عروسة للمؤنث، وعريس للمذكر. وكذلك كلمة: زوج^(١)، فقد حرصت اللغة في عصرنا على ختمها بعلامة تأنيث - على الرغم من أن كلمة (زوجة) استخدمت أحيانا في الدراسات القديمة - للتمييز بين المذكر والمؤنث ورفع اللبس بينهما، فأحدثَ بناءً جديدًا خاص بالمؤنث أصبح متداولًا على عكس البناء القديم.

وقد نبه إلى هذا المستشرق برجشتراسر في قوله: "تراها (التاء) لا تدل على الأنوثة في الأصل البتة، وذلك أنا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر والأنثى في الزمان القديم، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها، نحو: الرجل والمرأة، والحصان والأتان، وغير ذلك، واستغنت عن التاء في الصفات الخاصة بالإناث لمعناها، نحو: حامل"^(٢).

وقد ذكر النحويون واللغويون المتقدمون العلامات التي تميز المؤنث وتفصله عن المذكر؛ حيث تصدرت مؤلفاتهم ذكرها والحديث عنها، أمثال: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وأبو القاسم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، والمبرد (ت ٢٧٥هـ)، وغيرهم ممن درس هذه المسألة.

فقد ذكر الأنباري في كتابه (المذكر والمؤنث) أن: "المؤنث خمس عشرة علامة، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات؛ فثلاث في الأسماء: الهاء والألف الممدودة والمقصورة، والرابعة تاء الجمع في: الهنات، والخامسة الكسرة في: أنت، والسادسة النون في: أنتنَّ وهنَّ، والسابعة التاء في: أخت و بنت، والثامنة الياء في: هذي. والتي في الأفعال: التاء

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: زوج. علما أن العلامة قد ألحقت ببناء (فَعَل: زوج)، وهي صيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١، ص ٧٤.

الساكنة في: قامت، والياء في: تفعلين، والكسرة في: قمت، والنون في: فعلن، والتي في الأدوات: التاء في: رَبَّتْ وَثَمَّتْ وَلَاتَ، والهاء في: هيهات، والألف في قولك: إنها هند قائمة^(١).

وقد اتفق النحاة على أن أشهر علامات التأنيث وأكثرها شيوعاً ثلاث علامات، هي: التاء المربوطة، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، كفاطمة وسلمى وصفاء؛ لكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه^(٢).

والملاحظ أن النحاة لم يميزوا بين حالات التاء المختلفة، بل أدرجوها كلها تحت اسم تاء التأنيث؛ فوظائف التاء قد اختلط بعضها ببعض، وقد تجتمع في الكلمة الواحدة ثلاث وظائف، مثل: النسابة، وهي تعني المرأة النسابة أو الرجل النسابة أو الرجال النسابين، وشبيه بذلك (السفارة) التي اكتسبت الآن معنى حديثاً بالإضافة إلى معناها القديم، فقد صارت السفارة تطلق على المؤسسة الرسمية التي يرأسها السفير^(٣).

ونخلص من هذا أن التاء غير مختصة بالتأنيث فقط، فهي تدخل على اللفظ لغير التأنيث لفوائدها الأخرى المختلفة عن التأنيث؛ فمعنى التاء هو التخالف؛ لأن التاء تأتي في طائفة كبيرة من الأسماء ليست دالة على التأنيث، كالتاء في: العلامه والرواية، ونحو ذلك. كما أن هذه التاء تكون في طائفة من أبنية جموع التكسير، نحو: المارة، والملائكة، وغيرهما.

وهذا كله يثبت - كما أثبت النحاة قديماً، والمحدثون حديثاً^(٤) - أن التأنيث بالعلامة طارئ

في اللغة العربية من الناحية التاريخية.

(١) ابن الأثير، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٨، ص ١٦٦-١٧٣.

(٢) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، (ت ٦٧٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك، (ت ٦٧٢هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل، (ط ١٤)، بتحقيق: شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥، جزء ٢، ص ٤٢٩.

(٣) انظر: اللقاني، رشيدة، في لغة القرآن الكريم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ١٦٥، ١٦٣.

(٤) لقد تم ذكر النحاة القدماء والمحدثين في بداية الحديث عن علامات التأنيث..

المؤنث بلا علامة.

ورد عن العرب صيغ دالة على المؤنث من غير أن تلحقها علامة تأنيث تميز وتفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: الغالب في الصفات الخاصة بالمؤنث لمعناها، كقولهم: امرأة حائض وطاهر وطامث وطالق^(١).

وقد فسر الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) علة سقوط علامة التأنيث من الصفات الخاصة بالمؤنث على بناء (فاعل) على النسب، فيقول: "إن سبب إسقاطهم علامة التأنيث هو عدم إجرائه على الفعل؛ فالكلمة تؤدي معنى النسب، إنهم قالوا: حائض، فإنه لم يخرج على الفعل، كما أنه حين قال: دارع، لم يخرج على: فَعَلَ؛ وكأنه قال: دَرِعِي، وإنما أراد ذات حيض، ولم يجيء على الفعل"^(٢).

أما العلة لدى سيبويه فتؤول بإنسان أو شيء، فيقول: "إن الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر والمؤنث، فقالوا: رجل نُكَّحَ"^(٣).

وأما رأي الفراء - وعليه جمهور الكوفيين - في حذف علامة التأنيث في نحو: طالق، هو اختصاص المؤنث منه؛ فالذي دعاهم إلى إسقاط العلامة أن هذا في الأصل وصف مذكر كأنه قيل شخص طالق^(٤).

ويكون إسقاط التاء في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، فيقال: طالقة الآن أو غدا^(٥).

(١) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ١٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٨٣-٣٨٤.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣: ١٦٤.

(٤) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، كتاب مع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، جزء ٢، ص ١٧٠.

(٥) انظر: الزمخشري، المفصل، ص ١٩٠.

يقول الأعشى لامرأته الهزانيّة حين طلقها:

يَا جَارَتِي بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ، غَادٍ وَطَارِقَةٍ^(١) (طويل)

وذكر ابن مالك: "إنّ الغالب في الصفات الخاصة بالإناث تعريها من التاء، كحائض، وطالق، ومرضع، إذا قصد ذات حيض، وذات طلق، وذات إرضاع؛ فإن قصد بها معنى الفعل لحقت التاء، كقوله تعالى: M ، - ، / 1 0 L2 [الحج: ٢]."

والغالب أن يقال للحبلى: حامل؛ لأن المراد بها معنى خاص بالإناث، وقد يقال: حاملة كما قال الشاعر^(٢):

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٌ

فلو قيل على هذا المرضع: مرضعة، وفي الحائض: حائضة لجاز؛ ولهذا قلت: الغالب

في الصفات الخاصة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل الخلو منها^(٣).

أما رأي المحدثين في إدخال التاء على الصفة الخاصة بالأنثى فهي إما لتحديد زمنها، وتبين أنها حادثة في وقت ما محدد بعينه. أما إذا استخدمت الصفة بعامة فلا تدخل التاء^(٤). وإما ميل اللغة إلى التععيد؛ وذلك بإلحاق المؤنث علامة التأنيث، وهو القياس؛ لذا نجد مجمع اللغة

(١) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، (ط٧)، شرح وتعليق: محمد محمّد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ٣١٣. وربما يكون الوزن تاماً إذا كانت البداية (أياً)، والجارّة: هنا زوجته. وبيني أي: فارقي وابتعدي. وغادٍ وطارقة: ذاهبٌ وآتٍ.

(٢) البيت من الوافر، واختلف في قائله، حيث نسبه ابن منظور في اللسان إلى عمرو بن حسان، مادة: حمل، ومرة نسبه إلى خالد بن حق، مادة: أنى. انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك، ص ٨٣٦.

(٣) ابن مالك، جمال الدين محمد، (ت ٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧، ص ٢٥٤، ٨٣٥، ٨٣٦.

(٤) انظر: بركات، إبراهيم، التأنيث في اللغة العربية، ٨٦.

العربية في القاهرة قد أجاز تأنيث ما جاء على صيغة (فاعل) من الصفات المختصة بالموئنث، وإن لم يقصدوا الحدث^(١).

وهناك بعض الصفات يستوي فيها المذكر والموئنث، وهي أبنية: فَعُول، وَمِفَاعِل، وَمَفْعِيل، وفَعِيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم، تقول: هذه المرأة قتيل بني فلان، ومررت بقتيلهم. وقد يشبه به ما هو بمعنى: فاعل، قال الله تعالى: **إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّن**

الْمُحْسِنِينَ [الأعراف: ٥٦].^(٢)

وفي اللغة العربية جمهرة من الصفات مما يجري للموئنث والمذكر على السواء دون أن يُختم الموئنث بعلامة التأنيث^(٣). كما صرح الرضي في (شرح الكافية): "ومما لا تلتحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة يستوي فيه المذكر والموئنث"^(٤).

ومن هذه الصفات:

- بناء فَعُول، بمعنى: مَفْعُول أو بمعنى: فَاعِل، مثل: طَالِقَةٌ، وَعَجُوز، وولود.
- بناء مِفَاعِل، مثل: مِعْطَار للرجل والمرأة، وناقاة مِرْقَال وجمل مِرْقَال.
- بناء فَعِيل، مثل: قَتِيل وجريح، وتقول: شاة ذَبِيح، كما تقول: ناقاة كَبِير^(٥).

وجاء سقوط العلامة من (فَعِيل) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: **إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ**

قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ [الأعراف: ٥٦]، وهذا جعل النحاة يؤولونها حتى يسوغوا سقوط

علامة التأنيث من (قريب) بسبب تكثيره، وقد اختلفوا في التأويل، فهذا الفراء يرى أن الله عز

(١) انظر: برهومة، عيسى، مسألة المذكر والموئنث، ١٠٥.

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل، ١٩٠.

(٣) انظر: السامرائي، إبراهيم، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص ٢٨٤-٢٩٠، ص ١٣٤.

(٤) الاسترأبادي، شرح الكافية، ٣: ٤٠٠.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٤٧.

وجل ذكراً (قريب) ولم يؤنثه ليفصل بين القريب من القرابة، والقريب من القرب المكاني^(١). أما الأخفش فيرى أن سبب التذكير يعود إلى أن كون الرحمة ها هنا المطر ونحوه^(٢).

بناء (مُفَعِّل).

تأتي صيغة (مُفَعِّل) في الصفات بمنزلة (فاعل). وإذا اشترك المذكر والمؤنث في الصفة دخلتها التاء إذا كانت صفة للمؤنث، وذلك نحو: رجل مُحَسِّن وامرأة مُحَسِّنَة. وهناك صفات تتفرد بها النساء دون الرجال كقول العرب: امرأة مُمْلِص، وهي التي رمت ولدها لغير عام، وكذلك يقال: ناقة مُمْلِص في المعنى نفسه^(٣).

ويقول العرب: امرأة مُعْزِل ومُطْفِل^(٤). والمُطْفِل من الإبل: ما كان معها أولادها، والجمع: مَطَافِل ومَطَافِيل. وقد جاء في مصادر اللغة العربية: مُطْفِلة بالعلامة أيضاً^(٥). وما جاء على بناء (فَعَّل)، نحو: امرأة سَلْفَع، وقالوا: سَلْفَعَة للجريئة، وهو بلا هاء أكثر، ويوصف به الذكر، فيقال: رجل سَلْفَع: شجاع وجريء وصبور^(٦).

ولكن بعد تطور اللغة عبر العصور بفترة لاحقة للحالة الأولى التي لم تكن تميز بين المذكر والمؤنث بعلامة تأنيث احتاجت إلى التمييز بإلحاق صفات قليلة بتاء التأنيث.

ونخلص بالنظر إلى هذه الأدلة على فوائد التاء التي تخلو من التأنيث إلى أن التاء غير مخصصة فقط للتأنيث؛ لأننا نراها في مجموعة كبيرة من الصفات والأسماء، إلا أنها لا تدل على

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧١، جزء ٣، ص ١٤١.

(٢) انظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي، (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبدالأمير محمد أمير الورد، عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص ٤٣٧.

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: ملص.

(٤) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٥، ص ٦٥.

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: ط ف ل.

(٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: س ل ع.

التأنيث، وهذا يؤكد أن التاء التي تميز بين المذكر والمؤنث طارئة، كما يذكر إبراهيم السامرائي في مقال له هذا الرأي في علامة التأنيث، بالإضافة إلى أنها ليست ذات أصالة في التأنيث^(١).

ومن خلال هذه النتيجة نتوصل إلى أن اللغة لا تبقى ثابتة، بل تتغير وتتطور من الناحية التاريخية كما هو مثبت عند النحاة متقدمين ومتأخرين. وربما كانت هذه الأمثلة الكثيرة أمثلة على صور من التحول النحوي الذي بدأ يتتبع له اللغويون المحدثون بشيء من التفصيل.

أصل التاء، وليس الهاء.

اتفق النحاة قديماً - إلا بعض اللهجات العربية القديمة - على أن التاء التي تلحق بالاسم فارقة بين المذكر والمؤنث هي تاء في حال الوصل، وتتنطق (هاء) في حال الوقف، نحو: عزيمة وحجرة وثلاثة، فيوقف عليها بالهاء الصامتة المجردة؛ أي الساكنة.

وقد ذكر النحاة العلل في ظهور التاء في الوصل، ونطق الهاء في الوقف، فهذا سيبويه يقول معللاً: "ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلاصة التأنيث إذا وصلته: التاء، وإذا وقفت ألحقت (الهاء)، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو: تاء (أَلَقْتُ)، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، نحوه تاء (سَنَبْتَةٌ) وتاء (عَفْرِيْتْ)؛ لأنهم أرادوا أن يلحقهما ببناء قَحْطَبَةٍ وَقَنْدِيلٍ"^(٢).

ويقول الصيمري معللاً تعليلاً آخر: "وقف عليها بالهاء، ووصل بالتاء للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء وبين التاء التي تلحق الأفعال، نحو: قامت، وذهبت. فالوصل والوقف في تاء الفعل بالتاء على كل حال"^(٣).

(١) انظر: السامرائي، إبراهيم، التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، السنة التاسعة، كانون الأول، ١٩٨٥، ع ٢٨-٢٩، ص ١٤١-١٤٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، جزء ٤، ص ١٦٦. وانظر: الصيمري، التذكرة والتبصرة، جزء ٢، ص ٦١٤.

(٣) الصيمري، التذكرة والتبصرة، ٢: ٦١٤.

وقد كان من العرب مَنْ أجرى الوقف مُجرى الوصل^(١)، كقول الشاعر:

الله نجاك بِكَفِّي مَسَلَمَت^(٢).

وليس بالهاء، وهذا يدل على أن التاء هي الأصل، والهاء بدل عنها^(٣).

وللمحدثين رأي مماثل بترجيح التاء هي الأصل مع ذكر الأدلة على ذلك. فهذا رمضان

عبد التواب يقول: "إن التاء تظهر في الإضافة، والإضافة من التراكيب التي ترد الأشياء إلى

أصولها - كما يقول اللغويون العرب"^(٤).

ويقول عيسى برهوم: "إن التاء تبرز عند التصغير، والتصغير كالوصل، والإضافة تردُّ

الأشياء إلى أصولها، ولذا تصغر أُذُن إلى أُذَيَّة"^(٥).

ويرى كمال بشر أن الفونيم الرئيسي هو ذلك العنصر الذي يكون جزءاً أساسياً من

الكلمة المفردة، وذلك كالباء والتاء والثاء^(٦)، وبناء على ذلك أرى أن علامة التأنيث ملحقة

بالاسم المفرد، وهذه العلامة تتضح صوتياً مع التاء أكثر من الهاء.

وتقول رشيدة اللقياني: "ومما يؤكد هذه الأصالة ما نراه في رسم المصحف، حيث ترد

كلمة (امرأة) مضافة إلى ما بعدها (امرات) مفتوحة التاء في أكثر من سورة، وقد نص علماء

رسم المصحف على ذلك، وكذلك كلمة (رحمت) و(نعمت) و(سنت)، وغيرها مما يوجد مسطراً

في كتب رسم المصحف"^(٧).

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٩.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم. انظر الخصائص لابن جني، ١: ٣٠٤.

(٣) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٥٦.

(٤) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢، ص ٢٥٩.

(٥) برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في النحو واللغة، ٩١.

(٦) بشر، كمال محمد، علم اللغة العام "الأصوات"، مصر، دار المعارف، ١٩٨٦، ص ١٦١.

(٧) رشيدة اللقياني، في لغة القرآن، ١٦٩-١٧١.

المبحث الثاني:

التحوّل النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث

المبحث الثاني: التحوّل النحوي في ظاهرة التذكير والتأنيث

أثارت ظاهرة التحوّل بين التذكير والتأنيث جدلاً واسعاً، لإشكالية هذه المسألة وغموضها وتشعبها عند الباحثين، يدل على ذلك كثرة بحوثهم ودراساتهم في هذه المسألة.

وعلى الرغم من اهتمام النحاة واللغويين قديماً بمسألة التذكير والتأنيث، واستفاضتهم في تعييدها، وتصنيفها، إلا أنه غاب عنهم التحليل الدقيق، الذي يُعدُّ ضرورياً لبيان الأحكام الدقيقة، والقواعد الممثلة لها.

وقد شهد رواة اللغة أمثلة كثيرة تتردد فيها بعض الكلمات بين التذكير والتأنيث، وكان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه من أوائل من تنبهوا إلى هذه الحقيقة، وقد تناول سيبويه كلمة (أب) في النداء، وكيف أن الهاء تلحقها في قولهم: (يا أبة)، وهو اسم مؤنث يقع للمذكر، فقال: "قلت (سيبويه): فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر؟ قال (الخليل): قد يكون الشيء المذكرُ يوصف بالمؤنث، ويكون الشيء المذكر له الاسمُ المؤنث، نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به، ويكون الشيءُ المؤنثُ يوصف بالمذكر، وقد يكون الشيءُ المؤنث له الاسمُ المذكرُ. فمن ذلك: هذا رجلٌ رُبْعَةٌ وغلّامٌ يَفْعَةٌ. فهذه الصفاتُ. والأسماء قولهم: (نفس)، وثلاثة أنفس، وقولهم: ما رأيتُ عَيْنًا، يعني عينَ القوم. فكأنَّ (أبة) اسمٌ مؤنثٌ يقع للمذكر؛ لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان^(١).

فقد صرّح ابن وهب إلى اضطراب مسألة المذكر والمؤنث؛ لعدم خضوعها لقواعد محددة، وبراہین محسوسة، قال: "ليس يوصل إلى علم المذكر والمؤنث من هذا الباب إلا بالسمع دون القياس"^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١١-٢١٢.

(٢) ابن وهب، أبو الحسين اسحق بن إبراهيم بن سليمان، (ت ٢٧٢هـ)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، جامعة بغداد، ١٩٦٧، ص ٣٢٩.

وقد فسّر ابن التستري مكنم الصعوبة والخفاء في ظاهرة التذكير والتأنيث، بقوله: "ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس"^(١).

وكذلك أشار المستشرقون إلى اضطراب مسألة التذكير والتأنيث، يقول (برجشتراسر): "التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً حازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك"^(٢)، وقال أيضاً: "المطابقة في التذكير والتأنيث في العربية من المسائل الشائكة"^(٣).

ويرى المستشرق وليم رايت أن الخيال السامي الخصيب قد خلع على بعض الأشياء الجامدة سمات الأشخاص الحية فأنت بعضها، وذكر بعضها الآخر تبعاً لتصوره كلاً منهما، ومن هنا تفهم السبب في تقسيم المؤنث إلى حقيقي ومجازي^(٤)، ففي المجازي تعبير عن شيء مبهم يتعذر تفسيره، لكنه وقد أُشبه في أذهان السامعين، ومعتقدات العرب بوجه خاص ما يكشف المرأة من سحر وغموض، وكان بالتأنيث أجدر منه بالتذكير"^(٥).

ويؤكد فنديريس، أن التمييز بين المذكرات والمؤنثات المجازية لا يقوم على العقل إذ يرى أنه لا يمكن لإنسان كائناً من كان أن يقول لماذا كانت هذه الكلمة مؤنثة، في حين كانت مذكرة"^(٦).

(١) ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، (ت ٣٦١هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبدالحميد هريدي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣، ص ٤٧.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ٧٣-٧٤.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٣.

وانظر كذلك: Lectures on the comparative grammar, p. ١٣١.

(٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، (ط٦)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص ١٦٤.

(٦) فنديريس، اللغة، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠،

وقد حاول النحاة المحدثون وضع قواعد لظاهرة التذكير والتأنيث، مع تعليل اضطرابها وترددها، يقول إبراهيم أنيس: "يجب أن نعترف بتلك الحقيقة الملموسة في كل اللغات، وهي أن فكرة التذكير والتأنيث قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب"^(١).

ويؤيد إشكالية ظاهرة التذكير والتأنيث، ما نقرؤه في قول إبراهيم السامرائي: "لقد برزت مشكلة المذكر والمؤنث في العربية بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى. ولعلّ السبب في كل ذلك أن العربية لغة كتبت لها الحياة، وظلت قائمة طوال العصور حيّة، متطورة"^(٢).

ويخلص عصام نور الدين إلى أن مذهب اللغة التطوري كما نفترضه يذهب إلى التذكير، ولا يعتد بالتأنيث، الذي إن وجد فلا يعدو كونه انحرافاً لغوياً لا تُبنى عليه قاعدة... عدا ما قد يوقع باللغة من الغموض، والاضطراب في حال الأخذ به"^(٣).

ويتناول عيسى الشريفي إشكالات قضية المؤنث المجازي المختلفة، في قوله: "التأنيث المجازي، أو الجنس بعامة في المسميات التي لا تتوافر على معطيات بيولوجية حقيقية، هو في الواقع مرتبط بالتصورات الذهنية، والنفسية للمتكلمين، والبعد المفاهيمي لجماعة المتكلمين، ومن ثم مبني على العرف، والاصطلاح، مما يعني صعوبة السيطرة عليه بوسائل لغوية صرفية، وتقنية، وخضوعه مباشرة للتأطير اللغوي، فنجد الجنس أكثر قابلية للتحوّل من التأنيث إلى التذكير، أو العكس. لكونها لا تعتمد على مقومات موضوعية راسخة وثابتة عبر الأجيال

(١) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ١٥٩.

(٢) إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ١٣٣.

(٣) انظر: نور الدين، عصام، المحايد أو المذكر والمؤنث المجازيان، مجلة دراسات عربية، السنة الرابعة والعشرون، ع٧-٨، ١٩٨٨، ٣٢-٣٤.

والتقافات، على عكس الجنس الحقيقي، فليس هناك مرجعية منطقية أو لغوية يمكن الوثوق بها للتعرف إلى العوامل التي تتحدد على ضوءها ملابس الجنس^(١).

ويمكن حصر المؤثرات التي ربما كانت مسؤولة عن ألفاظ تبدو قابلة للاستخدام بالوجهين (المذكر والمؤنث)، ودورها في بلورة أشكال جديدة، واستخدامات مستحدثة: أولاً: ساهمت التنوعات اللهجية في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأييدها في الوقت نفسه.

واللهجة حسب فهم العربي تعني أنّ القبائل العربية تتباعد وتختلف بعضها عن بعض، سواء من ناحية جغرافية أو لغوية، وتختلف في تصوراتها للأشياء، وتسميتها للمفاهيم، حسب ما اعتادت عليه القبيلة، وتولّعت به، وجُبلت عليه، من عادات، وتقاليد، وأعراف اجتماعية. بحيث يؤدي إلى اختلاف لهجاتها بتذكير ألفاظ، وتأييدها في الوقت نفسه.

وربّ بيئة تستسيغ اسماً من الأسماء للمذكر، وتُطلقه بيئة أخرى على المؤنث، فما اقترب في شكله، أو صفته، أو قرينه، بالأنثى الطبيعية، جعلوه مؤنثاً، وإن اقترب في أذهانهم من المذكر الحقيقي عاملوه مُعاملة المذكر الحقيقي. فالذين أطلقوا على الحيّة لفظ الحيّة ربما استشعروا فيها صفة الاختفاء، والتستر، وهي صفة قد تكون جامعة بينها وبين الأنثى، وأمّا الذين أطلقوا عليها لفظ ثعبان، فقد استشعروا فيها التذكير الذي تأكد بزيادة الألف والنون التي تعد من علامات التذكير، وعلى هذا كثر أن يسمى الرجل والمرأة بأسماء نحو نجاح وصباح ونهاد وجمعة وخميس؛ لأن الأعراف، والعادات، والمناسبات، بما يعنونه من تباين الزمان والمكان، يندُّ عن القواعد ويقفز من فوقها^(٢).

(١) انظر: الشريوفي، عيسى، المؤنث المجازي ١٥٦.

(٢) عمارة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، ٢٢ - ٢٥.

وبذل اللغويون العرب القدماء الوُسْعَ كُلَّهُ في حصر اللهجات التي كانت تفترقُ في مظاهر لغويّة، ونسبّة كل ما سمعوه عنها إلى قائله، أو قبيلته، في مصنفات، ومعاجم، ورسائل، ومنظومات شعرية، عندما بدأ تقعيد اللغة^(١)؛ فاللهجات العربية قديماً ليست دائماً على وفاق فيما يخص مسائل الجنس، فما تذكره لغة من اللغات، قد تَوْنَتْه أخرى، أو العكس^(٢).

وقد أشار النحاة قديماً، إلى ملاحظات أو أبواب متناثرة ومتفرقة في مؤلفاتهم دون إنشائهم تياراً مستقلاً يركز على هذا التنوع اللهجي، ويعمل على تقصيه وتحديد زمنيّاً، وبشريّاً، بل سرعان ما اختفت تلك الإشارات، وتحولت المادة التي صدرت عنها تلك الإلماحات إلى كيان موحد يُنظر إليه من منظور "ما ورد عن العرب" وأصبح الاستنتاج يقوم على فكرة أن مجرد وجود الوجهين يعني جوازهما بإطلاق. ولعل المسألة تطورت فيما بعد، وخاصة في الكتب الصرفة، إلى أبعد من هذا حيث لم تقتصر على المرويات بل تعدتها إلى القول بجواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية بعامّة، مما يؤدي إلى مجازة بحقائق لغوية واجتماعية مهمة، خاصة إذا أخذنا في الحسبان قضية التطور اللغوي، وما نشأ عنها من تحولات مفاهيمية، ربما جعلت الأذواق في وقت من الأوقات تتحاز إلى استخدامات معينة، وتتفر من أخرى بصرف النظر عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة، مما يزيد الأمر تعقيداً^(٣).

وما زاد القرآن في تلك الألفاظ المترجمة بين التذكير والتأنيث على أن أظهرنا على عدم استقرار هذه الألفاظ لدى فصحاء العرب، ونزوله بالأميرين جميعاً يحفظ لغير لهجة قریش اعتبارها مؤكداً في الوقت نفسه؛ ضرورة التساهل في قضية لغوية لا تمت إلى المنطق العقلي بصلة، فليس القول بتأنيث جمع الجنس، أو المؤنث المجازي بأولى من تذكيرهما. ولا هناك

(١) الموسى، نهاد، اللغة العربية، ٥١-٥٤.

(٢) الشريفي، عيسى، المؤنث المجازي ومشكلة التقعيد، ١٦.

(٣) المصدر السابق، ٢١-٢٢.

اعتبارات حقيقية لدى بعض القبائل دون بعض تحمل على تقديم مذهبها، وتصويب طريقتها، ويمكن أن يقال هذا في عدد لا يستهان به من الفروق بين لهجات الحجاز وتميم وردت في القرآن بكلا الأمرين^(١).

وقد يكون من أهم العوامل في هذا الاختلاف والتنوع اللهجي؛ انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وهذا الممر التاريخي كفيلاً بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أنثت في زمن، ثم ذكرت في آخر، كما أن بعض الكلمات قد آثرت الانعزال جغرافياً فبقيت أثرية متخلفة، وهذا معنى قول الفراء: "إن الصاع^(٢) يؤنثه أهل الحجاز، وأسد، وأهل نجد يذكرونه، وربما أنثه بعض أسد"^(٣) فالصاع قد تطور من التأنيث في الحجاز إلى التذكير في قبائل نجد وأسد، ولكن يظهر أن التطور لم يكن شاملاً في تلك القبائل، أو لم يأخذ دورته كاملة؛ فتخلف في بعض أحياء أسد حيث لم يصل مد التذكير إلى جميع قبائلها، ولهذا لا نعجب إذا رأينا كلمة (النخل) تتخذ أوضاعاً مختلفة، حيث أنثت في قوله تعالى: M كَأَنَّهُمْ A عَجَازٌ N نَخْلٍ L خَاوِيَةٍ L [الحاقة، الآية: ٧]، وقوله تعالى: M r q L [الرحمن، الآية: ١١]، وذكرت في قوله تعالى: M نَخْلٍ L مُنْقَعِرٍ L [القمر، الآية: ٢٠]^(٤).

وإن إحدى هذه الصور (من اللهجات) كانت مستعملة في الحياة اليومية، كلغة شعبية لقبيلة من القبائل، والصور الأخرى (من اللهجات) كانت مستعملة، كلغة أدبية نموذجية، ولما جاء جامعو اللغة - وكان جمعهم خليطاً غير منظم - جمعوا هذه الصور على أنها هي اللغة

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، (ط٤)، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠، ص ٩١.
(٢) الصاع هو مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد، ومن أنثه يجمعها على أصع وأصواع مثل ثلاث أدور، ومن ذكره جمعه على أصواع مثل أثواب.
(٣) الفراء، المذكر والمؤنث، ص ٧.
(٤) اللقاني، رشيدة، في لغة القرآن، ص ٢١٩، ٢٤١.

الفصحى، مع أنهم حشدوا مع الفصحى هذه الاستعمالات الشعبية التي كان يجب أن تبقى في مكان واضح منعزل من المعجم العربي حتى تعطينا صورة محددة للهجات هذه القبائل^(١).

وقد تضمنت المؤلفات المبكرة إشارات متفرقة ومتناثرة، في موضوع التنوع اللهجي، فقد تضمن كتاب الفراء (ت ٢٠٧هـ) (المذكر والمؤنث)، إشارات كثيرة متعلقة بهذه الناحية، وقد اعتمد إيراد لهجات القبائل المختلفة، من ذلك قوله: الطريق يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد^(٢).

وعند السجستاني (ت ٢٥٥هـ) في كتابه (المذكر والمؤنث)، تتردد أيضاً بعض الكلمات بين التذكير والتأنيث، فقد ذكر مثلاً أن (الطريق) يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد، وأكثر العرب، على ما ورد في القرآن كله من أنه كلمة مذكورة، قال تعالى: 8 76 5 M

9 : < = > @ ? A B C D E F G [الأحفاف،

الآية: ٣٠] ^(٣).

وأما المبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه (المذكر والمؤنث) فقد ذكر صيغاً تتردد بين التذكير والتأنيث، فقد ذكر مثلاً أن (البُسر) هو (التمر إذا تلون ولم ينضج) يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره غيرهم^(٤).

وقد أورد محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٥هـ)، في كتابه (المذكر والمؤنث)، اللهجات المختلفة للقبائل، فقد ذكر مثلاً، أن (الصاع)، يؤنثه أهل الحجاز، ويجمعون ثلاثها إلى عشرها:

(١) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية لكتاب، ١٩٨٣، ص ٦٤٤-٦٤٥.

(٢) الفراء، المذكر والمؤنث، ٨٧.

(٣) السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، (ت ٢٥٥هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧، ص ١٤٧.

(٤) المبرد، المذكر والمؤنث، ١١٨.

أصعُ وأصوع، والكثيرة: صيعان، وأسد وأهل نجد يذكرونه ويجمعونه: أصواعاً، وربما أنثه بعض بني أسد^(١).

واهتم ابن التستري (ت ٣٦١هـ)، في كتابه (المذكر والمؤنث) بالاستشهاد بلغات القبائل المختلفة، فقد ذكر مثلاً، أنّ (الشعير)، يذكّره أهل نجد، ويؤنّثه غيرهم^(٢).

وفي كتابه (المذكر والمؤنث) ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ألفاظاً كثيرة تتردد بين التذكير والتأنيث، فقد ذكر مثلاً، أنّ (الإبهام) مؤنث، وتذكيره لغة لبعض بني أسد^(٣).

ويذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ألفاظاً تتردد بين التذكير والتأنيث، مثل: اللسان، والحرب، والقليب، والعاتق^(٤).

وعقد السيوطي في (المزهر) باباً لذكر ألفاظ اختلفت فيها لغة الحجاز، ولغة تميم، فقد ذكر مثلاً، أنّ (السوق) - وهي سوق البصرة - تؤنّثه الحجاز، وتذكره تميم^(٥).

وفي باب "ما يذكر وما يؤنث" ذكر ابن سيده في كتابه المخصص، كثيراً من الألفاظ تتردد على حسب اللهجات بين التذكير والتأنيث، فقد ذكر مثلاً: اللسان، الفردوس، الإبهام^(٦).

وقد راوح القرآن الكريم بين لهجتي الحجاز وتميم، في عدة كلمات، ومن أمثلة ذلك تأنيث الحجاز لكلّ من: السبيل، والطريق، والسوق، والصراط، والزقاق، والكأ، وغيرها، وتذكير تميم لها، وكذا الحال في أمثلة أخرى وقبائل أخرى^(٧).

(١) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ٣٤٧.

(٢) ابن التستري، المذكر والمؤنث، ٨٦.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبدالله، جدة، دار البيان العربي، (ب.ت)، ص ٥٦.

(٤) ابن فارس، المذكر والمؤنث، ٩.

(٥) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، صيدا، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٨٦، ٢: ٢٢٥.

(٦) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ). المخصص، إحياء التراث العربي، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨١، ١٧: ١١-٢٣.

(٧) انظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، ٦٢٨، ٦٤١.

وعليه جاءت كلمة السبيل مذكّرةً على لهجة تميم، ومؤنثة على لهجة الحجاز، في القرآن

الكريم، قال تعالى في تذكير كلمة سبيل: $L \setminus [ZY X WV M$

[الأعراف، الآية "١٤٦]، وقال عزّ وجلّ في تأنيث كلمة سبيل: $TS R Q PM$

$L U$ [يوسف، الآية: ١٠٨]، وهذا المثال يؤكد مسألة التطور في الكلمة؛ حيث أنثت عند أقوام

في زمن، ثم ذكرت عند أقوام آخرين في زمنٍ آخر.

وكثيراً ما نجد القرآن الكريم قد أثر لهجة على أخرى في بعض الكلمات، فقد أثر لهجة

تميم في كلمة الطريق، وذلك في قوله تعالى: M () $+ * -$ [طه، الآية:

٧٧]، وقوله عزّ وجلّ: $M CB D E F G L$ [الأحقاف، الآية: ٣٠] ^(١).

وهذا كله تأكيد على أنّ نزول القرآن الكريم بأكثر من لهجة، يحفظ لغير لهجة قريش

وضعها، ووجودها، فقد جاء القرآن الكريم - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه -

بلغات العرب مراعيّاً للتنوع اللهجي، وممثلاً للغة العربية القديمة التي تشترك بين قبائل العرب

جميعاً، فروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف أو

قال بسبع لغات، منها خمسٌ بلغة العَجَزِ من هوازن وهم الذين يُقال لهم عليا هوازن وهي خمس

قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر وجُشْمُ بن بكر، ونصرُ بن معاوية وثقيف" ^(٢)، وقال النبي -

صلى الله عليه وسلم - : "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ" ^(٣)؛ لأن النبي - صلى الله عليه

وسلم - بُعث إلى جميع الخلق، وكانت العرب، الذي نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة.

(١) اللقاني، رشيدة، في لغة القرآن، ٢١٧-٢١٨.

(٢) ابن فارس، أحمد بن الحسين، (ت ٣٩٥هـ)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في

كلامها، ط٢، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٠.

ثانياً: أثر تطور اللغة من السلف إلى الخلف، عبر حقب تاريخية متتابعة، في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأنيثها في الوقت نفسه، حيث أُنثت في زمن ثم ذُكرت في زمن آخر.

إنّ التحول بين التذكير والتأنيث فكرة تقوم على التطور اللغوي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثرة استخدام اللغة وتداولها أو قلته، ففضية التذكير والتأنيث تطورت على فترات زمنية طويلة، حتى عصرنا الحاضر، على حسب الاستعمال والتداول، فأثرت بعض الألفاظ الإندثار، وأصبحت أثرية، لقلّة استعمالها بين العرب، وساد بعضها الآخر وانتشر وأثر البقاء، لكثرة استعماله.

ويذكر عيسى الشريوفي "أنّ التحول بين التذكير والتأنيث يعود بالدرجة الأولى إلى مسيرة التطور اللغوي نفسه، والكيفية التي تنتقل بها اللغة من جيل إلى آخر، فهناك ألفاظ تحتفظ بمقوماتها الدلالية بما في ذلك التصورات الجنسية التي ارتبطت بها ابتداء فتبقى لهذا كما هي وتقاوم إمكانات التغيير، أما بعضهم الآخر الذي لم يحتفظ بتلك المقومات في ظل الانقطاع بين المراحل، أو بفعل الاقتراض اللهجي، والتفاعل الثقافي، مع البيئات الجديدة، فإنه سيكون عرضة للتغيير، والتذبذب، وفي ضوء هذا نستطيع أن نميز بوجه عام بين ألفاظ مثل شمس، ونار، وحرب، وأرض، وعين، ونحوها، التي بقيت مؤنثة كما هي (على الرغم من خلوها من التاء)، وبين ألفاظ مثل ساق، وكف، وبطن، وأذن إلخ التي كانت عرضة للاضطراب"^(١).

ويذكر إبراهيم السامرائي أن المذكر والمؤنث من المسائل، التي تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي، كأنها مرت بمرحلة تاريخية لم يكن الجنس فيها واضحاً تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث، ثم في تطور اللغة خلال العصور تطوراً حتمياً، احتاجت شيئاً من التمييز بين المذكر والمؤنث، بإلحاقها علامة مميزة في حقة لاحقة للحالة الأولى، وذلك انقواء اللبس"^(٢).

(١) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلة التقعيد، ٣٦.

(٢) انظر: السامرائي، إبراهيم، عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه.

وهذا كله يثبت أن من أبرز مشكلات التطور اللغوي في ظاهرة المذكر والمؤنث "أن جذورها وتشكلاتها الأولية تعود إلى عهود مغللة في القدم مما يصعب مهمة رصدها في دراسات إحصائية دقيقة، وبيان اتجاه التحول فيها، وتفسير ما تنطوي عليه من عدم استقرار في ألفاظها، مع العلم بوجود أدلة واضحة، بوجود التطور اللغوي في مسألة الجنس.

ومن هذه الأدلة أن العرب في البدء لم يكونوا يميزون بين المذكر والمؤنث بالألفاظ، أو العلامات، بل وضعوا مفردة واحدة لكلا الجنسين (المذكر والمؤنث)، فقالوا: "إنسان" للمذكر والمؤنث، و (زوج) للمذكر والمؤنث، و(عقرب) للمذكر والمؤنث، إلى غيرها من المفردات.

وبعد أن تطورت معرفة مستعملي اللغة، وازدادت معرفتهم بما حولهم، وبتعقيدات الحياة عليهم لاتساعها. صاروا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، بلفظة للمذكر مخالفة للمؤنث، فقالوا: رجل مقابل امرأة، وجارية مقابل غلام، وجمل مقابل ناقة.

وقد تنبه بهاء الدين بن النحاس في كتابه (التعليقة على المقرَّب) إلى هذا الأمر فقال: "كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ مؤنث غير لفظ المذكر، كما قالوا: جدي، وعناق، وعير، وأتان، وحمل، ورحل، وحصان، وحجر، إلى غير ذلك. لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاقتصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة: كضارب، وضاربة، وتارة في الاسم: كامرئ، وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي، بلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتأكيد، وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة"^(١).

(١) ابن النحاس، بهاء الدين، التعليقة على المقرَّب، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، عمّان وزارة الثقافة، ٢٠٠٤، ص ٥٩٦.

والعجوز التي كانت تطلق على المذكر والمؤنث، أدخل عليها المميّز (العلامة)، فقال:
"عجوزة وصف للنساء"^(١).

وعقرب أطلقت على المذكر والمؤنث بداية، ومن ثم ألحقت بها العلامة، فقالوا للأُنثى:
"عقربة وعقرباء"^(٢).

والملاحظ هنا أن عدم استقرار ألفاظ التذكير والتأنيث تؤدي إلى تعزيز وتأييد وجود ظاهرة التحوّل بين التذكير والتأنيث، "فقد تتعرض بعض الألفاظ لشيء من الاختلاط في المراحل الانتقالية التي قد تنشأ بتأثير التفاعل مع اللغات والثقافات الأخرى، من خلال التباعد الزمني مما يؤدي إلى سقوط خصوصية هذه الألفاظ، ونشوء استخدامات غير مستقرة في التذكير والتأنيث"^(٣)، حيث تتردد الألفاظ بين التذكير والتأنيث.

وإنّ النقلة التطوريّة من (اللاعامة) إلى (العلامة) قد ولّدت عدداً من الإشكالات التي تركت آثاراً لغويّة شائكة كان من نتائجها تلك المواجهات المستمرة والمتنوعة بين الصيغ القديمة والحديثة؛ فالتحوّلات اللغويّة لا تقوم بقرار إرغامي يمكن تطبيقه على نحو رياضي ناجز وشامل، ولكنها عملية متأنيّة لها طبيعتها وقوانينها الخاصة. وبهذا نكون قادرين على فهم السبب في ميل المؤنثات المجازية الخالية من التاء إلى التذكير^(٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة "عجز".

(٢) ابن سيده، المخصص، ١٦: ١٠٥.

(٣) الشربوفي، عيسى، المؤنث المجازي والتعقيد، ٣٧.

(٤) المصدر السابق، ٣٣-٣٤.

وهذا الرأي يُرَجِّح، ويُؤيد وجهة التحول من التذكير إلى التأنيث، فالتذكير هو الأصل،
والمؤنث فرع على المذكر^(١)، وتأنيث المذكر من قبيح الضرورة، لأنه خروج عن أصل إلى
فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل^(٢).
والتأنيث بالعلامة طارئ في العربية^(٣)، ومن ثم فلزوم التاء لفعل المؤنث ليس لزوماً
مطلقاً ولا مطرداً^(٤).

والمؤنث اكتسب صورته الأخيرة حين ختم بالعلامة، وذلك بعد أن تطورت تطوراً اقتضى
التمييز في هذه المسألة^(٥)، فأغلب الظن أنّ هذا اللحاق حصل في حقبة لاحقة للحالة الأولى التي
لم تكن فيها قد عُرِفَت العلامة^(٦).

وإن التفريق بين المؤنث والمذكر الحقيقيين فيها، لم يكن من خلال هذه العلامات التي
عُرِفَت فيما بعد بعلامات التأنيث، فإن الاختلاف بين المؤنث الحقيقي، والمذكر الحقيقي لم يتم
عن طريق العلامة اللغوية كما في "كريم" و"كريمة"، بل تمّ عن طريق اختلاف اللفظ، كما في
"أب" و"أم"^(٧).

وأما الصفات الخاصة بالمؤنث مثل: طالق، وعافر، وغيرها، كانت لا تعتمد في ميزها
عن المذكر على علامة التأنيث، ثم أصبحت تُلحق بها علامات التأنيث في مرحلة لاحقة، فقيل:
طالقة، وعاقرة، وغيرها^(٨).

-
- (١) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٤١٢-٤١٤. وانظر كذلك التأنيث في اللغة العربية لإبراهيم بركات، ٢٩٢.
 - (٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دمشق، دار الفلاح، ١٩٨٥، ١: ١٣.
 - (٣) انظر: دراسات لغوية مقارنة لإسماعيل عمارة، ٢٤، ٣٢. وانظر كذلك في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة لإبراهيم السامرائي، ١٢٤.
 - (٤) انظر: السامرائي، في التذكير والتأنيث نظرة تاريخية في هذه المسألة، ١٤٤.
 - (٥) السامرائي، إبراهيم، في التذكير والتأنيث نظرة تاريخية في هذه المسألة، ١٤٧.
 - (٦) المصدر السابق، ١٣٨.
 - (٧) عمارة، دراسات لغوية مقارنة، ٢٣.
 - (٨) المصدر السابق، ٣٢.

وأما الأسماء فقد اطرّدت فيها هي الأخرى قاعدة التأنيث بالتاء، فأدخلت التاء في مرحلة لاحقة على الأسماء التي كان من الممكن أن تستغني عنها، فقيل: نعجة، ولبؤة، وناقعة، وفي مرحلة لاحقة، قيل: فرسة، وأتانة، وعنزة^(١).

وهذا الاتجاه، مختلف تماماً عما ذهب إليه بعض المتقدمين والمتأخرين؛ إذ إنّ منهم من يرى أنّ وجهة التحوّل كانت من التأنيث إلى التذكير.

ولقد جاء عن النحاة المتقدمين ما يشير في عباراتهم إلى هذا الاتجاه في التحوّل. "فمنهم من يرى أنّ الأصل أنّ نمايز بين المذكر والمؤنث بالتاء، كما في مجتهد ومجتهدة، ثمّ عدل عن ذلك بأصل للمؤنث يُغايّر الأصل الاشتقائي للمؤنث، كما في أب، وأم"^(٢).

قال الفراء: "والعرب تجتريّ" على تذكير المؤنث، إذا لم تكن فيه الهاء"^(٣).

ويتجه إبراهيم أنيس من المحدثين اتجاهاً مشابهاً حيث يرى "أنّ الألفاظ التي تدل على التأنيث والتذكير في آن واحد، التي يجوز في اللغة أن تعامل معاملة المذكر والمؤنث، تميل في تطورها إلى الاستقرار على حال واحدة، وهي التذكير عادة، كما حدث في الكلمات: طريق، وضبع، وعسل، وروح، وخمر"^(٤).

ويبين اتجاه التحوّل لديه بقوله: "إنّ بعض الكلمات كانت في الأصل مؤنثة ثمّ تطورت وأصبحت يجوز فيها التأنيث والتذكير، وأخيراً استقرت على حال واحدة وهي التذكير"^(٥).

(١) عميرة، دراسات لغوية مقارنة، ٣٢ .

(٢) المصدر السابق، ٣٣ .

(٣) الفراء، المذكر والمؤنث، ٨١ .

(٤) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ١٦١ .

(٥) المصدر السابق، ١٦٢ .

ويعد إبراهيم أنيس هذا من قبيل الاتجاه إلى الصلة العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها^(١).

ويشير إبراهيم أنيس إلى أن كل هذا يَخُصُّ الألفاظ، إلا أنه يشير إلى اتجاه التحول نفسه، من التأنيث إلى التذكير^(٢).

وبهذا كله نفهم سبب ميل القواعد التي حاول النحاة وضعها في الأفعال من التأنيث إلى التذكير.

وقد كان الاستعمال عند العرب، الذي أصبح بعد ذلك قاعدة، - هو تأنيث الفعل مع الفاعل بناء ساكنة في آخر الفعل الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، إن كان الفاعل حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند، قالت سعاد-، قد تحول نحو حذف التاء، كقول سيبويه: "قال فلانة،... لأنه صار عندهم إظهار المؤنث يَكْفِيهِمْ عن ذكرهم التاء"^(٣).

ومثل هذا تحول الاستعمال المؤنث (نعمت المرأة) إلى استعمال مذكر هو: (نعم المرأة)؛ لكثرة الاستعمال، حتى صاروا كالمثل، فحذف التاء في نعمت أكثر^(٤).

وأضف إلى ذلك حذف التاء إن طال الكلام، نحو: (حَضَرَ القاضي امرأة)، حيث يُقَدَّرُونَ أن هذا الكلام الفاصل بين الفعل وبين الاسم المؤنث تأنيثاً حقيقياً صار عوضاً عن علامة التأنيث، بالاكْتِفَاءِ بدلالة الفاعل، أو نائب الفاعل على التأنيث^(٥).

(١) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ١٦١.

(٢) المصدر السابق، ١٦٣.

(٣) انظر: الكتاب لسبويه، ٢: ٣٨.

(٤) المصدر السابق، ٢: ١٧٨-١٧٩.

(٥) المصدر السابق، ٢: ٣٨.

وقد استحسن سيبويه حذف التاء إن طال الكلام، وعدّ "الحذف في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير"^(١).

وذهب الفراء مؤيداً مسيرة التحوّل نحو التذكير قوله: "إنه إذا قلّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فيه أحسن من التاء"^(٢)، قال الله - عز وجل - في المؤنث القليل:

M وَقَالَ نِسْوَةٌ لَ [يوسف، الآية: ٣٠]، وكذلك في جمع القلة للمذكر، نحو قوله تعالى: X M

Y Z { L [التوبة، الآية: ٥]، مع أن التذكير جاء مع المؤنث السالم، وهو لا يدل

على قلة، نحو M # \$ % L [الممتحنة، الآية: ١٢]^(٣).

وإن شواهد تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث كثيرة وممتدة^(٤)، مما دعا بعض النحاة إلى توجيه التحوّل من التأنيث إلى التذكير.

والذي أريد استقصاءه، هو أن مسألة التذكير والتأنيث في اللغة متّجهة نحو التحوّل الاستعمالي الحتمي، أيّ كان اتجاهه، فالقضية ليست هنا قضية تذكير وتأنيث فحسب، ولا قضية رصد اتجاه كل منهما، بل إنهما على علاقة بالمراحل التطوريّة التاريخيّة التي مرّت بها هذه المادة اللغوية.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨.

(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، (ط٢)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠، جزء ٢: ص ١٢٤.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٢٤-١٢٥.

(٤) انظر: السامرائي، في التذكير والتأنيث، نظرة تاريخية في هذه المسألة، ١٤٢.

ثالثاً: أسهم التنوع في القراءات القرآنية بتنوع الشكل واختلافه، فراوحت الآيات وترددت، من خلال القراءات بين التذكير والتأنيث، فمن القراء من قرأ بالتاء على التأنيث، ومنهم من قرأ بالياء على المذكر.

من العوامل التي ساعدت على التحول بين التذكير والتأنيث في القراءات القرآنية:-

١ - موافقة القراءات القرآنية للتنوعات اللهجية العربية القديمة بين التذكير والتأنيث

كان للتنوعات اللهجية العربية القديمة الأثر الواضح في تنوع القراءات القرآنية، فقد جاءت القراءات القرآنية التي هي قراءات توقيفية لا مجال فيها للاجتهاد والقياس^(١). تمثل لهجات قبائل العرب جميعاً زمن القرآن الكريم، التي تتردد عندهم بعض الكلمات بين التذكير والتأنيث.

وقد نزل القرآن الكريم على سبع قراءات، كان للهجات القبائل العربية الأثر الواضح فيها وكلها كافٍ وشافٍ، وقد تواترت لدى العلماء بحسب الشروط المنصوص عليها، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة فيها، تقوم مقام آيات^(٢).

وأجمع العلماء على أن اللهجة، إذا وردت في قراءة القرآن، فهي أفصح مما ورد في قواعد العرب، إذ إنَّ القرآن الكريم أفصح من لغة الأدب من نثر، وشعر، وخطابة، وهو سجل اللغة العربية الخالد الذي يمثل العربية المشتركة بين قبائل العرب جميعاً^(٣).

والمثال هنا: أن القراءات القرآنية قد راوحت بين لهجة الحجاز، ولغة تميم، في عدة كلمات.

(١) انظر: القضاة، أحمد محمد مفلح، وشكري، أحمد خالد، القاعدة النحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية، المنارة، م٧، ع٢، ٢٠٠١.

(٢) انظر: يرهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو ظاهرة، تقريراً، إحصاءً، معجماً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ١٩٩٨، ص٥١.

(٣) اللقاني، رشيدة، في لغة القرآن، ٢١٥.

ومن أمثلة ذلك، كلمة (السييل) التي هي مذكرة في لغة تميم ونجد، ومؤنثه في لغة الحجاز.

جاء في سورة الأنعام M P Q R S T U [الآية: ٥٥]،

فقرأ حمزة ، والكسائي ، وخلف ، (وليستبين) على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء (ولتستبين) على التأنيث^(١)، فجاءت كلمة (سييل) هنا مذكرة على لغة تميم ومؤنثة على لغة الحجاز^(٢).

وهناك مثال آخر يتمثل في: أن لغة هذيل مالت - في الأغلب - إلى التذكير، فقرأ ابن

مسعود قوله تعالى: M كَلِمَاتٍ الْجَنَيْنِ ل بصيغة التذكير (كلا الجنين) [الكهف، الآية: ٣٣].

٢ - موافقة القراءات القرآنية لقواعد أهل اللغة من العرب في مواطن جواز إثبات تاء

التأنيث الساكنة، وحذفها، باعتباره من أركان مقياس القراءة.

إن كل قراءة صح سندها، وثبت نقلها. لا بد أن يكون لها وجه في العربية؛ إذ من المحال

أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة،

لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول^(٣).

وقد أكد ابن الجزري أهمية إضافة عبارة: ولو بوجه، فقال: "وقولنا في الضابط، ولو

بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مُجمَعاً عليه أم مُختلفاً فيه

اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع، وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو

الأصل الأعظم والركن الأقوم"^(٤).

(١) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، (ت ٥٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت دار الكتب العلمية، (ب.ت)، جزء ٢: ص ٢٨٥.

(٢) برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٣٧.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١: ٤٢٩.

(٤) المصدر السابق، ١: ١٠.

وقد كان مقياس موافقة اللغة العربيّة شرطاً جديداً اتفق على إضافته في الوقت الذي بدأ اللحن يتسرب إلى ألسنة الناس بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ودخول كثير من العجم في الإسلام، وحاجتهم إلى تعلم اللغة العربيّة، وتقعيدها^(١).

وبعد أن استقرت قواعد النحاة واعتبروا ما خرج عن المطرد شاذاً، نُظر إلى القراءات من خلال ذلك المبدأ، خاصة من قبل النحاة وتحقيقاً لأن تكون القراءة القرآنية بالغة المثل الأعلى في عربيّتها جعلت موافقة العربيّة شرطاً لقبول القراءة، وتعرضت بعض القراءات لنقد من جراء هذا المقياس^(٢).

ومثال هذا: قوله تعالى: M وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ L [البقرة، الآية: ٤٨] فقرأ حفص (يقبل) بالياء، أي بالتذكير؛ لأن تأنيث الشفاعة تأنيث لفظي مجازي (غير حقيقي)؛ ولأنه فصل بين الفعل (يقبل) والفاعل (الشفاعة)، بفاصل (منها) قام مقام التأنيث وإذا اجتمع هذان الأمران في تركيب ما كتركيب هذه الآية يجوز في الاسم التذكير والتأنيث، والأحسن تذكيره فعله^(٣)، وهنا وافق حفص في قراءته القاعدة اللغوية العربيّة القديمة في جواز حذف تاء التأنيث، وأما من قرأ (تقبل) بالتاء، أي بالتأنيث، فلنأنيث الشفاعة^(٤).

٣ - موافقة القراءات اختلاف الدلالة الذي يُفسر على وجوه من المعنى، فالقراءة قد توافق معنى اللفظ وتبقى عليه، وقد تنقل معناه إلى آخر، فلقد جمعت قراءات القرآن الكريم بين التذكير

(١) انظر: القضاة، أحمد محمد مفلح، شكري، أحمد خالد، القاعدة النحويّة ومدى صلاحيتها للحكم على القراءات القرآنية، ١٧٦-١٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨.

(٤) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢: ٢١٢، وانظر كذلك: برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٣٧.

والتأنيث في كثير من الكلمات المؤنثة تأنيثاً غير حقيقي (مجازي)، فتارة تُذكر حملاً على المعنى، وأخرى تؤنث مراعاة للفظ.

وهذا التردد بين التذكير والتأنيث في القراءات القرآنية، تأكيد على عدم استقرار مثل هذه الألفاظ لدى فصحاء العرب.

ومثل هذا، قال تعالى: $ut M \{ z y x w v \}$ | $L \}$

[الأنعام: ١٤٥] فقرأ ابن كثير، وأبو جعفر، وابن عامر، وحمزة بالتاء على التأنيث، وقد انفرد المفسر عن الداخوني عن أصحابه عن هشام بالياء على التذكير وبذلك قرأ الباقر^(١).

ومن قرأ بالتاء فلأنه حمل على المعنى (المحرّم) النفس، والجنّة، والعين، وهذه كلها مؤنثة، فأنتت لذلك، وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الكلام على اللفظ^(٢).

٤ - مراعاة القراءات مجاورة الألفاظ في التركيب^(٣).

ومثال هذا: قوله تعالى: $zy M \{ \sim \text{قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} \}$ | L

[الأنعام: ٢٣]، فقرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب والعلمي عن أبي بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء (ثم لم تكن فتنتهم) على التأنيث^(٤)، ويبدو أن مجاورة الفعل للمؤنث، وهو الخبر (فتنتهم) هنا سوّغت حمله عليه^(٥).

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٦٦.

(٢) برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٣٩.

(٣) الجرادات، خلف عايد، تحولات البنى النحوية، ١٩٣.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٥٧.

(٥) جرادات، خلف عايد، تحول البنى النحوية، ١٩٣.

ويبدو أنه كثر في (كان) هذا الشأن. من ذلك ما ذكره الأنباري في (باب المذكر) الذي يجعل اسم كان مؤخراً، ويجعل خبره مؤنثاً مقدماً عليه، نحو: كان رحمة المطر الذي أصابنا، وكانت رحمة^(١).

ومن ذلك، قوله تعالى: M ! " # \$ % & ' () * + L
[آل عمران، الآية: ١٥٤].

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتأنيث، وقرأ الباقر بالتذكير^(٢)، فمن ذكره رده على الناس، ومن أنثه رده إلى الأمانة^(٣).

٥ - موافقة القراءات على تغليب التذكير (كأصل) على التأنيث (كفرع).

قال ابن مسعود، وابن عباس: (إذا اختلفتم في الياء والتاء، فاجعلوها ياء^(٤)).

وذكر أبو عبيد عن ابن مسعود أنه قال: "ذكروا القرآن، وإن اختلفتم في الياء والتاء، فاجعلوها ياء، فإنه أكثر ما جاء في القرآن الكريم^(٥)."

وإجماع القرآن على تذكير الفعل مع ملاصقته للمؤنث، فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى والاختيار الياء^(٦).

(١) انظر: الأنباري، المذكر والمؤنث، ٦٠٧.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٤٢.

(٣) برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٣٧.

(٤) ابن أبي طالب، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤، جزء ١: ص ٢٣٨.

(٥) المصدر السابق، والجزء نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) المصدر السابق، ١: ٢٣٩.

ومثال هذا: قوله تعالى M الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَائِكَةَ [النحل، الآية ٣٢]. قرأ حمزة وخلف

بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث^(١)، في (تتوفاهم) ومن قرأ بالتاء فلتأنيث الجماعة، ومن ذكر فلقول ابن مسعود "ذكروا القرآن"^(٢).

رابعاً: أثر الحمل على المعنى في جواز تنوع الآراء بتذكير ألفاظ وتأنيثها في الوقت

نفسه.

تكمن إشكالية ظاهرة التردّد والتحوّل بين التذكير والتأنيث في وجود ألفاظ يمكن استخدام كلٍّ منها للدلالة على أمرين مختلفين تذكيراً وتأنيثاً، فقد ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق، ومذكّرة في سياق آخر، ويكون تأويل هذا الاختلاف مبنياً على المعنى، حيثُ تكثُرُ وتتعدد مدلولات اللفظة الواحدة المتشابهة في مظهرها، فيكون لها الأثر الكبير بجواز تذكير بعض المسميات وتأنيثها، حسب ما يرمي إليه المتكلم من معانٍ؛ لأنها تجعل اللفظ الموجود أصلاً للإشارة إلى شيء محدد من ناحية الجنس (من تذكير أو تأنيث) يعني العكس حين يكتسب دلالات واستعمالات جديدة.

وقد لجأ بعض أهل اللغة قديماً وحديثاً إلى تأويل ظاهرة التردّد والتحوّل بين التذكير والتأنيث، حملاً على المعنى، بحسب القصد والسياق، من غير مراعاة اللفظ الذي يعود إليه التذكير أو التأنيث.

واستند النحاة القدماء في تفسير ظاهرة تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر في اللغة، على

الحمل على المعنى، لذا ورد عند فصيح كلام العرب منشوراً ومنظوماً أم ألفاظ مؤنثة يُحكّم لها

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٣٠٣.

(٢) ابن أبي طالب، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١: ٢٣٨. وانظر كذلك: برهوم، عيسى، مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو، ٤١.

بحكم المذكر، بدلاً من تأنيثها، أو العكس، حملاً على المعنى^(١)، فإن ذهب المعنى إلى مُذكر
ذُكرت، وإن ذهب المعنى إلى مؤنث أُنثت، وهذا كثيرٌ في العربية.

وقد نقل سيبويه، عن يونس بن حبيب، فيما بعد مراعيًا المعنى فيؤنث ما هو مذكر اللفظ،
قوله: "وزعم يونس عن رؤبة أنه، قال: ثلاث أنفس (أي من الرجال)، على تأنيث النفس كما
يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النساء^(٢)."

ويسوق سيبويه جملة من الشواهد على هذه الظاهرة منها قول رجلٍ من بني كلاب:

وَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٣)

فَأَنْتَ أَبْطُنًا إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْقِبَائِلُ^(٤).

وقد فسّر الفراء، في مواضع كثيرة من كتابه (المذكر والمؤنث) معاني المفردات التي
يذكر حكمها من حيث التذكير والتأنيث، مثل قوله: إن اللسان يُذكر، وربما نُث إذا قصدوا
باللسان قصد الرسالة أو القصة.

وقال أيضاً: العلباء، والليت: مذكران، وربما أنثا كأنهم يذهبون بالليت إلى العنق، وبالعلباء
إلى العصبية^(٥).

(١) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين،
(ط٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦١، المسألة رقم ١١١،
ص ٧٥٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٥.

(٣) المصدر السابق، ٣: ٥٦٥، وهنا هجا رجلا ادعى نسبه في بني كلاب، فذكر له أن بطونهم عشرة ولا
نسب له معلوم في أحدهم: والشافعية: تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد قبلها، حملاً للبطن على معنى
القبيلة، بقرينة ذكر القبائل.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها. والأصل عشرة أبطن؛ لأن الواحد بطن وهو مذكر، والعدد في موافقته أو
مخالفته معدودة حسب الواحد لا الجمع.

(٥) الفراء، المذكر والمؤنث، ٧٩.

وذكر ابن جني مُعللاً وجود الهاء (تاء التأنيث)، في وصف المذكر في مثل قولهم: (إنه لمنكرة من المناكير)، ووصفهم الرجل بقولهم (إنه لخبابة هلباجة فقاقة)، بقوله: "لأنّ العرب قد تُدخِلُ الهاء في المذكر على وجهين، أمّا أحدهما فعلى المدح، والآخر الذم، فيوجهون المدح إلى الداهية، وأمّا الذم فكأنه يذهب إلى البهيمة^(١)."

وقد أورد السجستاني، في مواضع كثيرة من أبواب كتابه (المذكر والمؤنث)، حمل الكلام بين التذكير والتأنيث على اللفظ مرّة وعلى المعنى مرّة، وجاء فيه: وقال رُوْبَةُ: ثلاث أنفُسٍ، للرجالِ، على قَدَرِ اللَّفْظِ. وقال أكثرُ الناسِ: ثلاثةُ أنفُسٍ، على قَدَرِ الرَّجَالِ، على المعنى، وذلك أكثرُ الكلامِ^(٢).

وقد ذكر الثعالبي، أنه: "من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ، وحمله على معناه كما يقولون: ثلاثة أنفُسٍ، والنفْس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص، قال عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ^(٣).

وقد خصّص الزبيدي، باباً في كتابه (الواضح): أطلق عليه "باب ما يُذكر فإن أردت به غير ذلك المعنى أنثت". جاء فيه "البطنُ مذكرٌ فإن أردتَ به القبيلةَ أنثتَ، والفردوسُ خُضْرَةٌ الأَعْنَابِ، فإن أردتَ الجنةَ أنثتَ، واللُّبُوسُ اسمٌ لعامةِ السِّلَاحِ، فإن عَنَيْتَ الدَّرْعَ أنثتَ"^(٤).

(١) ابن جني، المذكر والمؤنث، ٢٧-٢٨. وانظر كذلك: عبدالنواب، رمضان، التذكير والتأنيث في اللغة، ٤١.

(٢) السجستاني، المذكر والمؤنث، ١٠٦. انظر كذلك: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نفس).

(٣) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، (ت ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠١٠، ص ٣٣٢. وانظر كذلك الشاهد في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة (١٩٨٦)، شرحه وقدم له: عبد علي مهنا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص ١٢٤. المجن: الترس، والمراد هنا مطلق الوقاية في ثلاث شخوص، وقد أنث العدد على المعنى لكلمة شخص؛ لأن المراد به هنا المرأة. والكاعب: المرأة التي نهد ثديها، والمعصر: الفتاة التي بلغت الشباب.

(٤) الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، كتاب الواضح، تحقيق: عبدالكريم خليفة، ١٩٨٥، ص ٢٣١.

وقد عقد ابن جنبي، في الكلام على الحمل على المعنى، باباً في كتابه (الخصائص)، قال فيه: "اعلم أن هذا الشرح غورٌ من العربية بعيد، مذهبٌ نازحٌ فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منظوماً ومنثوراً. ثم قال: فمن تذكير المؤنث... قول الله عزّ وجل: c b M L h g f e d [الأنعام، الآية: ٧٨]، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه^(١)، وكذلك قوله تعالى: M = > ? @ A L [البقرة، الآية: ٢٧٥]، لأنّ الموعدة والوعظ واحد^(٢).

وقد مثل ابن جنبي في كتابه (الخصائص)، على حمل الكلام على المعنى والقصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه^(٣). ما جاء في الحكاية المشهورة للأصمعي عن أبي عمرو، أنه سمع أعرابياً من أهل اليمن، يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي. فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءتته كتابي؟

فقال الأعرابي: نعم، أليس بصحيفة! قلتُ: فما للغوب؟ قال: الأحمق^(٤).

وجوابه يدلُّ على أن المعنى الذي في ذهنه هو الصحيفة، وليس المعنى الشائع لكلمة "كتاب"، فأنت الفعل عليها، فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكر، فتذكر الفعل به، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث، فتستعمله استعمال المؤنث، حملاً على المعنى^(٥).

(١) يصحُّ القولُ في غير القرآن (هذه ربي) على إرادة اللفظ، فإنه يصحُّ أحياناً أن تذكر الشمس أو توثت بحسب القصد (السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى، ١١٢).

(٢) ابن جنبي، الخصائص، ٢: ٤١١-٤١٢.

(٣) العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٣، ص ٢٦.

(٤) ابن جنبي، الخصائص، ٢: ٤١١-٤١٢. وانظر كذلك ابن منظور، لسان العرب، مادة (لغب).

(٥) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٢: ٥٤.

وزاد الزمخشري واصفاً ميل العرب مع المعنى وإعراضهم عن اللفظ، بأنّه بابٌ من العربية جليل^(١)؛ لكن إرادة المعنى أكد من إرادة اللفظ، فإنّه المقصود، واللفظ وسيلة^(٢). ويمكن أن ننبين من خلال التأمل في هذه الأمثلة الموجزة الواردة عن النحاة القدماء، التي مرّ ذكرها، اتفاق علماء اللغة العربيّة القدماء على تفسير ظاهرة التحوّل بين التذكير والتأنيث، وتأويلها في اللغة بالحمل على المعنى.

وقد انشغل النحويون المتقدمون بالمعنى، وساهموا بنصيب كبير في دراسة الدلالة، فقد اعتنوا بدراسة الألفاظ ودلالاتها، وقسموها إلى عدة أقسام تبعاً لدلالاتها على المعنى.

ومما يؤكد أهمية المعنى في الدرس النحوي، شرحُ النبي - صلى الله عليه وسلم - دلالة بعض المفردات والسياقات، وإشارته إلى المعنى الحقيقي والمجازي، ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري والإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنهما - لما نزلت هذه الآية M ! " # \$ % & L [الأنعام، الآية: ٨٢] شق ذلك على الناس فقال أصحابه: يا رسول الله! وأيّنا لم يظلم؟ فنزلت: M A B C D L [لقمان: ١٣]^(٣)، أي ليس الذي يعنون، إنّما الظلم هو الشرك.

وأصل الظلم في اللغة وضع الشيء في غير موضعه^(٤)، ولكن دلالاته على الشرك تتطلب فهم السياق، والصحابة فهموا المعنى المعجمي، ولكن المقصود معنى أوسع دلالة؛ فإنّ دلالات

(١) الزمخشري، الكشاف، ١: ٣٨١.

(٢) انظر: ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ١: ٢١٧-٢١٩. وانظر كتاب محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ١٢٠.

(٣) انظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري كتاب التفسير، باب ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، اعتنى به: عز الدين ضلي، وعماد الطيار، وياسر حسن، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٨، ص ٨٠٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، "مادة ظلم".

ألفاظ القرآن الكريم حملت معاني أوسع وأعم وأشمل من دلالات ألفاظ الجاهلية؛ للتطور والتغير الذي أصاب اللغة بفضل الإسلام، جاء في كتاب (الصاحبي) لابن فارس^(١) مثلاً على هذا، (بأن العرب في الجاهلية لم يعرفوا في (الفسق) إلا قولهم: فسقت الرطبة، إذا خرجت من قشرها) ولما جاء الشرع، جاء بدلالة جديدة، هي الإفحاش، في الخروج عن طاعة الله جل ثناؤه^(٢)، وهناك الكثير من الألفاظ العربية التي أصابها التطور والتغير في الدلالة لخدمة الشريعة الإسلامية، فكل حمل المعنى حسب ما يريد ويقصد.

وقد يكون هذا التحول بين التذكير والتأنيث في القرآن الكريم ليس واضحاً تمام الوضوح، زمن نزول القرآن الكريم؛ لاعتماد القارئ في ذلك الوقت في تفسير القرآن على المعنى المتعلق بالسياق القرآني، أما بعد مرور الزمن أصبح غموض دلالة ألفاظ القرآن ومعانيها ليس متعلقاً باللفظ، ولكنه متعلق بالمتلقي، فالمجتمع تطور والزمن تغير عن زمن النزول وبالتالي تطورت المدلولات والمعاني وتغيرت، كما أن المتلقين قد اختلفوا وتوعوا، فظهر لهم هذا التحول، وأصبح من اليسير على المحدثين تفسير هذا التحول بين التذكير والتأنيث في القرآن الكريم بناءً على نظرياتهم الحديثة المستندة معظمها إلى الدراسات الغربية، ومفاهيمهم الجديدة وأنظارتهم اللغوية المتجددة، إن النظر بعمق إلى نظريات تحليل الخطاب، وقراءة النص، إضافة إلى تدبر الآيات القرآنية في سياقها، كفيلاً بتفسير كثير من الظواهر اللغوية التي تقابل قارئ القرآن الكريم، وبخاصة في مجال التذكير والتأنيث موضوع بحثي هذا.

وأخيراً يمكن أن نتبين أن الحمل على المعنى، هو أبرز تفسير وتأويل قوبلت به ظاهرة التحول بين التذكير والتأنيث في اللغة، لأن مرده إلى ما قام في نفس المتكلم من معنى، وتأويل،

(١) انظر: ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ١٩-٢٠.

(٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ٤٥.

وهذا ما دعاه الشريوفي بمقاصد المتكلمين^(١)، مؤيداً دون قصد قول الغزالي: "واللفظ دالٌّ على المعنى الذي في النفس"^(٢).

ومن المهم أن يتنبه إلى أن ظاهرة التحوّل بين التذكير والتأنيث ليس مقيدة بمرحلة من مراحل اللغة بل إنها من الآليات اللغوية الأصيلة، والمتاحة على الدوام، ومن المناحي الابتكارية التي تؤدي دوراً حيويّاً ومتجدداً لتزويد اللغة بأنماط ومعطيات استخدامية جديدة. ويقع الإشكال حين يحاكم اللفظ بعيداً عما يحتمل من دلالات، أو عند أخذ بعض العينات المعزولة عن سياقها، أو عن المرجعية الفردية للمستخدم، إذ كثيراً ما يقود ذلك إلى استنباطات غير دقيقة^(٣).

وبنتابع الزمن، وبابتكار نظريات حديثة مختلفة عن (تعدد المعاني) وعن (الحقول والمجالات اللغوية)، و (أنظمة المعنى)، بقي الحمل على المعنى له الصدارة في تفسير ظاهرة التحوّل، ممّا أوجد مناهج متعددة للدرس الدلالي، كالمنهج الوصفي^(٤)، والمنهج التركيبي التوليدي^(٥)، والمنهج التحويلي التوليدي^(٦).

فمما يهتم به الدالّيون الوصفون التأكيد على أنّ لكلّ كلمة صفات تركيبية تميزها عن غيرها من الكلمات، وتحدّد المعنى الدقيق لها، ولتحديد معنى الكلمة لا بدّ من تحديد مكوناتها المميزة، فهناك فرق بين دلالة (كرسي) بوصفه شيئاً جامداً، مصنوعاً، ذا أرجل. مخصّصاً لجلوس شخص عليه، ودلالة (أريكة)، بوصفها دالّة على ما يجلس عليه أكثر من شخص^(٧).

(١) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلة التقعيد، ٣٨.

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ت ٥٠٥هـ)، معيار العلم في فن المنطق، بيروت، دار الأندلس، ١٩٧٨، ص ٤٧.

(٣) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلة التقعيد، ٣٩.

(٤) المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يتناول وصف الظاهرة اللغوية وصفاً علمياً موضوعياً قبل تحليلها، أو تفسيرها.

(٥) المنهج التركيبي التوليدي: انبثق المنهج التركيبي التوليدي من الاتجاه التجريبي العام في العلوم، واهتم بالاعتماد على عينات مباشرة من الاستخدام والأداءات اللغوية الفعلية لوصف الظاهرة اللغوية.

(٦) المنهج التحويلي التوليدي: يهدف المنهج التحويلي التوليدي إلى تفسير الظاهرة اللغوية بوصفها ظاهرة عقلية يعوزها توسيع البحث اللغوي ليشمل إلى جانب الظواهر اللغوية المشاهدة (البنية السطحية) التراكمات العميقة التي تمثل تحليلاً معنياً عقلياً لما تعنيه تلك التراكمات السطحية المشاهدة في جملة معينة.

(٧) نهر، هادي، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، (ط٢)، الأردن، دار الأمل، ٢٠٠٥، ص ٣١٨.

ويهتم أصحاب المنهج التركيبي ببيان معاني الكلمات، من خلال مواقعها من التركيب الذي ترد فيه، ولذلك يقومون باستعمال القواعد التحويلية التوليدية لتشومسكي منطلقين من المعنى لا من التركيب، ومستندين إلى السياق، ونظرية المجال الدلالي في بيان المكونات الدلالية للألفاظ^(١).

وقد جعل فيرث^(٢) السياق أهم خطوة من الخطوات، التي يتخذها اللغوي الباحث في سبيل دراسة المعنى، كونه من أهم القرائن التي تدل على المعنى^(٣)، وحتى نصل إلى المعنى لا بد أن نستعمل طرق التحليل اللغوي، أي تحليل مستويات التركيب اللغوي، وعلى رأسها المستوى الدلالي التي توصل إليها علم اللغة البنيوي أو التركيبي من جهة نظر التركيبين عامة^(٤)، بحيث لا يمكن أن ندرس لغة ما في فراغ أو بمعزل عن السياق العام المحيط بالعملية الكلامية^(٥).

وقد ذهب تشومسكي في كتابه (البرنامج المصغر) إلى أن كل نمط من الأنماط مستقل بذاته، وله خصوصية في المعنى، فهي تحويلات اختيارية^(٦) مع تغيير المعنى، وفي هذا يكمن الاختلاف الدلالي، إلى درجة أنه نفى العلاقة التحويلية بين كل شكل وآخر، إذ نفى أن تكون الجمل متحولاً بعضها عن بعض، أي تحويل الجملة من بنيتها العميقة التحتية إلى بنيتها السطحية الفوقية نطقاً أو كتابة، فنظريته في بدايتها سعت جاهدة إلى ترسيخ هذا المفهوم، وعلى أن الدلالة محايدة تماماً في التحول، مرتكزة في ذلك على الدلالة العامة، إلا أن هذا الأمر تراجع بتطوير

(١) انظر: نهر، هادي، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، ٣١٨. وانظر كذلك علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ليحيى عابنة وأمنة الزعبي، ٦٧.

(٢) فيرث: عالم إنجليزي، يحتل مكانة عظيمة في المدرسة التركيبية والإنجليزية، وله تأثير واضح في الدرس اللغوي العربي الحديث.

(٣) انظر: علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ليحيى عابنة، وأمنة الزعبي، ٢٣-٤٤.

(٤) خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي "دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ١٣٥.

(٥) بشر، كمال محمد، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب، ١٩٩٦، ٤.

(٦) تحولات اختيارية: هي التحويلات التي تجري بعد التحولات الإلزامية التي تقع بين البنية العميقة والبنية السطحية، وتجعل الجملة أكثر تعقيداً؛ لارتباطها بالجانب العقلاني الذي استمرت النظرية في تأكيده، مثل تحويل الجملة إلى: النفي أو التقديم والتأخير في عناصر الجملة أو تحويلها من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، (انظر: مصطفى زكي التوني، المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، ٧٣).

تشومسكي الأخير لنظريته، ولعلّ هذا ما استقرّ عليه في تطويراته، وفي هذه النقطة تقترب التحويلات من التحوّل بالحمل على المعنى؛ لأنّه تغيّر على مستوى الدلالة دون الشكل، وهو ما يؤيد مُراد التقليديين بتقسيم أنواع الجُمْل على أساس المعنى فقط^(١).

خامساً: أثر الضرورة الشعرية في إيجاد حالة الخلاف القائمة في مسألة المذكر والمؤنث المجازيين.

أجاز النحويون للشعراء بعض التسهيلات كَصَرَف ما لا يَنْصَرِف، وحَذَف ما لا يُحَذَف^(٢)، وذلك للضرورة الشعرية، لأنّ الشعراء يرغبون دوماً مخالفة قواعد العرب والقياس، "فليس شيء يطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٣).

وقال السيرافي مؤكداً هذا: "اعلم أنّ الشعر... استُجِيز فيه لتقويم وزنه من زيادة، ونقصان، وغير ذلك، ما لا يُستَجازُ في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رَفْعُ منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون فيه المتكلم فيه لاحقاً، ومتى وُجِدَ هذا في الشعر كان ساقطاً مُطَرَّحاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر"^(٤) ثم ذكر سبعة أوجه للضرورة، وهي: "الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث"^(٥)، وذكر العكبري أنّ أغلب الضرائر هي رجوع إلى أصل متروك^(٦).

(١) انظر: عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات" إربد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥، ١١٣-١١٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦-٢٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢.

(٤) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، (ت ٩٧٨هـ)، ما يحتمل الشعر من الضرورة (ط)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩١، ص ٣٤.

(٥) المصدر السابق، ٣٤-٣٥.

(٦) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، (ط)، تحقيق: عبدالإله نبهان، دمشق، دار الفكر المعاصر، ٢: ٩٧.

الفصل الرابع

دلالة شواهد التحوّل النحوي بين التذكير والتأنيث

في الآيات المتشابهة

هناك أحوال يجوز فيها أن تلحق تاء التأنيث بالفعل الماضي، أو تسبق الفعل المضارع، وكذلك يجوز فيها أن تحذف عندما يكون الفاعل جمع تكسير، نحو قوله تعالى: M وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ L [يوسف: ٣٠]، وقوله عزّ وجل: M [الحجرات: ١٤]، ومن ذلك أن يفصل بين الفعل وفاعله بفاصل سواء أكان الفاعل حقيقياً نحو قوله سبحانه: M \$ أم مجازياً نحو قوله تعالى: M L % [المتحنة: ١٢] L n m l M [هود: ٦٧].

وعلى الرغم من جواز ذكر تاء التأنيث أو حذفها في هذه الحالات التي يذكرها النحاة في عدة مواطن، إلا أن هذا الأمر لا يرد في القرآن الكريم إلا لدواع بلاغية دلالية حسبما يقتضيه المعنى، فقد ذكر الله جلّ شأنه الفعل في آية، وأنته في آية أخرى مماثلة لها لحكمة إلهية تظهر للذي يتدبر آيات الله عز وجل وفق علم واسع بأسرار اللغة وأحكامها. وفيما يخص هذا البحث، فالأمثلة فيه كثيرة، ولكنني سأقف على دلالة بعض الآيات الكريمة لتوضيح الفكرة، ومنها:

المثال الأول:

قال تعالى: M $>$ $=$ A $@?$ E DCB L HGF [البقرة: ٢٧٥]، وقال سبحانه: M L P O N M L KJ [هود: ١٢٠]، وقال عزّ وجل: M L \backslash $[$ ZY X WV U TM [يونس: ٥٧].

والملاحظ أن كلمة الموعظة تأتي بالتنكير في سورة البقرة وسورة هود، وبالتأنيث في سورة يونس، وكان للمفسرين الرأي المحدد في تفسير هذا التحول، كقول السمين الحلبي: "إنّ سقوط التاء من الفعل جاء في قوله تعالى: M $>$ $=$ A $@?$ [البقرة: ٢٧٥] لشبثين: الفصل بين

الفعل وفاعله بالمفعول، وكون التأنيث مجازياً، وقرأ الحسن: "جاءته" على الأصل^(١). كما هو في قوله عزّ وجل: LX WV U TM [يونس: ٥٧] وقول أبو حيان الأندلسي: "أنّ حذف تاء التأنيث من الفعل جاءته، في قوله تعالى: DCB A @? > = M [البقرة: ٢٧٥]، ولأنّ تأنيث الموعظة تأنيث مجازي، وقرأ أبيّ والحسن (فمن جاءته) بالتاء على الأصل، وتلت عائشة - رضي الله عنها - هذه الآية"^(٢).

ويبين أبو حيان الأندلسي المراد من الموعظة في سورة البقرة: هي الوعيد^(٣)، أما القونوي فيفسر قوله تعالى: LA @? > = M [البقرة: ٢٧٥]، أي من بلغه وعظ من الله تعالى وزجر بالنهي عن الربا، والموعظة مصدر ميمي بمعنى الوعظ قوله وزجر أي المراد بالوعظ هو الزجر والترهيب لا الحث والترغيب بقريظة قوله فانتهى وتبع النهي بالاحتراز عنه فاتعظ وتبع النهي^(٤)، وكان لأبي البركات بن الأنباري بيان لمعنى الموعظة هنا قوله: الموعظة في معنى الوعظ فلم يقل الله تعالى: "جاءته موعظة"^(٥).

-
- (١) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، وجاد مخلوف جاد، وذكريا عبدالمجيد النوقي، قدم له وقرّطه: أحمد محمد حيرة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤، جزء ١: ص ٦٦٣.
- (٢) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، (ط ٢)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبدالمجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرّطه: عبدالحى الفرماوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، جزء ٢: ص ٣٤٩.
- (٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢: ٣٤٩.
- (٤) القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، (ت ١١٩٥هـ)، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد، (ت ٦٨٥هـ)، ومعه حاشية ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم، (ت ٨٨٠هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبدالله محمود محمد عيد، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، جزء ٥: ص ٤٦٦-٤٦٧.
- (٥) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، جزء ٢: ص ٢٠.

أمّا المراد من الموعظة في سورة هود كما يراها الفخر الرازي هي إشارة إلى التفتير من الدنيا وتقبیح أحوالها في الدار الآخرة، والمذكورة لما هنالك من السعادة والشقاوة، وذلك لأن الروح إنما جاء من ذلك العالم إلا أنه لاستغراقه في محبة الجسد في هذا العالم نسي أحوال ذلك العالم فالكلام الإلهي يذكره أحوال ذلك العالم، فلهذا السبب صحّ إطلاق لفظ المذكر عليه^(١). أمّا أبو حيان فيرى المراد منها: هي ازدجار وتعاض لسامعه، وذكرى لمن آمن^(٢).

ويرى الفخر الرازي المراد بالموعظة في سورة يونس: أنها الوعظ والزجر عن كل ما يبعد عن رضوان الله تعالى، والمنع عن كل ما يشغل القلب بغير الله، فهي إشارة إلى تطهير ظواهر الخلق عما لا ينبغي وهو الشريعة^(٣). أمّا القونوي فيرى المراد منها: القرآن الكريم، الكتاب الجامع للحكمة العملية كون الكتاب موعظة مغايرة لكونه شفاء فعطف الشفاء عليها^(٤).

المثال الثاني:

قال الله عز وجل: T M U V W X Y Z [\] ^

W V U T S R Q P M [آل عمران: ٤٩]، وقال سبحانه: M P Q R S T U V W

X Y Z [[المائدة: ١١٠] .

والملاحظ هنا أنّ الله عزّ وجلّ خصّ سورة آل عمران بالتنكير وما في سورة المائدة خصّ بالتأنيث، فقد جاء الله تعالى في سورة آل عمران بالضمير (فيه) والفعل (يكون) على

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٨ : ٦٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥ : ٢٧٤.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٧ : ٩٣-٩٤.

(٤) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٩ : ٤٩٥.

التذكير، وأمّا في سورة المائدة فقد جاء عزّ وجل بالضمير (فيها) والفعل (تكون) على التأنيث،
علماً أن الطير اسمٌ دال على جنس، يجوز فيه التذكير والتأنيث في كلام العرب وفي القرآن
الكريم كما هو واضح في هذه الآيات المتشابهات.

وقد بيّن الخطيب الإسكافي من خلال السياق القرآني سبب خصوصية سورة آل عمران
بالتذكير، وسورة المائدة بالتأنيث، بقوله: "إنّ الأول الذي ذكر الضمير (فيه) إنّما هو في إخبار
الله عز وجل به عن عيسى عليه السلام، وقوله لبني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم، وعدّد
الآيات كلها عليهم، منها أني أخذ من الطين ما أصور منه صورة على هيئة الطير في تركيبه،
فأنفخ فيه فينقلب حيواناً لحماً قد ركب فيه عظم وخالط دماً واكتسى ريشاً وجناحاً كالطائر الحي،
والقصد في هذا المكان إلى ذكر ما تقوم به حجته عليهم، وذا أول ما يصور من الطين على هيئة
الطير، ويكون واحداً يلزم به الحجة، فالتذكير أولى به. والتي في سورة المائدة المخصوصة
بتأنيث الضمير العائد إلى ما يلحقه، هي في ذكر ما عدّد الله من النعم على عيسى عليه السلام،
وما زوده به من المعجزات، وما أظهر على يده من الآيات، وابتدأها 87 654M

F E D C B A @ ? > = < ; : 9

T S R Q P N M L K J I G

d c b â _ ^] [Z Y X W V U

ut sr q p o n m lk j i h g f e

ل W V [المائدة: ١١٠]. والإشارة في هذه الآية ليست إلى أول ما يبيده لبني إسرائيل

من ذلك محتجاً به عليهم، وإنما هي إلى جميع ما أذن الله تعالى في كونه دلالة على صدقه من قلب الصور التي يصورها من الطين على هيئة الطير، وذلك جمع والتأنيث به أولى^(١).

ويوجه الكرمانى الآيتين بقوله: "قيل: الضمير (فيه) في سورة آل عمران يعود إلى الطير. وقيل: إلى الطين. وقيل: إلى المهياً. وقيل: إلى الكاف (كهية الطير)، فإنه في معنى مثل، وفي سورة المائدة يعود الضمير إلى الهيئة، وهذا جواب التذكير والتأنيث"^(٢).

وذهب الفخر الرازي إلى أن الله تعالى ذكر في سورة آل عمران [٤٩] فأنفخ فيه، لقوله جلّ شأنه: (كهية الطير). أي هيئة مثل هيئة الطير، أمّا ذكره سبحانه، فتنفخ فيها، لعودة الضمير للكاف؛ لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى عليه السلام وينفخ فيها، ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها، لأنها ليست من خلقه ولا نفخة في شيء، وإذا عرفت هذا فنقول: الكاف تؤنث بحسب المعنى لدالاتها على الهيئة التي هي مثل هيئة الطير، وتذكر بحسب الظاهر^(٣).

ويذكر السمين الحلبي، قول ابن عطية: "أنّ عود ضمير المؤنث على ما تقتضيه الآية: [المائدة: ١١٠] ضرورة، وعود الضمير المذكّر على المخلوق المدلول عليه بـ "تخلق"، ثم قال: "ولك أن تعيده على ما تدلّ عليه الكاف من معنى المثل لأنّ المعنى: وإذ تخلق من الطين مثل هيئته، ولك أن تعيده على الكاف نفسها فتكون اسماً في غير الشعر، انتهى"^(٤).

ويبين السمين الحلبي: "أنّ الضمير في آل عمران [٤٩] عائذ على الطائر المصور، والتقدير: وإذ تخلق من الطين طائراً صورة الطائر الحقيقي فتنفخ فيه، فيكون طائراً حقيقياً والضمير في المائدة [١١٠]، عائذ على الهيئة الموصوفة بالكاف، والتقدير: وإذ تخلق من الطين

(١) الإسكافي، الخطيب، درة التنزيل وغرّة التأويل، ٦٥-٦٦.

(٢) الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، (ت ٥٠٥هـ)، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تحقيق ودراسة وتعليق: عبدالقادر أحمد عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ص ٤٥.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٤، ٨: ٤٨.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون، ٢: ٦٤٧.

هيئةً مثل هيئة الطائر فتتفخُ فيها أي: في الموصوفة بالكافِ التي نُسبَ خَلْقُهَا إلى عيسى عليه السلام^(١).

وأخلص إلى أن السياق القرآني كان له دور في تذكير الفعل (يكون) في سورة آل عمران، وتأتيه (تكون) في سورة المائدة.

المثال الثالث:

قال الله تعالى: { z y x w v M } | ~ أَلْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ L [آل عمران: ١٠٥]، وقال سبحانه M U T W V X Y

[آل عمران: ٨٦] L _ ^ \ [وقال جلّ شأنه: M قُلْ َ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَ فِي أَلْبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّي وَأَمِرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ L [غافر:

٦٦]، ثم قال عزّ وجل: M فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ َ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ أَنْ اللَّهُ عَزِيزٌ

حَكِيمٌ L [البقرة: ٢٠٩]، وقال عزّ وجل: M L I k j i h g f e

[البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: M ; > = < ? @ A B C D E F

LG [البقرة: ٢٥٣]، وقال سبحانه: M ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ َ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

عَنْ ذَلِكَ وَءَاتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا L [النساء: ١٥٣]، فأتى الله عزّ وجلّ بالفعل (جاء) مع المسند

إليه المشترك (البيّنات) مُذَكَّرًا في آيات ومؤنثًا في آيات أخرى.

(١) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٢: ٦٤٧. وانظر كذلك أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤: ٥٦.

وقال الله عزّ وجل: M M | د مِّن رَّبِّكُمْ ل [الأنعام: ١٥٧] ثم قال تعالى:

M | د بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ل [الأعراف: ٧٣]، وقال سبحانه: Q M R

S T U [الأعراف: ٨٥]، فأتى الله عز وجل بالفعل (جاء) في الآية الأولى

مذكراً، وأتى به في الآية الثانية والثالثة مؤنثاً، والمسند إليه فيهم واحد وهو (البينة).

يمكن بيان السبب بقدم الفعل (جاء) في الآيات السابقة تارة بالتذكير وتارة أخرى

بالتأنيث، من ناحية الحكم النحوي، ذلك أنّ لفظ (البينات) مؤنث غير حقيقي، وهو جمع تكسير

لكلمة (البينة) وهو يدل على الكثرة، ويجوز معهما تذكير الفعل، وتأنيثه.

يقول الإمام الرازي: إنما قال الله تعالى: M { | } ~ أَلْبَيِّنَاتُ ل [آل عمران: ١٠٥]

ولم يقل: (جاءتهم)، لجواز حذف علامة من الفعل إذا كان فعل المؤنث متقدماً^(١)، وقال السمين

الحلبي: إن الفعل في قوله تعالى: M ~ أَلْبَيِّنَاتُ ل لم يؤنث للفصل، ولكونه غير حقيقي بمعنى

الدلائل^(٢).

ولكن أحد الباحثين المعاصرين نظر إليها من ناحية بيانية، فقال: إن الفعل يؤنث مع

البينات إذا كانت الآيات تدل على النبوءات وتأتي بمعنى العلامات الدالة على المعجزات،

فأينما وقعت بهذا المعنى يأتي الفعل مؤنثاً. وحيثما وردت كلمة (البينات) بمعنى الأمر والنهي

يُذكَرُ الفعل (جاء)، كمجيء النهي في أول قوله تعالى في الآيات التي يُذكَرُ فيها الفعل،

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٤، ٨: ١٥١.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٢: ١٨١.

مثل: M V W L [آل عمران: ١٠٥] وقوله تعالى: M قُلْ َ L [غافر: ٦٦] ثم

مجيء الأمر بعده في تنمة الآية قوله تعالى: M وَأُمِرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ L^(١)، [غافر: ٦٦].

وقد ذهب جمهور المفسرين إلى أن المراد بلفظ (البينة) و (البينات) في هذه الآيات: المعجزات والحجج والبراهين الدالة على صدق نبوة الأنبياء عليهم السلام، وأن ما جاءوا به هو الحق من ربهم جلّ وعلا، والدليل على ذلك، أجمع عليه جمهور من المفسرين في تفسير قوله تعالى: M ; < = > ? @ A B C D E F G [البقرة: ٢٥٣].

قال أبو حيان الأندلسي، "يعني بذلك: من بعد ما جاءتهم المعجزات الباهرة والآيات العظيمة، والدلائل الواضحة"^(٢).

وقال السمين الحلبي: "البينات هي الدلالات والحجج الواضحة، ما يُغني عن الاختلاف والتقاتل"^(٣).

وقال الفخر الرازي: "يعني ذلك: من بعد ما جاءتهم الدلائل والبراهين، اختلفت أقوامهم"^(٤).

(١) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، (ط٣)، عمان - الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٨، جزء ٢: ص ٥٧-٥٨.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢: ٥٤١.

(٣) السمين الحلبي، الدرّ المصون، ١: ٦١١.

(٤) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٣، ٦: ١٧٣.

المثال الرابع:

N M L K J I H G F E D C M: قال تعالى:

^] \ [Z Y X W V U T S R P O

' & % \$ # " ! M: [آل عمران: ١٨٣]، وقال جلّ شأنه:

6 5 4 3 2 1 0 / . - , + *) (

C B A @ ? > = < ; 9 8 7

C B A @ ? > = < ; 9 8 7 L I [المائدة: ٣٢]، وقال تعالى: M فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن

أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمُ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكُذْبِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا

4 3 2 1 ✓ . - , M: [الأعراف: ٣٧]، وقال سبحانه:

F E D C B A @ ? > = < ; : 9 8 7 6 5

[الأعراف: ٥٣] L S R Q P O N M L U I H G

u t s r q p n m l k j i M: وقال عزّ وجل:

{ ~ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ } | [الأعراف: ١٠١]،

وقال سبحانه: M وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ۖ وَوَمَا كَانُوا

لِيُؤْمِنُوا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ L [يونس: ١٣]، وقال سبحانه: M وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا

إِبْرَاهِيمَ © قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ ۙ μ ¶ [هود: ٦٩]، وقال تعالى:

Lo nml k j i h g f e d c M

وقال جلّ شأنه: M X Y Z [\] ^ _ ` a c

s r qp o n m l j i h g e d

{ ~ مُرِيْبٍ [إبراهيم: ٩]، وقال عزّ وجلّ:

/ . - , + *) (' & % \$ # " ! M

K J I H G F E M [العنكبوت: ٣١]، وقال جلّ شأنه:

[Z Y X W V U S R Q P O N M L

\ [العنكبوت: ٣٣]، وقال عزّ وجلّ: M } ~ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا

عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ © كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ [غافر: ٨٣]، وقال الله سبحانه وتعالى:

T S R Q P O N L K J I H G F E D C B A M

L X W V U [فصلت: ١٤].

أتى الله تعالى بالفعل (جاء) في الآية الأولى (فقط) مذكراً، وفي الآيات الأخرى، وعددها

اثنتا عشرة آية جاء الفعل مؤنثاً مع المسند إليه المشترك، وهو (رسل).

ولا شك أن في هذا الأمر دلالة خاصة، وسراً من أسرار التركيب القرآني الفريد، وقد

لفت هذا الأمر انتباه علماء التفسير من قبل ومن بعد، فأبو حيان الأندلسي يرى أن الله تعالى في

قوله L X W V U T S M [آل عمران: ١٨٣]، رَدَّ على أخبار قريش،

وأكذبهم في اقتراحهم، وألزمهم أنهم قد جاءتهم الرسل بالذي قالوه من الإتيان بالقربان الذي تأكله النار وبالأيات غيره، فلم يؤمنوا بهم، بل قتلوهم، ولم يكتفوا بتكذيبهم حتى أوقعوا بهم شر فعل، وهو إتلاف النفس بالقتل. فالمعنى أن هذا منكم معشر اليهود تعطل وتعنت، ولو جاءهم بالقربان لتعللوا بغير ذلك مما يقترحونه. والاقتراح لا غاية له، ولا يجاب طالبه إلا إذا أراد الله هلاكه، كقصة قوم صالح وغيره. وكذلك قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في اقتراح قريش فأبى عليه السلام، وقال: بل ادعُوهُمْ، ومعنى: إن كنتم صادقين في دعوكم أن الإيمان يلزم بإتيان البيئات والقربان، أو صادقين في أن الله عهد إليكم^(١).

أما القونوي فيرى أن أحبار اليهود قالوا إن الله أوصانا وأمرنا في التوراة ألا نؤمن لرسول حتى يأتينا بهذه المعجزة الخاصة التي كانت لأنبياء بني إسرائيل، وهي أن يقرب بقربان فيقوم النبي فيدعو فتتزل نار سماوية، ويرد الله عليهم أن هذا من مفترياتهم وأباطيلهم لأن أكل النار القربان لم يوجب الإيمان إلا لكونه معجزة فهو وسائر المعجزات شرع في ذلك، ولو كان الموجب للتصديق هو الإتيان بقربان تأكله النار وكان توقفهم وإقناعهم عن الإيمان لأجله فما لهم لم يؤمنوا بمن جاء به الرسل قبلهم كزكريا ويحيى وغيره بمعجزات أخر موجبه للتصديق وإلزام بالإيمان^(٢).

وإني لأشعر من مضمون أقوال العلماء ومن السياق القرآني أن هذه الآية من آل عمران التي جاء الفعل معها مذكراً (قل قد جاءكم رسل من قبلي...) تتحدث عن أمر عام، فهم ادّعوا

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ١٣٨.

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٦: ٤٣٥.

(أمرًا)، أنهم لا يؤمنون إلا إذا (جاءهم رسول) يأتيهم بقربان تأكله النار، فرد الله عليهم أن هذا الأمر قد جاءكم، (قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات) فليس الحديث عن رسل محددين جاءوا إلى أقوامهم المعروفين كما سنفهم في الآيات التالية التي جاء فيها الفعل مؤنثاً، (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى) فالرسل جاءت إبراهيم عليه السلام، والآيات الأخرى مثل ذلك، فالأهمية في هذه الآيات إلى الفعل وفاعله معاً، أما هناك فالأهمية للفعل العام (جاءكم رسل من قبلي) كأن القول (تحقق لكم هذا الأمر) و (جاءكم هذا الطلب)، وهكذا.

انظر في قول الله تعالى في سورة المائدة: M = > ? @ L

[المائدة: ٣٢] أخبر الله تعالى أن الإسراف والفساد فيهم (أي في بني إسرائيل) مع مجيء الرسل بالبينات من الله، وكان مقتضى مجيء الله بالحجج الواضحة أن لا يقع منهم (بني إسرائيل) إسراف، وهو المجاوزة في الحد، فخالفوا هذا المقتضى، فحيث ما حلوا في الأرض أسرفوا في القتل بغير حق^(١).

وقصد الله تعالى من قوله: M = > ? @ B A C D E

[المائدة: ٣٢]، كما يبين القنوي أن الله عزّ وجلّ عظم في الآية قتل النفس على بني إسرائيل وإحيائها في القلوب ترهيباً عن التعرض لها، ومع ذلك لا يبالون بالقتل وبعضهم فيسرفون بالقتل وذلك بعد تتابع الرسل وإرسالهم بالآيات الواضحة تأكيداً وتجديداً للأمر. ويضيف القنوي أن حكاية قصة بني آدم التي سبقت هذه الآية (وهي قتل قابيل هابيل ثم تخزينه وتحسره واجتتاب هابيل عنه مع كونه مباحاً له لدفع القتل عن نفسه) لبيان جنائية

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ٤٨٣.

بني إسرائيل بعد ما كُتِبَ عليهم ما كُتِبَ من عِظَمِ القتلِ وحُسنِ التحامي عنه، ومجيءِ الرسل الكرام بالبيانات تأكيداً لتعظيمه^(١).

ويبين الفخر الرازي المعنى من قوله تعالى: M = > ? @ BA

C D E F G H LI [المائدة: ٣٢]، أن كثيراً من اليهود بعد

مجيء الرسل، وبعدهما كتبنا عليهم تحريم القتل لمسرفون، يعني في القتل لا يبالون بعظمته^(٢).

ويقول سيد قطب في تفسير قوله تعالى: M = > ? L [المائدة: ٣٢] "أن الله

تعالى كتب تشريع منع قتل النفس على بني إسرائيل، لأنهم كانوا - في ذلك الحين - هم أهل الكتاب؛ الذين يمثلون "دار الإسلام" ما أقاموا بينهم شريعة التوراة بلا تحريف... ولكن بني إسرائيل تجاوزوا حدود شريعتهم - بعد ما جاءتهم الرسل بالبيانات الواضحة - وكانوا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما يزالون يكثر فيهم المسرفون المتجاوزون لحدود شريعتهم. والقرآن يسجل عليهم هذا الإسراف والتجاوز والاعتداء؛ بغير عذر ويسجل عليهم كذلك انقطاع حجتهم على الله وسقوطها بمجيء الرسل إليهم، وبيان شريعتهم لهم^(٣).

ويرى أبو حيان الأندلسي المعنى من قوله تعالى: M حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوهُمْ ل

[الأعراف: ٣٧] "أنهم ينالهم (بني آدم) حظهم مما كتب لهم إلى أن يأتيهم رسل الموت يقبضون

أرواحهم فيسألونهم وقت قبض الروح سؤال توبيخ وتقرير أين معبوداتكم من دون الله؟ فيجيبون

(١) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٧: ٤٥١.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٦، ١١: ١٦٨.

(٣) قطب، سيد، في ظلال القرآن، (ط١٧)، دار الشروق، ١٩٩٢، جزء ٢: ص ٨٧٨.

بأنهم حادوا عنا وأخذوا طريقاً غير طريقنا أو ضلوا عنها وهلكوا واضمحلتوا والرسل ملك وأعدائه، يتوفونهم" (١).

أما الفخر الرازي فيرى المراد من قوله تعالى: M حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوْنَهُمْ L [الأعراف: ٣٧] "هو قبض الأرواح، لأن لفظ الوفاة يفيد هذا المعنى. والموت قيامة الكافر، فالملائكة يطالبونهم بهذه الأشياء عند الموت على سبيل الجزر والتوبيخ والتهديد، وهؤلاء الرسل هم ملك الموت وأعدائه، واعلم أن المقصود من الآية زجر الكفار عن الكفر" (٢).

ويفسر سيد قطب قول الله تعالى: M إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوْنَهُمْ L [الأعراف: ٣٧] "بأنه هنا مشهد احتضار الذين افتروا على الله الكذب أو كذبوا بآياته، فزعموا أن ما ورثوه عن آبائهم من التصورات والشعائر، وما شرعوه هم لأنفسهم من التقاليد والأحكام، أمرهم به الله، والذين كذبوا بآيات الله التي جاءهم بها الرسل - وهي شرع الله المستيقن - وآثروا الظن والحِرص على اليقين والعلم. وقد نالهم نصيبهم من متاع الدنيا الذي كتب لهم، ومن فترة الابتلاء التي قدرها الله، كما نالوا نصيبهم من آيات الله التي أرسل بها رسله وأبلغهم الرسل نصيبهم من الكتاب؛ فجاءتهم رسل ربهم من الملائكة يتوفونهم، ويقبضون أرواحهم. فدار بين ملائكة الموت والذين افتروا على الله كذباً أو كذبوا بآياته حوار" (٣).

أما في قوله تعالى: M ، - . 1 2 3 4 5 6 7 8 9

: ; < = > @ ? A LCB [الأعراف: ٥٣]

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤: ٢٩٠.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٧، ١٤: ٥٩.

(٣) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٣: ١٢٨٩.

يفسر أبو حيان الأندلسي قوله تعالى: 9M : ; < = L [الأعراف: ٥٣] بأنه

"يظهر عاقبة ما أخبر به من الوعد والوعيد وذلك يوم القيامة يسأل تاركو أتباع الرسول هل لنا من شفعاء سؤالا عن وجه الخلاص من العذاب في وقت لا خلاص، وفي الكلام حذف أي (قد جاءت رسل ربنا بالحق ولم نصدقهم أو لم نتبعهم) فهل لنا من شفعاء أو نردُّ إلى الدنيا فنعمل عملاً صالحاً (والرسل هنا الأنبياء أخبروا يوم القيامة أنّ الذي جاءتهم به رسالهم هو الحق. وقيل: ملائكة العذاب عند المعاينة ما أنذروا به)"^(١).

ويشرح الفخر الرازي قوله: M , - . 76 5 4 3 2 1 V

LJ I H GF E DCB A @? > = < ; : 98

[الأعراف: ٥٣]، أنّ حال من كذبوا وكفروا ينتظرون مع جدهم وإنكارهم عاقبة ما وعدوا به على ألسنة الرسل في الدنيا من الثواب والعقاب، وما يعلم عاقبة الأمر فيه إلا الله، ويوم القيامة يأتي تأويل الكتاب فيقول الذين نسوه وأعرضوا عنه (وهو الكتاب) يوم القيامة (قد جاءت رسل ربنا بالحق) والمراد أنهم أقرّوا بأنّ الذي جاءت به الرسل من ثبوت الحشر، والنشر، والبعث والقيامة، والثواب، والعقاب، كل ذلك كان حقاً، فقالوا هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا للخلاص من عذابهم الشديد^(٢).

ويرى سيد قطب أنّ هذه لمحة مع المعذبين في النار، الذين نسوا لقاء يومهم هذا وكما جدوا بآيات الله، وقد جاءهم بها كتاب مفصل مبين فتركوه واتبعوا الأهواء... ولمحة معهم - وهم بعد في الدنيا - ينتظرون مأل هذا الكتاب وعاقبة ما جاءهم فيه من النذير، وهم يُحذرون أنّ

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤: ٣٠٨.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٧، ١٤: ٧٨-٧٩.

يجيئهم هذا المآل. فالمآل هو لا فسحة لتوبة ولا شفاعة في الشدة، ولا رجعة للعمل مرة أخرى" (١).

s r q p n m l k j i M: أما في قوله تعالى:

L ~ } | { z y x w v u t

p n m l k j i M: [الأعراف: ١٠١]. يبين الفخر الرازي قوله تعالى:

LS r q فيقول: المراد بتلك القرى قرى الأقسام الخمسة الذين وصفهم فيما

سبق، وهم: قوم نوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب عليهم الصلاة والسلام نقص عليك من

أخبارها كيف أهلكت، وإنما خص الله أبناء هذه القرى لأنهم اغتروا بطول الإمهال مع كثرة النعم

فتوهموا أنهم على الحق، فذكرها الله تعالى تنبيهاً لقوم محمد عليه الصلاة والسلام عن الاحتراز

من مثل تلك الأعمال. ثم عزاه الله تعالى بقوله: LS r q p M يريد الأنبياء

الذين أرسلوا للأقسام الخمسة السابقة، فهؤلاء الأقسام ما كانوا ليؤمنوا بعد مجيء رسلهم (٢).

ويبين القونوي أن قوله تعالى: LS r q p M [الأعراف: ١٠١]

جملة مستأنفة سيقف لبيان عتوهم وعنادهم بعد مجيء رسلهم بالبينات (٣).

ويبين سيد قطب "أنها خطاب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يطلعه الله به على

العاقبة الشاملة لابتلاء تلك القرى، وما تكشف عنه من حقائق عن طبيعة الكفر وطبيعة الإيمان،

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٣: ١٢٩٤.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٧، ١٤: ١٥٣.

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٨: ٤٥٨.

ثم عن طبيعة البشر الغالبة كما تجلت في هذه الأقسام، فلم تنفعهم البيئات، وظلوا يكذبون بعدها، كما كذبوا قبلها، ولم يؤمنوا بما كانوا قد كذبوا به من قبل أن تأتيهم البيئة عليه. فالبيئات لا تؤدي بالمكذبين إلى الإيمان. وليست البيئة هي ما كان ينقصهم ليؤمنوا. كان ينقصهم الفطرة الحية التي تستجيب، فلما لم يوجهوا قلوبهم إلى الهدى طبع الله على قلوبهم وأغلقها^(١).

ويرى القونوي في قوله تعالى: M وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ ل [هود: ٦٩] "أن المراد بالرسول هم الملائكة، لأنهم وسائط بين الله وخلقهم يوصلون إليهم آثار صنعه، وقيل أنهم ثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل جاءت ببشارة الولد لسيدنا إبراهيم عليه السلام وقيل بهلاك قوم لوط^(٢)".

ويبين أبو حيان الأندلسي المراد من رسلنا في قوله تعالى: M وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ ل [هود: ٦٩] "أنها الملائكة بشرت إبراهيم بثلاث بشارات بالولد وبالخلعة وإنجاء لوط ومن آمن معه"^(٤).

ويرى أبو حيان الأندلسي في قوله عز وجل: M وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ ل [هود: ٦٩] "أن الرسل هنا الملائكة ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى، والمعنى: فبشرناها على لسان رسلنا بشرتها الملائكة بإسحاق، وبأن إسحاق سيولد يعقوب. قال ابن عطية: أضاف فعل الملائكة إلى ضمير اسم الله تعالى، إذ كان ذلك بأمره ووحيه. وقال غيره: لما ولد لإبراهيم إسماعيل عليهما السلام من هاجر تمت

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٣: ١٣٤٢.

(٢) حنيد: أي مشوي في خد من الأرض بالرضف وهي الحجارة المحماة (السجستاني، تفسير غريب القرآن، تحقيق وتهذيب وترتيب: محمد الصادق القمحاوي، القاهرة، مكتبة عالم الفكر، ١٩٨٣، ص ١٢٠).

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ١٠: ١٣٣.

(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٢٤١.

سارة أن يكون لها ابن، وأيست لكبير سنّها، فبشرت بولد يكون نبياً، فكان هذا بشارّة لها بأن ترى ولد ولدها. وإنما بشروها دونه، لأنّ المرأة أعجل فرحاً بالولد، ولأنّ إبراهيم قد بشروه وأمنوه من خوفه، فأتبعوا بشارته بشارتها وقيل: خصت بالبشارة حيث لم يكن لها ولد، وكان لإبراهيم عليه السلام ولده إسماعيل^(١).

والظاهر في قوله تعالى: M وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ L [هود: ٧١] أنّ (وراء) هذا ظرف استعمل اسماً غير ظرف بدخول من عليه كأنه قيل: ومن بعد إسحاق، أو من خلف إسحاق، وبمعنى بعد، روي عن ابن عباس واختاره أبو عبيدة. وتسميته وراء هي قريبة من معنى وراء الظرف، إذ هو ما يكون خلف الشيء وبعده. فإن قيل: كيف يكون يعقوب وراء لإسحاق وهو ولده لصلبه، وإنما الوراثة ولد الولد؟ فقد أجاب عنه ابن الأنباري فقال: المعنى ومن الوراثة المنسوب إلى إسحاق يعقوب، لأنه قد كان الوراثة لإبراهيم من جهة إسحاق، فلو قال: ومن الوراثة يعقوب، لم يعلم أهذا الوراثة منسوب إلى إسحاق أم إلى إسماعيل، فأضيف إلى إسحاق لينكشف المعنى ويزول اللبس، وبشرت من بين أولاد إسحاق يعقوب، لأنها رآته ولم تر غيره، وهذه البشارة لسارة كانت وهي بنت تسع وتسعين سنة. وإبراهيم ابن مائة سنة وقيل: كان بينهما غير ذلك، وهي أقوال متناقضة^(٢).

أما في قوله تعالى: M c d e f g h i j k l n m

LO [هود: ٧٧]، يرى أبو حيان الأندلسي "أن رسلنا هنا الملائكة التي خرجت من قرية إبراهيم عليه السلام إلى قرية لوط"^(٣)، والفخر الرازي يبين هنا المراد من رسلنا على أنهم

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٢٤٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٢٤٦.

الملائكة الذين أتوا سيدنا إبراهيم عليه السلام في صورة أضياف لم ير مثلم، وبشروه بالولد، ثم انطلقوا من عند إبراهيم إلى لوط لإهلاك قومه^(١).

ويفسر القونوي قوله عزّ وجل: M c d e f g h i j k l

[هود: ٧٧] أنه ساء مجيء الرسل (الملائكة)؛ لأنهم جاؤوا لوطاً عليه السلام في صورة غلمان فظن لوطاً عليه السلام أنهم أناس فخاف عليهم أن يقصدهم قومه (قوم لوط) فيعجز عن مدافعته^(٢).

وفي قوله تعالى: M ! " # \$ % & ' () *

+ , - . / O [العنكبوت: ٣١] يبين الفخر الرازي "أن الرسل هنا

الملائكة التي أمرها الله بإهلاك قوم لوط لما دعا لوط على قومه بقوله: (رب انصرنني) استجاب الله، فجاعوا إبراهيم وبشروه بذرية طيبة، وقالوا: (إنا مهلكوا أهل هذه القرية) يعني أهل سدوم وفي الآية لطيفتان: إحداهما: أن الله جعلهم مبشرين ومنذرين، لكن البشارة أثمر الرحمة والإنذار بلا هلاك أثمر الغضب، ورحمته سبقت غضبه، فقدم البشارة على الإنذار، وقال: (جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى) ثم قال: (إنا مهلكوا). الثانية: حين ذكروا البشرى ما عللوا وقالوا إنا نبشرك لأنك رسول، أو لأنك مؤمن أو لأنك عادل، وحين ذكروا الإهلاك عللوا، وقالوا: (إن أهلها كانوا ظالمين) لأن ذا الفضل لا يكون فضله بعوض، والعادل لا يكون عذابه إلا على جرم^(٣).

ويبين أبو حيان الأندلسي من قوله: M ! " # \$ % [العنكبوت:

[٣١]، "المراد من الرسل على أنهم الملائكة إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام"^(٤).

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٨: ١٩.

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ١٠: ١٤٦.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٥: ٥٣.

(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ١٤٦.

K J I H G F E M : وفي سورة العنكبوت يقول الله عز وجل:

L \ [Z Y XW V US RQ PO NML

[العنكبوت: ٣٣]، والرسول هنا الملائكة^(١)، ويرى الفخر الرازي "أنه لما جاؤوا من عند إبراهيم إلى لوط على صورة البشر فظنهم بشراً فخاف عليهم من قومه لأنهم كانوا على أحسن صورة خلق الله فسيء بهم أي جاءه ما ساءه وخاف ثم عجز عن تدبيرهم فحزن وضاق بهم ذرعاً كناية عن العجز في تدبيرهم، ثم إن الملائكة لما رأوا خوفه في أول الأمر وحزنه بسبب تدبيرهم في ثاني الأمر قالوا لا تخف ولا تحزن بسبب التفكير في أمرنا ثم ذكروا ما يوجب زوال خوفه وحزنه فإن مجرد قول القائل لا تخف لا يوجب زوال الخوف فقالوا معرضين بحالهم: (إنا منجوك وأهلك) وإنا منزلون عليهم العذاب حتى يتبين له أنهم ملائكة فيطول ذرعه ويزول روعه"^(٢).

ويقول أبو حيان الأندلسي في قوله تعالى: M وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا

وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ L [يونس: ١٣]، "أن

الزمخشري قال: والواو في وجاءتهم للحال أي: ظلموا بالتكذيب، وقد جاءتهم رسلهم بالحجج والشواهد على صدقهم وهي المعجزات ثم قال: إن الله تعالى قد علم أنهم مصرون على كفرهم، وأن الإيمان مستبعد منهم والمعنى: أن السبب في إهلاكهم تعذيبهم الرسل، وعلم الله أن لا فائدة في إهلاككم بعد أن ألزموا الحجة ببعثة الرسل"^(٣).

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ١٤٦.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٥: ٥٤-٥٥.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ٥: ١٣٤-١٣٥.

ويرى الفخر الرازي في قوله سبحانه: M وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا

٩ ١٣ [يونس: ١٣] "أَنَّ (جاءتهم) الحال، أي ظلموا بالتكذيب، وقد

جاءتهم رسلهم بالدلائل والشواهد على صدقهم وهي المعجزات، وأن الله قد علم منهم أنهم يصرون على الكفر وهذا يدل على أنه تعالى إنما أهلكتهم لأجل تكذيبهم الرسل، فكذلك يخزي كل مجرم، وهو وعيد لأهل مكة على تكذيبهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -^(١).

ويرى أبو حيان الأندلسي في قول الله تعالى: M X Y Z \ [] ^

o n m l j i h g f e d c b a ` _

L ~ مُرِيْبٍ } | { z y x w v u t s r q p

[إبراهيم: ٩] "أَنَّ الظاهر أنّ هذا من خطاب موسى لقومه. وقيل: ابتداء طاب من الله لهذه الأمة. وخبر قوم نوح وعاد وثمود قد قصّه الله في كتابه"^(٢).

Ln m l j i h gM: ويبين الفخر الرازي في قوله تعالى:

[إبراهيم: ٩]، "أن أبا مسلم الأصفهاني ذكر أنه يحتمل أن يكون ذلك خطاباً من موسى عليه السلام لقومه والمقصود منه أنه عليه السلام كان يخوفهم بمثل هلاك من تقدم، ويجوز أن يكون مخاطبة من الله تعالى على لسان موسى لقومه يذكرهم أمر القرون الأولى، والمقصود إنما هو حصول العبرة بأحوال المتقدمين. وهذا المقصود حاصل على التقديرين إلا أن الأكثرين ذهبوا إلى أنه ابتداء مخاطبة لقوم الرسول - صلى الله عليه وسلم -، واعلم أنه تعالى ذكر أقواماً ثلاثة،

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٧: ٤٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٣٩٧.

وهم: قوم نوح وعاد وشمود، ثم إنَّ الله تعالى حكى عن هؤلاء الأقوام لما جاءتهم رسلهم بالبينات والمعجزات أتوا بأمور: أولها: قوله: (فردوا أيديهم في أفواههم)، والنوع الثاني: قولهم: t M

"L X W V U" (١).

ويرى أبو حيان الأندلسي في قوله تعالى: M } ~ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا

عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ ٥ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ [غافر: ٨٣]، "أنَّ جاءتهم عائد على الذين من قبلهم، وجاء قوله: من العام على جهة التهكم بهم، أي في الحقيقة لا علم لهم، وإنما لهم خيالات واستبعدادات لما جاءت به الرسل، وكانوا يدفعون ما جاءت به الرسل بنحو قولهم: ولن نرددت إلى ربي لأجدن خيراً منها منقلباً أو اعتقدوا أن عندهم علماً يستغنون به عن علم الأنبياء كما تزعم الفلاسفة، والدهريون كانوا إذا سمعوا بوحى الله، دفعوه وصغروا علم الأنبياء إلى علمهم، ولما سمع سقراط بموسى، صلوات الله على نبينا وعليه، قيل له: لو هاجرت إليه، فقال نحن قوم مهذبون فلا حاجة بنا إلى من يهديننا، وعلى هذين القولين تكون الضمائر متناسقة عائدة على مدلول واحد" (٢).

ويفسر الفخر الرازي قوله عزَّ وجل: M } ~ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ

مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ ٥ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ [غافر: ٨٣] "أن أولئك الكفار لما جاءتهم رسلهم بالبينات والمعجزات فرحوا بما عندهم من العلم، واعلم أن الضمير في قوله تعالى: (فرحوا) يحتمل أن يكون عائداً إلى الكفار، وأن يكون عائداً إلى الرسل، أما إذا قلنا إنه عائد إلى

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٠، ١٩: ٧٠-٧١.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ٤٥٧.

الكفار ففيه وجوه: الأول: أن يكون المراد الأشياء التي كانوا يسمونها بالعلم، وهي الشبهات التي حكاها الله عنهم في القرآن، والثاني: يجوز أن يكون المراد علوم الفلاسفة، فإنهم كانوا إذا سمعوا بوحى الله دفعوه وصغروا علم الأنبياء إلى علومهم وعن سقراط أنه سمع بمجيء بعض الأنبياء فقيل لو هاجرت إليه فقال نحن قوم مهديون فلا حاجة بنا إلى من يهدينا والثالث: يجوز أن يكون المراد علمهم بأمور الدنيا ومعرفتهم بتدبيرها فلما جاءهم الرسل بعلوم الديانات وهي معرفة الله تعالى ومعرفة المعاد وتطهير النفس عن الرذائل لم يلتفتوا إليها واستهزؤوا بها، واعتقدوا أنه لا علم أنفع وأجلب للفوائد من علمهم، ففرحوا به، أما إذا قلنا الضمير عائد إلى الأنبياء ففيه وجهان: الأول: أن يجعل الفرح للرسل، ومعناه أن الرسل لما رأوا من قومهم جهلاً كاملاً، وإعراضاً عن الحق وعلوموا سوء عاقبتهم وما يلحقهم من العقوبة على جهلهم وإعراضهم، فرحوا بما أوتوا من العلم، وحق بالكافرين جزاء جهلهم واستهزائهم. الثاني: أن يكون المراد فرحوا بما عند الرسل من العلم فرح ضحك منه واستهزاء به، كأنه قال استهزؤوا بالبينات، وبما جاؤوا به من علم الوحي فرحين، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِهِمْ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(١).

I H G F E D C B AM :يبين الفخر الرازي في قوله تعالى:

LX WV UTS R QP ON LKJ [فصلت: ١٤]، أن الكلام

إنما ابتدئ من قوله تعالى: QM SR LT [فصلت: ٦] واحتج عليه بقوله تعالى:

Lw vu t s r q pM [فصلت: ٩] وحاصله أن الإله الموصوف

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٤، ٢٧: ٧٩-٨٠.

بهذه القدرة القاهرة كيف يجوز الكفر به، وكيف يجوز جعل هذه الأجسام الخسيسة شركاء له في

الإلهية؟ ولما تم تلك الحجة قال: M 7 8 9 : ; < = > ? L

[فصلت: ١٣] وبيان ذلك لأنّ وظيفة الحجة قد تمت على أكمل الوجوه، فإن بقوا مصرين على

الجهل لم يبق حينئذٍ علاج في حقهم إلا إنزال العذاب عليهم فلهذا السبب قال M 7 8

9 : L بمعنى إن أعرضوا عن قبول هذه الحجة القاهرة التي ذكرناها وأصروا على

الجهل والتقليد (فقل أنذرتكم) والإنذار هو "التخويف، قال المبرد والصاعقة الثائرة المهلكة لأي

شيء كان، ثم قال عز وجل: AM B C D E F G H L وفيه وجهان.

الأول: المعنى أن الرسل المبعوثين إليهم أتوهم من كل جانب واجتهدوا بهم وأتوا بجميع وجوه

الحيل فلم يروا منهم إلا العتو والإعراض، كما حكى الله تعالى عن الشيطان قوله: UM V

XW Y Z [الأعراف: ١٧] يعني لآتينهم من كل جهة ولأعملن فيهم كل حيلة،

ويقول الرجل: استدرت بفلان من كل جانب فلم تؤثر حيلتي فيه. والثاني: المعنى: أن الرسل

جاءتهم من قبلهم ومن بعدهم، فإن قيل: الرسل الذين جاؤوا من قبلهم ومن بعدهم. كيف يمكن

وصفهم بأنهم جاؤوهم؟ قلنا: جاءهم هود وصالح داعين إلى الإيمان بهما وبجميع الرسل، وبهذا

التقدير فكأن جميع الرسل قد جاؤوهم. ثم قال: M I J K L L يعني أن الرسل الذين

جاؤوهم من بين أيديهم ومن خلفهم أمرؤهم بالتوحيد ونفي الشرك، ثم حكى الله تعالى عن أولئك

الكفار أنهم قالوا: M O P Q R S L يعني أنهم كذبوا أولئك الرسل، وقالوا الدليل

على كونهم كاذبين أنه تعالى لو شاء إرسال الرسالة إلى البشر لجعل رسله من زمرة الملائكة؛

لأن إرسال الملائكة إلى الخلق أفضى إلى المقصود من البعثة والرسالة، ولما ذكروا هذه الشبهة قالوا: $LX WV UTM$ معناه: فإذا أنتم بشر ولستم بملائكة، فأنتم لستم برسول، وإذا لم تكونوا من الرسل لم يلزمنا قبول قولكم، وهو المراد من قوله: $LX WV UTM$ "^(١).

بعد هذه الجولة الطويلة من شروح السادة المفسرين لهذه الآيات الكريمة التي جاء فيها الفعل مؤنثاً مع الفاعل (رسل)، أود أن أسجل الملاحظات التالية:

١ - لقد أيدت هذه الشروح الملاحظة السريعة التي ذكرتها من قبل من أن هذه الآيات الكريمة تجمع بين الفعل والفاعل المقصود بعينه لا الفاعل العام الذي يدل على المضمون، وعلى الأمر المقصود.

٢ - إن هذه الشروح بينت الحوار المتصل بين الرسل وأقوامهم، فالرسل أرسلوا إلى أقوامهم، وكان بين الطرفين ما كان من تصديق أو تكذيب، ولذلك كان تعبير (جاءت رسل ربنا بالحق) و (جاءت رسلنا لوطاً) وغيرها دليل على القرب الشديد بين الرسل وبين من أرسلوا إليهم، فكأن المجيء مخصوص بتلك الأقوام. وأن المجيء - أيضاً - حصل من تلك الرسل فهم الفاعل الحقيقي، ولا مجال لتأويل الفاعل بالأمر السابق أو بالموقف العام.

٣ - وثمة لطيفة أخرى في سياق الآيات وهي ورود (أن جاءت) في آية، وخلو آيات أخرى من (أن)، تأمل في قول الله عز وجل، قال تعالى:

$L + *) (' \& \% \$ \# " ! M -$

[العنكبوت: ٣١].

$L \dots NML K J I H G F E M -$ [العنكبوت: ٣٣].

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٤، ٢٧: ٩٥-٩٦.

-M c d e f g h i j k l... [هود: ٧٧].

تلاحظ أن الآية الوسطى [العنكبوت: ٣٣] ورد فيها (أن)، على حين إنها لم ترد في آية [العنكبوت: ٣١] و [هود: ٧٧].

ويمكن أن يقال في دلالة ذلك أن قوله تعالى في سورة العنكبوت (الآية ٣١) اختصر الحديث عن الوقائع الخاصة بما جرى بين الملائكة وسيدنا إبراهيم عليه السلام عندما بشره بغلام، بل قالوا سريعاً بعد البشرى M & ' () * + L والآية التي بعدها (رقم ٣٢) نقرأ فيها خوف سيدنا إبراهيم عليه السلام على لوط من عذاب قريته وأن الله طمأنه على سلامته. ولذلك جاءت (أن) في الآية (٣٣) تشعر أنهم جاءوا بعد حوار طويل مع إبراهيم عليه السلام، وأحداث لم تذكرها سورة العنكبوت. أما في سورة هود، فقد ذكرت هذه الأحداث الكثيرة، وفصل فيها القول ثم جاء ذكر قوم لوط عليه السلام وما حل بهم فلم تذكر (أن) لأن تفصيل الأحداث قد ظهر للقارئ مفصلاً واضحاً.

المثال الخامس:

قال تعالى: M a b c d e f g h i j k

ل [آل عمران: ١٨٤] وقال جلّ شأنه: M ! " # \$ % & ')

* + , L [فاطر: ٤]، وقال سبحانه وتعالى: M وَلَقَدْ فَصَبْرُوا عَلَى مَا

كُذِّبُوا وَأُودُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۗ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَنْعَامِ: [٣]

فأتى الله جلّ شأنه بالفعل (كُذِّب) مذكراً في الآية الأولى، ومؤنثاً في الآية الثانية والثالثة، علماً

بأنّ الفعل (كُذِّب) قد أُسند إلى جمع التكسير (رُسُل)، فيجوز إلحاق تاء التأنيث أو تركها.

وأما من ناحية أخرى فيرى ابن الزبير الغرناطي في وقفات على الآيات المتشابهات التي يُذكر الفعل في موطن منها، ويؤنث في موطن آخر شبيه به، أن سبب ذكر تاء التأنيث في (كُذِّبَتْ) في آية فاطر والأنعام دون آية آل عمران، أن في آية آل عمران قوله تعالى: $L i h M$ بواو الجماعة، وواو الجماعة خاص بالمذكر، فناسب ذلك تذكير الفعل (كُذِّبَ). أما في آية فاطر فقد حصل تناسب بين تأنيث (كُذِّبَ) وتأنيث (تُرْجِعَ)^(١).

ويوجه فاضل السامرائي الآيات الآتية على حسب ذكر النحاة من أن تذكير الفعل يدل على القلة وتأنيثه يدل على الكثرة^(٢)، قوله: "إنَّ الفعل في آية آل عمران يدل على القلة لأنه جاء مذكراً، بخلاف الفعل في آية فاطر فإنه يدل على الكثرة لأنه جاء مؤنثاً، أي أن الرسل الذين كُذِّبوا في آية آل عمران أقل من الرسل الذين كُذِّبوا في آية فاطر، ووجه ذلك أن الرسل المذكورين في آية آل عمران قد خُصِّصوا بصفة وهي جملة (جاءوا بالبينات والزُّبر والكتاب المنير) بخلاف آية فاطر فإنهم لم يخصصوا بشيء، وما خُصِّص أقل مما لم يُخصَّص، والله أعلم"^(٣).

(١) انظر: مُلاك التَّأويل لابن الزبير الغرناطي، ١: ١٨٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء، ١: ٤٣٥.

(٣) السامرائي، فاضل، دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب مُلاك التَّأويل، ١٣١.

المثال السادس:

قال الله تعالى: M أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي ۞ نُصِبَهُمْ حَسَنَةً

يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِل هُنَّ لَأَنْفُسِهِمْ آئِنٌ يَوْمَ الْقَوْمِ

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا L [النساء: ٧٨]، وقال سبحانه: M مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ ٤

سَيِّئَةٍ ٥ أَنْفُسِكُمْ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ ٦ L [النساء: ٧٩] وقل عز وجل: DM

Q P O N M L K J I G F E

LT S R [التوبة: ٥٠]، وقال جلَّ شأنه: M G H I J K L

N O P Q R UTS LV [الروم: ٣٦].

أتى الله تعالى بالفعل (أصاب) في الآية الثانية مذكراً وفي الآية الأولى والثالثة والرابعة مؤنثاً، مع فاعلين مشتركين (الحسنة والسيئة).

ويرى أبو حيان الأندلسي في قوله تعالى: M نُصِبَهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ

نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ L [النساء: ٧٨] "أن الضمير في نصبهم للمنافقين، واليهود،

والمعنى أن هؤلاء المنافقين إذا أصابتهم حسنة نسبوها إلى الله تعالى، وإن نصبهم سيئة أضافوها

إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وقالوا: هي بسببه، وروي عن جماعة من المفسرين أن

النبي - صلى الله عليه وسلم - لما قدم المدينة قال لليهود والمنافقون: ما زلنا نعرف النقص في

ثمارنا ومزارعنا مذ قدم علينا هذا الرجل وأصحابه، وروي عن ابن عباس: أن الحسنة هنا هي

السلامة والأمن والخصبة والرخاء والسراء، والسيئة هي الأمراض والخوف والجذب والغلاء

والضراء، وقال الحسن وابن زيد: الحسنة النعمة والفتح والغنيمة يوم بدر، والسيئة البلية والشدة والقتل يوم أحد، وقيل الحسنة الغنى، والسيئة الفقر^(١).

يرى سيد قطب أن المراد من قوله تعالى: M تُصِبُّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ

تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ L [النساء: ٧٨] غير المراد من قوله عز وجل في نفس

السورة: M مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ سَيِّئَةٌ سَاءَ مَا تَحْكُمُ بِهَا ل [النساء: ٧٩] فالآية الأولى

يذكر فيها الله عز وجل قضية القضاء والقدر ويبين فيها أنه الفاعل الأول والواحد، لكل ما يقع

في الكون، وما يقع للناس ومنهم، فالناس يملكون أن يتجهوا وأن يحاولوا، ولكن تحقيق الفعل لا

يكون إلا بإرادة من الله وقدر، فنسبه فريق من الناس ما يصيبهم من الخير إلى الله وما يصيبهم

من الضر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - هو سوء تصور واعتقاد منهم في حقيقة قدر الله

وعمل الإنسان، فالإنسان قد يتجه إلى تحقيق الخير، بالوسائل التي أرشد الله إلى أنها تحقق

الخير، ولكن تحقيق الخير فعلاً يتم بإرادة الله وقدره، وقد يتجه أيضاً إلى تحقيق السوء. أو يفعل

ما من شأنه إيقاع السوء. ولكن وقوع السوء فعلاً ووجوده أصلاً، لا يتم إلا بقدر الله وقدر الله،

وفي الحالتين يكون وجود الحدث وتحققه من عند الله. وهذا ما تقرره الآية الأولى.

أما ما تقرره الآية الثانية حقيقة أخرى، وهي أن سبحانه قد سن منهاجاً، ودل على الخير،

وحذر من الشر.. فحين يتبع الإنسان هذا المنهج، ويحاول الخير، ويحذر الشر.. فإن الله يعينه على

الهدى كما قال تعالى: M p r q s t L [العنكبوت: ٦٩]. ويظفر الإنسان

بالحسنة... ولا يهم أن تكون من الظواهر التي يحسبها الناس من الخارج كسباً.. إما هي الحسنة

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ٣١٢.

فعلاً في ميزان الله تعالى.. وتكون من عند الله. لأن الله هو الذي سن المنهج. وحين لا يتبع الإنسان منهج الله الذي سنه، ولا يحاول الخير الذي دل عليه، ولا يحذر الشر الذي حذره منه.. حينئذ تصيبه السيئة الحقيقية سواء في الدنيا أو في الآخرة أو فيهما معاً. ويكون هذا من عند نفسه، لأنه هو الذي لم يتبع منهج الله^(١).

أما في قوله تعالى: **M مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ أَوْ نَفْسِكَ** [النساء: ٧٩]. يرى أبو حيان الأندلسي "أن الخطاب عام، كأنه قيل: ما أصابك يا إنسان، وقال ابن بحر: هو خطاب للفريق، في قوله: إذ فريق منهم، وقال: ولما كان لفظ الفريق مفرداً، صح أن يخبر عنه بلفظ الواحد تارة، ولفظ الجمع تارة"^(٢).

ويقول أبو حيان الأندلسي في قوله سبحانه: **I IG F E DM**

J K L ML N PO Q R S LT [التوبة: ٥٠]

"أن ابن عباس قال: الحسنة في يوم بدر، والمصيبة يوم أحد وينبغي أن يحمل قوله على التمثيل، واللفظ عام في كل محبوب ومكروه، وسياق الجمل يقتضي أن يكون ذلك في الغزو، ولذلك قالوا: الحسنة الظفر والغنيمة، والمصيبة الخيبة والهزيمة، مثل ما جرى في أول غزوة أحد، ومعنى أمرنا الذي نحن متسمون به من الحذر والنتيظ والعمل بالحزم في التخلف عن الغزو من قبل ما وقع من المصيبة، ويحتمل أن يكون التولي حقيقة، أي: ويتولون عن مقام التحديث بذلك، والاجتماع له إلى أهلهم، وهم مسرورون وقيل: أعرضوا عن الإيمان: وقيل: عن الرسول، فيكون التولي مجازاً"^(٣).

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، ٢: ٧١٨-٧١٩.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ٣١٣.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٥٢-٥٣.

E DM: ويبين القونوي والفخر الرازي المراد من الجنة في قوله جل شأنه:

LF [التوبة: ٥٠] على أنها الظفر بالغنيمة^(١).

NLK J I H G M: ويرى أبو حيان الأندلسي في قوله تعالى:

LV UTS R QP O [الروم: ٣٦] أن السيئة بلاء من حدث، أو

ضيق، أو مرض بما قدمت أيديهم من المعاصي وإنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ففي إصابة الرحمة فرحوا وذهلوا عن شكر من أسداها إليهم، وفي إصابة البلاء قنطوا ويئسوا وذهلوا عن الصبر، ونسوا ما أنعم به عليهم قبل إصابة البلاء^(٢).

LS R QP O NM: ويبين الفخر الرازي المراد من قوله تعالى:

[الروم: ٣٦] "أن الله تعالى لم يذكر عند النعمة سبباً لها لتفضله بها وذكر عند العذاب سبباً لأن الأول يزيد في الإحسان والثاني يحقق العدل"^(٣).

والملاحظ بعد ذلك كله أن الفعل (أصاب) قد جاء مؤنثاً عندما خاطب الله تعالى المنافقين، وذكر طبيعتهم، وحالهم مع قضية القضاء والقدر من إنكار وإيجاد وتكذيب. وهذا قريب من تفسير سيد قطب، أما قوله تعالى: M مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ تَفْسِكَ L فالفعل هنا جاء مذكراً، لأن الخطاب عام، كأنه قيل: ما أصابك يا إنسان مثلما ذكر أبو حيان الأندلسي، فالله في الآية يحذر الإنسان بشكل عام من الشر، ويدله على الخير، والالتزام بقضية القضاء والقدر، وأن تحقيق الفعل لا يكون إلا بإرادة الله.

(١) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٩: ٢٤٨.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ١٦٩.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٥: ١٠٨.

المثال السابع:

قال تعالى: M d e f g h i j k l m n o p q r

{ ~ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ | { z y x w u t s

© أَيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِمَّا مَلَائِكَةٌ مُنزَّلَةٌ وَطَعَامُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ

الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ

مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ۗ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ۗ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ۗ

[المائدة: ٤ - ٥] وقال سبحانه: M فِظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ

وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ [النساء: ١٦٠].

جاء الفعل في سورة المائدة مذكراً (أُحِلَّ) بينما جاء مؤنثاً في سورة النساء، وفي بيان

الحكمة من ذلك قال الفخر الرازي في معنى M j k l [المائدة: ٤] "واعلم أن

الطيب في اللغة هو المستنذ، والحلال المأذون فيه ويسمى أيضاً طيباً تشبيهاً بما هو مستنذ،

لأنهما اجتماعاً في انتفاء المضرة، فلا يمكن أن يكون المراد بالطيبات ههنا المحللات، وإلا لصار

تقدير الآية: قل أُحِلَّ لَكُمْ المحللات، ومعلوم أن هذا ركيك، فوجب حمل الطيبات على المستنذ

المشتهي، فصار التقدير: أُحِلَّ لَكُمْ كل ما يستنذ ويشتهي، فقد كان العرب في الجاهلية يحرمون

أشياء من الطيبات كالبحيرة^(١) والسائبة^(٢) والوصيلة^(٣). فهم كانوا يحكمون بكونها طيبة إلا أنهم

(١) البَحِيرَةُ: هي الناقة إذا نتجت خمسة أبطن فإن كان الخامس ذكراً نحره فأكله الرجال والنساء، وإن كان الخامس أنثى بحروا أذننها أي شقوها وكانت حراماً على النساء لحمها ولبنها فإذا ماتت حلت للنساء (السجستاني، تفسير غريب القرآن، ٧٦).

(٢) السَّائِبَةُ: هب البعير يسبب بنذر يكون على الرجل إن سلمه الله من مرض أو بلغه منزلة أن يفعل ذلك فلا يحبس عن رعى ولا ماء ولا يركبها أحد (السجستاني، تفسير غريب القرآن، ٧٦).

(٣) الوَصِيلَةُ: من الغنم كانوا إذا ولدت الشاة سبعة أبطن نظروا فإن كان السابع ذكراً ذبح فأكل منه الرجال والنساء، وإن كانت أنثى تركت في الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا وصلت فلم يذبح لمكانها وكان لحمها حراماً على النساء ولبن الأنثى حرام على النساء إلا أن يموت منها شيء فيأكله الرجال والنساء (السجستاني، تفسير غريب القرآن، ٧٧).

كانوا يجرمون أكلها لشبهات ضعيفة، فذكر تعالى أن كل ما يستطاب فهو حلال، وأكد هذه الآية

بقوله تعالى: M 9 8 7 6 5 4 3 : ; < @ ? = CB A

D E F G H I J K L M N [الأعراف: ٣٢]، وبقوله

سبحانه: M U V W X Y Z [الأعراف: ١٥٧] ^(١).

وفي قوله عزّ وجل: M أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ L [المائدة: ٥]، يقول الفخر الرازي:

"اعلم أنه تعالى أخبر في هذه الآية المتقدمة أنه أحل الطيبات، وكان المقصود من ذكره

الإخبار عن هذا الحكم، ثم أعاد ذكره في هذه الآية، والغرض من ذكره أنه قال تعالى:

M K L M N O P Q [المائدة: ٣] فيبين أنه كما أكمل وأتم النعمة

في كل ما يتعلق بالدين، فكذلك أتم النعمة في كل ما يتعلق بالدنيا، ومنها إحلال الطيبات،

والغرض من الإعادة رعاية هذه النكتة" ^(٢).

أما في تفسير قوله تعالى: M حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَ [النساء: ١٦٠] فقد قال

الفخر الرازي: "واعلم أنه تعالى لما شرح فضائح أعمال اليهود وقبائح الكافرين وأفعالهم ذكر

عقبيه تشديده تعالى عليهم في الدنيا وفي الآخرة، أما تشديده عليهم في الدنيا فهو أنه تعالى

حرم عليهم طيبات كانت محللة لهم قبل ذلك" ^(٣).

أما القونوني فيقول في قول الله تعالى: M i j k l [المائدة: ٤] إن

المراد بالطيبات المستلذات" ^(٤) ويكرر الله عز وجل ذكر إحلال الطيبات في قوله تعالى:

M أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ L [المائدة: ٥] للمبالغة في إحلالها وفي تحريم الخبائث ^(٥).

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٦، ١١: ١١٢-١١٣.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٦، ١١: ١١٥.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٦، ١١: ٨٣.

(٤) حاشية القونوني على تفسير البيضاوي، ٧: ٣٩٦.

(٥) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٦، ١١: ١١٥.

ويوضح القونوي قول الله عزّ وجل: M هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَ [النساء:

١٦٠]: أي ما حرّمنا عليهم الطيبات إلا بظلم عظيم ارتكبه وهو ما ذكره من الكفر والكبائر العظيمة والطيبات التي حرمت عليهم^(١).

ويرى سيّد قطب في قوله تعالى: M k j i g f e d ،L

[المائدة: ٤] "أن هذا السؤال من الذين آمنوا عما أحل لهم، للتوقي من كل ما كان في الجاهلية، خشية أن يكون الإسلام قد حرّمه، ولتثبيت المنهج الجديد والإقرار به، لذلك راحوا يسألون الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد ما سمعوا آيات التحريم: "ماذا أحل لهم؟" ليكونوا على يقين من حله قبل أن يقربوه، وجاءهم الجواب: قل: "أحل لكم الطيبات" أي أن كل الطيبات لهم حلال، فلم يحرم عليهم إلا الخبائث فكل ما حرّمه الله هو ما تستنذره الفطرة السليمة من الناحية الحسية، كالميتة والدم ولحم الخنزير. أو ما ينفر منه القلب المؤمن كالذي أهلّ لغير الله به أو ما ذبح على النصب، أو كان الاستقسام فيه بالأزلام، وهو نوع من الميسر^(٢)، ثم يؤكد الله تعالى المعنى الذي أشرنا إليه، ويربط بينه وبين الألوان الجديدة من المتاع الحلال، فهي من الطيبات في قوله تعالى: M أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ لَ [المائدة: ٥]، ثم تستمر الآيات في بيان ما أُحِلَّ لهم من الطعام ويلحق به ما أحل لهم من النكاح^(٣).

وبين سيد قطب، في قوله جلّ شأنه M هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَ [النساء:

١٦٠] أنه بسبب ما أسلفه الله تعالى في سياق سورة النساء من تعداد لمنكرات اليهود، كالظلم

(١) انظر: حاشية القونوي، ٧: ٣٥٧.

(٢) قطب، سيد، في ظلال القرآن ٢: ٨٤٦-٨٤٧.

(٣) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٢: ٨٤٧-٨٤٨.

والصدّ الكثير عن سبيل الله، وأخذهم الربا... إلخ، حرمت عليهم طبيبات كانت حلالاً لهم في الدنيا، وأعد للكافرين منهم عذاباً أليماً في الآخرة^(١).

وأود أن أقول - بعد ذلك كله - أن الفعل جاء مذكراً، في M i l g f e d

L l k j [المائدة: ٥] لأنه سؤال عن أمر عام، ماذا أحل لهم؟ وهذا شيء مذكر، قل

(أحل لكم الطبيبات) فالفعل جاء مذكراً، والطبيبات تفسير لما أحل. وهذا قريب من تفسير الفخر

الرازي. أما قوله تعالى: M حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَ [النساء: ١٦٠] فالفعل هنا جاء

صفة لكلمة (طبيبات) وهي جمع مؤنث سالم. ولذلك جاء الفعل المؤنث (أحلت) ولا يجوز أن

يكون غير ذلك. وهكذا يدل السياق القرآني على دقائق اللغة وسمو التركيب.

المثال الثامن:

قال الله تعالى: M فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن

دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ L [الأعراف: ٣٠].

وقال عزّ وجلّ: M D F E H G I J K L M N

Q P S R T U V W X Y Z [^] _

La [النحل: ٣٦].

والملاحظ أن القرآن الكريم قد أدخل تاء التأنيث على الفعل (حقّ) في آية النحل دون آية

الأعراف، علماً أنّ ما ذهب إليه سيبويه^(٢)، من أنه كلما طال الكلام، حسن حذف تاء التأنيث، وكان

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٢: ٨٠٣.

(٢) يقول سيبويه: "وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء...". سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨.

الحذفُ أجمل؛ لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنثِ يكفيهم عن ذكرهم التاء، فمن كلامهم (حضر القاضي اليوم امرأة) وعلى هذا فإن حذف تاء التأنيث، وإثباتها في الفعل (حق) في الآيتين جائز، والحذف أحسن؛ لوجود الفاصل (عليهم) بينه وبين المسند إليه المشترك بينهما وهو (الضلالة).

وعلم الرغم من جواز الحكم النحوي بذكر تاء التأنيث وحذفها إذا وُجد فاصل بين الفعل والفاعل، إلا أن هناك سرّاً بلاغياً يقرره المعنى، مراعيّاً في ذلك السياق القرآني ألا وهو أننا نرى أن الله جلّ شأنه يذكر الضلالة في سورة الأعراف بالتذكير لأن الضلالة أتت فيها بمعنى العذاب، لأنّ الكلام في الآخرة **M** كَمَا **L** بِدَأْكُمْ تَعُوذُونَ [الأعراف: ٢٩] وليس في الآخرة ضلالة بمعناها لأن الأمور كلها تنكشف في الآخرة، والدليل على هذا ما ذهب إليه الفخر الرازي في تفسيره، قوله: وفريقاً حق عليهم الضلالة، أي العذاب والصرف عن طريق الثواب^(١)، وما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي، قوله: وفريقاً حق عليهم الضلالة، أي حق عليهم عقوبة الضلالة، وهنا إعلامٌ بالبعث فكما أوجدكم كذلك يعيدكم^(٢).

وعندما تكون الضلالة في سورة النحل بالتأنيث؛ فلأنه يكون الكلام في الدنيا فلمّا كانت الضلالة بمعناها هي يؤنث الفعل، والدليل على هذا ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي في تفسيره، قوله: ومنهم من حقت عليه الضلالة أي ثبت عليه الخذلان والشرك؛ لأنّه عرفه مصمماً على الكفر لا يأتي منه خير، بعد بعث الله فيهم رسولاً يأمرهم بالخير الذي هو الإيمان وعبادة الله، واجتناب الشر، فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة^(٣).

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٧، ١٤ : ٤٩.

(٢) أبو حيان الأندلسي، ٤ : ٢٩٠.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ٥ : ٤٧٥.

المثال التاسع:

قال تعالى: M 9 8 < = > ? @ L

[الأعراف: ٨٤] وقال سبحانه: M f g h i j k l m n o p

[آل عمران: ١٣٧]، وقال عزّ وجل: M R S T U V W

[الروم: ٩]، وقال جلّ شأنه: M o p q r s t \ [X Y Z]

[النمل: ٦٩]، وقال تعالى: M u v w x y z

{ ~ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفْلا تَعْقِلُونَ } [يوسف: ١٠٩]،

وقال عزّ وجل: M _ ` a b c d e f g h [يونس: ٧٣]،

وهناك العديد من الآيات القرآنية التي يأتي فيها الفعل (كان) بالتذكير .

أمّا الآيات التي يأتي فيها الفعل (كان) بالتأنيث، فمنها قوله عزّ وجل: M 3 4 5

6 7 8 9 : ; < = > ? @ B C D E

[القصص: ٣٧]، وقال سبحانه: M I J K L N M O P Q R

S T U V W X Y Z \ [الأنعام: ١٣٥].

والملاحظ عند النظر في تفسير مجموعة من المفسرين أمثال السمين الحلبي والفخر

الرازي وأبو حيان الأندلسي، أنّ كلمة (العاقبة) يأتي بتذكير الفعل (كان) عندما تكون كلمة

(العاقبة) بمعنى العذاب أو العقوبة، ويأتي بتأنيث الفعل (تكون) عندما تكون كلمة (العاقبة)

بمعنى الجنة، والدليل على ذلك، بيان الفخر الرازي في تفسير قول الله تعالى: qp om

L w v ut s r [النمل: ٦٩] المراد من العاقبة في (كيف كان

عاقبة) أي: كيف كان آخر أمرهم، وذلك للإجابة عن تساؤله، وهو لِمَ لم يقل الله عز وجل:

(كيف كانت عاقبة المجرمين)؟^(١)، علماً بأن العاقبة تأنيث غير حقيقي، مجازي يجوز فيه

التذكير والتأنيث^(٢).

ويبين أبو حيان الأندلسي سبب تأنيث الفعل (كان) مع اسمها (العاقبة) في قوله عز وجل:

: [الأنعام: ١٣٥] L \ [ZY WV UT SR Q M

أي الجنة^(٣).

المثال العاشر:

قال الله تعالى: M l n m i qp o r s [هود: ٦٧]

وقال عز وجل: M وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَنِّمِينَ ل [هود: ٩٤]،

فاختلف الفعلان (أخذت، أخذ) في اتصال علامة التأنيث بأحدهما وسقوطها في الآخر مع أن

الفاعل في الموضوعين شيء واحد، وهو الصيحة، علماً بطول الفصل بين الفعل والفاعل في

المكانين، وهو (الذين ظلموا)، فقد وجّه ابن الزبير الغرناطي الآيتين بقوله: ومنه (وأخذ الذين

ظلموا الصيحة) فالحذف والإثبات هنا جائزان والحذف أحسن، فجاء الفعل في الآية الأولى على

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٢، ٢٤: ١٨٤.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٣: ١٨٤.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤: ٢٢٩.

الأول، ثم ورد في قصة شعيب - وهي الثانية- بإثبات علامة التأنيث على الوجه الثاني جمعاً بين الوجهين، إذ الآيتان في سورة واحدة، وتقدمها الأولى على ما ينبغي^(١).

وذهب الخطيب الإسكافي إلى أن سبب ذلك هو: "أن الله تعالى أخبر عن العذاب الذي أهلك به قوم شعيب عليه السلام بثلاثة ألفاظ منها (الرجفة) في سورة الأعراف في قوله:

v u t s r q p o n m l k j i h M

L Z y x w [الأعراف: ٩٠-٩١]، وذكر ذلك قبله في مكان آخر، ومنها

الصيحة في سورة هود في قول الله تعالى: M وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ

جَثِمِينَ ۖ فِيهَا أَلَا بَعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ L [هود: ٩٤-٩٥]، ومنها

P O N M K J I H M الظلة في سورة الشعراء في قوله تعالى:

L Q [الشعراء: ١٨٩]. وفي التفسير أنّ هذه الثلاث جُمعت لهم لإهلاكهم واحدة بعد

أخرى؛ لأنّ الرجفة بدأت بهم فانزعجوا لها عن الكنّ (البيت) إلى البراح، فلما أصحروا نال منهم

حر الشمس وظهرت لهم ظلة تبادروا إليها، وهي سحابة سكنوا إلى روح تحت ظلها، فجاءتهم

الصيحة فهدموا لها، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مؤنثة الألفاظ في العبارة عن العذاب الذي أهلكوا

به، غلب التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات، فلذلك جاء في

قصة شعيب M وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ L".^(٢)

(١) الغرناطي، ابن الزبير، مَلَاك التَّأْوِيل، ٢: ٥٢٣.

(٢) الإسكافي، الخطيب، درّة التنزيل وعرّة التأويل، ٢٢٤-٢٢٥.

وأما أبو البركات ابن الأنباري في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، فقد ذهب إلى أن حذف التاء من الفعل (أخذ) في الآية الأولى يرجع إلى ثلاثة أسباب هي، الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به وهو (الذين ظلموا)، وتأنيث الصيحة تأنيث غير حقيقي، أما السبب الثالث أنه محمول على المعنى؛ لأن الصيحة في معنى الصياح، كقوله تعالى: $M = > ? @$ LA [البقرة: ٢٧٥] ولم يقل (جاءته)، لأن (موعظة) في معنى الوعظ، والشواهد على الحمل على المعنى كثيرة جداً. (١)

ويوجه السمين الحلبي الآية الأولى [هود: ٦٧] في تفسيره، مؤكداً ما ذهب إليه ابن الأنباري، بقوله: إن حذف تاء التأنيث من الفعل أخذ إما لكون المؤنث مجازياً أو للفصل بالمفعول، أو لأن الصيحة بمعنى الصياح، والصيحة: فعلة تدل على المرة من الصياح، وهو الصوت الشديد، صاح تصيح صياحاً، أي: صوت بقوة (٢).

ويؤيد فخر الدين الرازي في هذا التفسير كل من أبي البركات الأنباري والسمين الحلبي، إذ إن الفخر الرازي يرى في تفسير تذكير الفعل (أخذ) في موطن، وتأنيثه في موطن آخر، مبدأ الجمع بين الحكم النحوي والسر البياني، قوله: "إن الله جل شأنه يقول: $n m l M$ LS r qp o [هود: ٦٧]، ولم يقل جل شأنه (أخذت) لأن الصيحة محمولة على الصياح، وأيضاً فصل بين الفعل والاسم المؤنث بفواصل، فكان الفاصل كالعوض من تاء التأنيث، وقد سبق لها نظائر، أما في قوله تعالى: M وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَثْمِينَ L [هود: ٩٤]، فذكر الله عز وجل الصيحة، وهي صيحة جبريل عليه

(١) انظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، جزء ٢، ص ٢٠.
(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤: ١١١.

السلام^(١). أو صوته كما هي في قوله تعالى: M / L O ^(٢) [الحجر: ٧٣]،

وفي قوله سبحانه: M فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ عُثَاءً فَبَعَدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ L ^(٣)
[المؤمنون: ٤١].

أمّا فاضل السامرائي، فقد راعى السياق القرآني في إجابته عن سبب تذكير الفعل (أخذ) في موضع وتأنيثه في موضع آخر مع الفاعل المشترك بينهما، بقوله:

أ- إنَّ التعقيب على قوم صالح وعقابهم أشد مما ذكره الله تعالى في قوم شعيب، فجاء في

عقوبتهم بلفظ التذكير، للدلالة على قوة الأمر وشدته، فقال الله تعالى: m l M

L p o n [هود: ٦٧]، فناسب التذكير قوة صالح، لأنّ المذكر أقوى من

المؤنث.

ب- إن قصة قوم شعيب في سورة هود أطول من قصة صالح في السورة نفسها فقد وردت

قصة قوم شعيب في سورة هود في اثنتي عشرة آية من الآية ٨٤ إلى ٩٥، وأمّا قصة قوم

صالح فقد وردت فيها ثماني آيات من الآية ٦١-٦٨ فجاءت كلمة (أخذت) أطول من

(أخذ) في سورة هود فناسبت الكلمة الطويلة طول القصة.

ج- وردت كلمة (العذاب) في قوم صالح في القرآن الكريم أكثر مما وردت في مدين، فإنّها

وردت في قوم صالح سبع مرات، ووردت في أهل مدين مرة واحدة، أضف إلى أنّ من

معاني (الصيحة) في اللغة (العذاب)، فذكر الله عزّ وجلّ الصيحة في قوم صالح إشارة إلى

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، المجلد التاسع، ١٨: ١٨.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥: ٤٥٠.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٦: ٣٧٥.

معنى العذاب^(١)، ومناسبة لذكره الذي تكرر فيهم، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى قوم شعيب أهل مدين، فجاء الله تعالى بالفعل على لفظ الصيحة، وهو التأنيث.

د- إن الله عزّ وجلّ عبّر عن عذاب قوم صالح بالخزي في سورة هود: ٦٧، فقال X M

hg f d c b a ` _ ^] \ [Z Y

i j L، والخزي مذكر فناسب التذكير في قوم صالح^(٢).

المثال الحادي عشر:

قال الله عز وجلّ: DM E F HG I LJ [الأنبياء: ٤٧] وقال

سبحانه: M { Z Y | } ~ مِنْ خَرَدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ L [لقمان: ١٦].

أتى القرآن الكريم بالفعل (كان) مذكراً في الآية الأولى، ومؤنثاً في الآية الثانية، مع المسند إليه المشترك بينهما (متقال)، وهذا ما أثار تساؤل السمين الحلبي بقوله: لم لحقت فعل (تأ) تاء التأنيث في سورة لقمان؟، وفسر ذلك بأنه قيل لإضافته إلى مؤنث؛ لأنه بمعنى زنة حبة^(٣).

أمّا في تفسير قوله تعالى: DM E F HG I LJ فقام بتقديرها، أنها:

وإن كان العمل متقال حبة من خردل^(٤).

(١) لسان العرب، مادة ص ي ح.

(٢) السامرائي، فاضل صالح، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، القاهرة، مكتبة التابعين، ٢٠٠٨، ص ٩٤-٩٧.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ٥: ٣٨٨.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون، ٥: ٩٠.

وكان رأي الفخر الرازي مؤيداً لرأي السمين الحلبي في تردد الفعل (كان) بين التذكير والتأنيث في هاتين الآيتين، قوله: "وتأنيثها (الفعل تك) لإضافة المثنى إلى الحبة، كقول الشاعر^(١):

وتشرقَ بالقول الذي قد أذعتُه كما شرقتُ صدرُ القنّاةِ من الدّم

أو لأنّ المراد به الحسنة أو السيئة، وتأنيثها مع أن فاعله مذكر لأنّ فاعله اكتسب التأنيث من المضاف إليه كقول الأعشى كما شرقت في البيت السابق^(٢).

المثال الثاني عشر:

قال الله تعالى: M كَذَّبَ أَصْحَابُ L [الشعراء: ١٧٦]، وقال سبحانه:

M [الحجر: ٨٠]، وقال عزّ وجلّ: M كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ

وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ لُوَطِ (١٣) وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمِ تُبَيْعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ

وَعِيدٌ [ق: ١٢].

ذكر الله تعالى الفعل (كذب) في الآية الأولى والثانية، وأنه في الآية الثالثة فقال الله

تعالى: كذبت، وكان المسند إليه في الآيتين الأولى والثانية كلمة (أصحاب)، وفي الآية الثالثة

(قوم نوح وأصحاب الرس وثمود).

يرى القونوي أن المراد من قوله تعالى: M [الحجر: ٨٠]

[٨٠]: أي أن قوم ثمود كذبوا صالحاً، ومن كذب واحداً من الرسل فكأنما كذب الجميع لاتفاق

(١) ديوان الأعشى، ١٨٤.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١١، ٢٢: ٥٣. وانظر كذلك م ١٣، ٢٥: ١٣٠.

كلماتهم على التوحيد والمنع عن الشرك ودعوة الحق، فجعل اتحاد المكذب فيه بمنزلة اتحاد المكذب، وإنما قال: (فكأنما كذب الجميع) لأن كل كفرة لم يواجهوا جميع المرسلين بالتكذيب حقيقة، فيكون مجازاً في الإيقاع حيث أوقع على الجميع ما أوقع على الواحد^(١).

يرى سيد قطب أن قوله تعالى: **M كَذَّبَ أَصْحَابُ** [الشعراء: ١٧٦] جاء

في قصة شعيب في مساق العبرة كبقية القصص في هذه السورة. وأصحاب الأيكة هم -غالباً- أهل مدين. والأيكة الشجر الكثيف الملتف. ويبدو أن مدين كانت تجاورها هذه الغيضة الوريقة من الأشجار. وقد بدأ بهم شعيب بما بدأ به كل رسول قومه من أصل العقيدة والتعفف عن الأجر، ثم أخذ يواجههم بما هو من خاصة شأنهم، ثم انتهى منهم بالتكذيب والإعراض، فأنزل الله عليهم العقاب^(٢).

وفي قوله تعالى: **M كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ** [ق: ١٢] يرى القونوي أن الله ذكر المكذبين

للمرسلة والحشر بالكلية تذكيراً لهم بحالهم ووبالهم وأنذرهم بإهلاكهم واستئصالهم، وتسليلاً للرسول - صلى الله عليه وسلم - وتنبية بأن حاله كحال من تقدمه من الرسل، كُذِّبُوا وصبروا فأهلك الله مكذبيهم ونصرهم، ثم يبين أن المكذب لرسول واحد مكذب لكل رسول^(٣).

وأما الفخر الرازي فيرى المراد من قوله عز وجل: **M كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ** [ق: ١٢] أي قبل

كفار قريش، وهو تسلياً لرسول الله عليه السلام فظهر ارتباطه بما قبله من الأقوام، وتكذيب واحد من الرسل مثل تكذيب جميع الرسل^(٤).

(١) حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ١١: ١٩١.

(٢) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٥: ٢٦١٥.

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ١٨: ١٦٨-١٦٩.

(٤) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٤، ٢٨: ١٣٨-١٣٩.

أما ما يراه سيد قطب في قوله تعالى: M كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ L

﴿لُوطٍ﴾ ١٣ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَعٍّ كُلٌّ كَذَّبَ الرَّسْلَ فَحَقَّ وَعِيدِ L [ق: ١٢] أَنْ اللَّهُ عَزَّ

وجل عالج قضية البعث في المقطع الأول في سورة ق، وإنكار المشركين له، وعجبهم من ذكره والقول به، ثم عرض صفحات من كتاب الكون تنطق بمآل المكذبين الذين ماروا كما يماري هؤلاء المشركون في قضية البعث، وكذبوا كما يكذبون بالرسول، فحق عليهم وعيد الله الذي لا مفر منه ولا محيد، وواضح أن الغرض من هذه الإشارة السريعة ليس تفصيل أمر هذه الأقوام - قوم نوح، وأصحاب الرس^(١) وقوم ثمود، وقوم عاد، وفرعون، وإخوان لوط، وأصحاب الأيكة^(٢)، وقوم تُبع^(٣) - ولكنه إيقاع على القلوب بمصارع الغابرين. حين كذبوا الرسول. والذي يلفت النظر هو النص على أن كلاً منهم كَذَّبَ الرسل "كل كذب الرسل فحق وعيد" وهي لفظة مقصودة لتقرير وحدة العقيدة، ووحدة الرسالة. فكل من كذب رسولاً فقد كذب بالرسول أجمعين؛ لأنه كذب بالرسالة الواحدة التي جاء بها الرسل أجمعون^(٤).

والملاحظ أنه في قوله عز وجل: M W X Y Z L [الحجر: ٨٠]

قد كَذَّبَ قوم ثمود واحداً من الرسل وهو سيدنا صالح عليه السلام، وفي قوله سبحانه: M X Y Z L قد كَذَّبَ أصحاب الأيكة واحداً من الرسل وهو سيدنا شعيب عليه السلام، فكان التكذيب والإعراض في الآيتين لرسول واحد من قومه الذين جاء لهدايتهم، وهذا يدلُّ على القلة فجاء الله عزَّ وجل بالفعل (كذَّب) مذكراً، بينما في قوله جلَّ شأنه:

(١) الرس: البئر: المطوية غير المبنية.

(٢) الأيكة: الشجر الملتف الكثيف، وأصحاب الأيكة هم - في الغالب - قوم شعيب.

(٣) تُبع: لقب لملوك حمير باليمن.

(٤) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٦: ٣٣٦١.

M كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَشَمُودٌ ۖ لُوطِ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ

تَبِعَ كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ L [ق: ١٢] كان التكذيب والإعراض من جميع هذه الأقوام للرسول، فكل منهم كذب الرسول الذي جاء لهديتهم، وهذا يدلُّ على الكثرة، فجاء الله جلَّ شأنه بالفعل مؤثِّماً (كذبت) للدلالة على الكثرة.

المثال الثالث عشر:

قال تعالى: M ! " # \$ % & ' () * + , - . /

s r q p o n M L 2 1 O [الروم: ٣٣]، وقال عزَّ وجلَّ:

{ ~ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضِرٍّ مَسَّهٖ كَذٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِيْنَ | { z y x w v u t

مَا ٢ يَعْمَلُونَ L [يونس: ١٢]، وقال سبحانه: M - . / 3 2 1 O 4

9 8 7 6 5 : < = > ? @ BA C L [الزمر: ٤٩]، وقال

جلَّ شأنه: M ! " # \$ % & ' () * + , - . / 2 1 O

L 8 7 6 5 4 [يونس: ٢١].

جاء الله تعالى بالفعل (مسَّ) مرةً بالتنكير كما في الآية الأولى، والثانية، والثالثة ومرةً

بالتأنيث كالأية الرابعة مع الفاعل كلمة ضراء.

يرى القنوي في قوله تعالى: M ! " # \$ [الروم: ٣٣] أنه لما بين الله

التوحيد بالدليل وبالمثل، بين أن لهم حالة يعرفون بها وإن كانوا ينكرونها في وقت، وهي حالة

الشدة من أهوال وأمراض، فإنه عند انقطاع رجائه عن الكل يرجع إلى الله، ويجد نفسه محتاجاً إلى شيء ليس كهذه الأشياء طالبة به النجاة ثم إذا خلصناه يشرك بربه ويقول تخلصت بسبب اتصال الكوكب الفلاني بفلان، وبسبب الصنم الفلاني، فإنه شرك خفي^(١).

ويبين أبو حيان الأندلسي المراد بالضرّ في قوله تعالى: M ! " # \$ L

[الروم: ٣٣]: أي الفقر أو مرض أو قحط^(٢). كما يبينها القونوي على أنها أيضاً: الشدة نحو قحط ومرض ونحوهما^(٣).

ويبين سيد قطب في قوله تعالى: M ! " # \$ L [الروم: ٣٣] صورة النفس

البشرية التي لا تسير على نهج واضح وثابت، صورة لها وهي تتأرجح بين الانفعالات الطارئة، مع الأحداث والتيارات. فعند مس الضر يذكر الناس ربهم، ويلجأون إلى القوة التي لا عاصم إلا إياها، ولا نجاة إلا بالإجابة إليها. حتى إذا انكشفت الغمة، وانفجرت الشدة، وأذاقهم الله رحمة منه: M . / O 1 2 L .. وهو الفريق الذي لا يستند إلى عقيدة صحيحة تهديه إلى نهج مستقيم، ذلك أنّ الرخاء ينسيهم الشدة التي ردتهم إليه، فيقودهم إلى الكفر بما آتاهم الله من الهدى وما آتاهم من الرحمة، بدلاً من الشكر والاستقامة على الإجابة^(٤)، فأراد سيد قطب بالضر الغم والهم وهذا يفسر كون الفاعل مذكراً مناسباً لفعله.

ويرى الفخر الرازي المقصود بآية [يونس: ١٢] أن الإنسان قليل الصبر عند نزول البلاء، قليل الشكر عند وجدان النعماء والآلاء، فإذا مسّه الضر (البلاء) أقبل على التضرع والدعاء

(١) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ١٥: ١٤١.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ١٦٨.

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ١٥: ١٤١.

(٤) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٥: ٢٧٧٠.

مضطجعاً أو قائماً أو قاعداً، مجتهداً في ذلك الدعاء طالباً من الله تعالى إزالة تلك المحنة، وتبديلها بالنعمة والمحنة، فإذا كشف تعالى عنه ذلك بالعافية أعرض عن الشكر، وذلك يدل على ضعف طبيعة الإنسان وشدة استيلاء الغفلة والشهوة عليه. وبيان أنه لو أنزل الله تعالى العذاب على العبد في الدنيا لهلك ولقضي عليه فإنه يتضرع إلى الله تعالى في إزالته عنه ودفعه عنه^(١).

أما في قوله تعالى: $L r q p o n M$ [يونس: ١٢] يرى سيد قطب أنها

صورة تكشف طبيعة الإنسان الذي يستعجل الشر وهو يشفق من مس الضر، فإذا كشف عنه عاد إلى ما كان فيه فالإنسان يظل مدفوعاً مع تيار الحياة، يخطئ ويذنب، ويطغى ويسرف، والظروف مواتيية، والصحة موفورة، ثم يمسه الضرّ فإذا هو جزوع هلوع، وإذا هو كثير الدعاء، عريض الرجاء، ضيق بالشدة مستعجل للرخاء، فإذا استجيب الدعاء وكشف الضر انطلق لا يعقب ولا يفكر ولا يتدبر انطلق إلى ما كان فيه من قبل من اندفاع واستهتار^(٢).

ويرى الفخر الرازي في آية [الزمر: ٤٩] هذه مناقضة الكفار وتعكيسهم في التسبب بمعنى

أنهم يشمئزون عن ذكر الله وحده ويستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مسهم ضر دعوا من أشمأزوا من ذكره دون من استبشروا بذكره^(٣).

وفي قوله تعالى: $M - . / O 1 L$ [الزمر: ٤٩] يبين سيد قطب أن الضر

يسقط عن الفطرة ركام الأهواء والشهوات، ويعريها من العوامل المصطنعة التي تحجب عنها الحق الكامن فيها وفي ضمير هذا الوجود، فعندئذ ترى الله وتعرفه وتتجه إليه وحده. حتى إذا مرت الشدة وجاء الرخاء، نسي هذا الإنسان ما قاله في الضراء، وانحرفت فطرته بتأثير

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٧: ٤١.

(٢) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٣: ١٧٦٩.

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٦: ٢٥٠.

الأهواء. وقال عن النعمة والرزقة والفضل: "إنما أوتيته على علم". قالها قارون، وقالها كل مخدوع بعلم أو صفة أو حيلة يعطل بها ما انفق له من مال أو سلطان غافلاً عن مصدر النعمة، وواهب العلم والقدرة، ومسبب الأسباب، ومقدر الأرزاق، بل هي فتنة للامتحان إن كان سيشكر أو سيكفر، وإن كان سيصلح بها أم سيفسد^(١).

أما في قوله تعالى: %M & ' (ل [يونس: ٢١]: يقول الفخر الرازي أنه رويَ

أن الله تعالى سلط القحط على أهل مكة سبع سنين ثم رحمهم، وأنزل الأمطار النافعة على أراضيتهم، ثم إنهم أضافوا تلك المنافع الجليلة إلى الأصنام وإلى الأنواء، وعلى التقديرين فهو مقابلة للنعمة بالكفران. فقوله: (وإذ أذقنا الناس رحمة) المراد من تلك الأمطار النافعة، وقوله:

L - , + *) M (' & %M المراد منه ذلك القحط الشديد، وقوله:

المراد منه إضافتهم تلك المنافع الجليلة إلى الأنواء والكواكب أو إلى الأصنام، واعلم أن الله تعالى ذكر هذا المعنى بعينه فيما تقدم من هذه السورة، وهو قوله تعالى p on M

{ ~ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضَرِّ مَسَّهُ } | { z y x w v u t s r q

كَذَلِكَ زَيْنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا © يَعْمَلُونَ [يونس: ١٢] إلا أنه تعالى زاد في هذه الآية التي

نحن في تفسيرها دقيقة أخرى ما ذكرها في تلك الآية، وتلك الدقيقة هي أنهم يمكرون عند وجدان الرحمة، ويطلبون الغوائل، وفي الآية المتقدمة ما كانت هذه الدقيقة مذكورة، فثبت بما ذكرنا أن عادة هؤلاء الأقوام العناد والمكر وطلب الغوائل، والمراد في قوله تعالى: (قل الله أسرع مكرًا) كالبينة على أنه تعالى يزيل عنهم تلك النعم، ويجعلهم منقادين للرسول مطيعين له،

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٥: ٣٠٥٦.

تاركين لهذه الاعتراضات الفاسدة، فلما قابل هؤلاء الكفار نعمة الله بالمكر، قابلهم الله بمكر أشد من ذلك من عذاب في الآخرة وفضيحة وخزي في الدنيا^(١)، وقد يكون هذا ما زاد أيضاً على قوله تعالى: M ! " # \$ % & ' L [الروم: ٣٣] وعلى قوله جلّ شأنه: M - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 [الزمر: ٤٩]، ويمكن أن يكون هذا السبب في

تأنيث الفعل مسّ في قوله تعالى: M ! " # \$ % & ' () * + , - / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 [يونس: ٢١] عن دون الآيات السابقة لتمييزها بالمعنى عنهم.

أمّا في قوله عزّ وجلّ: M ! " # \$ % & ' () [يونس: ٢١] يقول سيد قطب: "كذلك صنع قوم فرعون مع موسى. فكلما أخذوا بعذاب استغاثوا به ووعدوا بالعدول عما هم فيه. فإذا ذاقوا الرحمة مكروا في آيات الله وأولوها على غير وجهها، وقالوا: إنما رفع عنا الرجز بسبب كذا وكذا.. وكذلك صغت قريش وقد أجدبت وخافت الهلاك، فجاءت محمداً تناشده الرحم أن يدعو الله فدعاه فاستجاب له بالسقيا، ثم مكرت قريش بآية وظلت فيما هي فيه! وهي ظاهرة مطردة في الإنسان ما لم يعصمه الإيمان. فانه أقدر على التدبير وإبطال ما يمكرون^(٢).

وأرى أنّ كلمة الضر في الآيات الثلاث الأولى كانت تعني الضر بشكل عام، وهي هنا اسم لكل ما يحصل منه الضرر والشدة والغم والهم والضيق. أما كلمة (ضراء) في الآية الرابعة

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٩، ١٧: ٥٢.

(٢) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٣: ١٧٧٣.

فهي كلمة تدل على معنى خاص غير عام أي الحالة الشديدة والحياة الصعبة التي أصابتهم في سنوات الشدة، وهذه إشارة إلى حالة صعبة عانوا منها فعلاً في حياتهم القاسية.

المثال الرابع عشر:

قال عزّ وجلّ: M أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي َ L [الزمر: ١٩]

وقال سبحانه: M p o q r s t u v L [الزمر: ٧١].

جاء الله سبحانه جلّ شأنه بالفعل حقّ، مرةً بالتذكير في أول سورة الزمر، ومرةً بالتأنيث

في آخر سورة الزمر، والفاعل مشترك. وهو: (كلمة العذاب).

ويرى الفخر الرازي أن المراد "بكلمة العذاب" في قوله تعالى: M أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ

أَلْعَذَابِ َ L [الزمر: ١٩] أي الحكم بالعذاب. وللدلالة على أنّ من حق عليه العذاب كمن وقع فيه

حيث جعل المحكوم عليه بالنار كائناً فيها فقيلاً من في النار، فمن حكم عليه بالعذاب كالواقع فيه،

والله تعالى وحده هو الذي يقدر أن ينقذ الداخل في النار ويخلصه مما هو فيه من استحقاق

العذاب^(١).

ويقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: M أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ

في َ L [الزمر: ١٩] إنّ في هذه الآية استعارة لا يعرفها إلا فرسان البيان وهي الاستعارة

التمثيلية المكنية لأنه زل ما دل عليه قوله: (أفمن حق عليه كلمة العذاب) من استحقاقهم العذاب

وهم في الدنيا منزلة دخلوهم النار في الآخرة حتى يترتب عليه تنزيل بذل محمد عليه السلام

جهده في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار الذي هو من ملائمتهم دخلوهم النار^(٢).

(١) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٦: ٢٢٩.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٣، ٢٦: ٢٢٦.

ووضح الفخر الرازي المراد من "كلمة العذاب" في قوله تعالى: q p o M

العذاب، وهو حكم باستحقاق العذاب على الكفرة بالشقاوة أي باختيارهم الجزئي فلا خير لكونهم كافرين ولكفرهم بصرف الإرادة إلى الكفر^(١) فحقت عليهم كلمة العذاب.

يرى أبو حيان الأندلسي أن المراد بحقت في قوله تعالى: t s r q M

ويمكن تفسير هذا التحول بين التذكير والتأنيث من ناحية السر البياني، بالعودة إلى تفسير سيد قطب، في توضيح المراد من قوله سبحانه: M أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ L

[الزمر: ١٩] من خلال السياق القرآني، فيقول: يبدأ الله بتوجيه الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى إعلان كلمة التوحيد الخالصة وإعلان خوفه - وهو النبي المرسل - من عاقبة الانحراف عنها، وإعلان تصميمه على منهجه وطريقه، وتركهم هم إلى منهجهم وطريقهم، وبيان عاقبة هذا الطريق وذلك، يوم يكون الحساب، وذلك بعرض الله مشهد الخسران المبين للكافرين، ويقابله بمشهد الناجين، الذين خافوا مصير الخاسرين وقبل أن يعرض مشهد هؤلاء في نعيمهم في الآخرة يقرر أن عبدة الطاغوت قد وصلوا فعلاً إلى النار. وأن أحداً لا يملك أن ينقذهم من هذه النار: "أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار؟"، والخطاب لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإذا كان هو لا يملك إنقاذهم من النار التي هم فيها فمن

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٤، ٢٧: ١٩.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٧: ٤٢٤.

يملكها إذن سواه؟، وأمام مشهد هؤلاء في النار - وكأنهم فعلاً الآن. ما دام قد حق عليهم

العذاب - يعرض مشهد الذين اتقوا ربهم وخافوا ما خوفهم الله: M ﴿١﴾ ۚ أَنْتَقُوا رَبَّهُمْ هُمْ عُرِفُوا

مِنْ فَوْقَهَا عُرِفُوا مَبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِعَادَ L [الزمر: ٢٠]، فقد عاش

المسلمون الذين تلقوا هذا القرآن أول مرة. عاشوا هذه المشاهد فعلاً وواقعاً فلم تكن في

نفوسهم وعداً أو وعيداً يتلقونها من مستقبل بعيد. إنما كان هذا وذلك واقعاً تشهد قلوبهم

وتحسه وتراه. وتتأثر وترتعش وتستجيب لمرآه. ومن ثم تحولت نفوسهم ذلك التحول؛

وتكيفت حياتهم على هذه الأرض بذلك الواقع الأخروي، الذي كانوا يعيشونه ويحيون به وهم

بعد في الحياة! وهكذا ينبغي أن يتلقى المسلم وعد الله^(١).

أمّا تفسير سيد قطب في قوله تعالى: M ﴿١﴾ ut sr q po

L V [الزمر: ٧١] "أنّ موقف الكفار هنا موقف إزعان وتسليم لدخول أبواب جهنم

خالدين فيها"^(٢).

ونقول هنا مثل ما قلته في الفقرة السابقة من أن (أفمن حق عليه كلمة العذاب) حديث

عن أمر مقرر، ولذلك كان الفعل مذكراً. أما في الآية الأخرى كان الحديث عن كلمة العذاب

نفسها، ولذلك كان الفعل معها مؤنثاً.

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٥: ٣٠٤٥-٣٠٤٦.

(٢) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٥: ٣٠٦٢.

المثال الخامس عشر:

قال تعالى: M وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ L
[الشورى: ٣٠]، وقال سبحانه: M أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُّصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ
عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ عَلَىٰ عَالَمٍ شَيْءٍ قَدِيرٌ L [آل عمران: ١٦٥]، وقال عزّ وجلّ: q M
{ ~ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا L [النساء: ٧٢].

ذكر الله تعالى الفعل (أصاب) في الآية الأولى، وأنته في الآية الثانية والثالثة، فقال الله
تعالى: (أصابت)، مع أن الفاعل المشترك في الآيات كلها واحد، وهو (مصيبته). يرى القونوي
أنّ المراد بالمصيبة في قوله تعالى: M وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ L [الشورى: ٣٠] هي:
الأحوال المكروهة نحو الآلام والأسقام والقحط والغرق والصواعق وأشباهاها، ويشترك فيها
الزندق والصدّيق، ممن يفهم منهم ويعقل، والذي أصابهم من هذه المصائب وقع بما كسبت
أيديهم^(١)، ويرى الفخر الرازي المراد من المصيبة هنا: على أنها مرض، وآفة، أو جذب^(٢)،
ويرى السمين الحلبي أنّ المراد منها: هي الرزايا والمصائب في الدنيا، وقال الحسن: "من
مصيبته"، أي حد من حدود الله^(٣).

ويبين أبو حيان الأندلسي المراد من المصيبة في قوله: M U L W V [النساء:

٧٢]: هي الهزيمة، ويقول: سُميت بذلك لما يلحق الإنسان من العتب بتولية الأدبار، وعدم
الثبات، ومن العرب من يختار الموت على الهزيمة^(٤).

(١) انظر: حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ١٧: ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٤، ٢٧: ١٤٨.

(٣) السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٦: ٨٢.

(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ٣٠٣.

ويوضح الفخر الرازي المراد من قوله تعالى: **M** **أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً** ل [آل

عمران: ١٦٥] أنها واقعة أحد، وفي قوله: (قد أصبتم مثلها) قولان: الأول: وهو قول الأكثرين أن معناه قد أصبتم يوم بدر، وذلك لأنّ المشركين قتلوا من المسلمين يوم أحد سبعين، وقتل المسلمون منهم يوم بدر سبعين وأسروا سبعين، والثاني: أن المسلمين هزموا الكفار يوم بدر، وهزموهم أيضاً في الأول يوم أحد، ثم لما عصوا الله ورسوله هزمهم المشركون، فانهزام المشركين حصل مرتين، وانهزام المسلمين حصل مرة واحدة، فهنا تنبيه على أن أمور وأحوال الدنيا لا تبقى على نهج واحد، فلما هزمتوهم مرتين فأبى استبعاد في أن يهزموكم مرة واحدة، أي إذ أصبتم منهم مثلي هذه الواقعة، فكيف تستبعدون هذه الواقعة^(١)؟

وفي مخاطبة الله عسكر رسوله - صلى الله عليه وسلم - المؤمنين منهم والمنافقين^(٢)،

يقول سبحانه: **M** { z y x w v u t s r q } | { ~ أ ك ن مَعَهُم }

شَهِيداً ل [النساء: ٧٢] فالمصيبة هنا الشهادة كما يراها سيد قطب في قوله: "من يبطل نفسه عن الجهاد في سبيل، ومن يبطل غيره. ثم يحسبها غنيمة إذا لم يخرج فسلم على حين أصابت المسلمين مصيبة (الشهادة)! كما يعدها خسارة إذ لم يخرج فغنم المسلمون، لأنه لم يكن له سهم في الغنيمة! وبذلك يشتري الدنيا بالآخرة^(٣)!".

والملاحظ أن الحمل على المعنى كان مسوغاً قوياً لتذكير الفعل (أصاب)، وتأنيثه في آيات

هذا المثال، فالله ذكرّ الفعل (أصاب) في قوله تعالى: **M** **وَمَا أَصَبَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ** ل

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ٥، ٩: ٦٦. وانظر كذلك حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٦: ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ٧: ٢٢٤.

(٣) قطب، سيد، في ظلال القرآن، ٢: ٧٠٢.

[الشورى: ٣٠] لأن معنى مصيبة هنا كما أجمع عليها المفسرون هي: الأمور والأحوال المكروهة، والرزايا، والمصائب في الدنيا نحو القحط، والغرق، والصواعق، والمرض، وأشباهها، وهذا على عكس تأنيث الفعل (أصاب) في قوله تعالى: $LW \vee \quad uM$

[النساء: ٧٢] لأن معنى مصيبة هنا هي الهزيمة وفق رأي المنافقين المتخلفين عن الجهاد في سبيل الله لأن الهزيمة لديهم هي الشهادة في سبيل الله في الدنيا، وعلى تأنيث الفعل (أصاب) في قوله تعالى: (أولما أصابتكم مصيبة)، لأن معنى المصيبة هنا: هي هزيمة وقعة أحد.

المثال السادس عشر:

قال الله عزّ وجل: $S M \quad t \quad u \quad v \quad w \quad x \quad y \quad z \quad \{ \} \sim \text{إِنَّا}$

بُرءُوا مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا © وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ۗ $\mu \quad \eta$ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ L [الممتحنة: ٤] وقال سبحانه: $M \quad ! \quad \# \quad \$ \quad \% \quad \& \quad ' \quad (\quad * \quad + \quad ; \quad . \quad / \quad 0 \quad 1 \quad 2 \quad 3 \quad 4 \quad L$ [الممتحنة: ٦]، وقال تعالى:

$M \quad L$ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا L [الأحزاب: ٢١].

أتى الله سبحانه جلّ شأنه بالفعل (كان) مؤنثاً في الآية الأولى، ومذكراً في الآية الثانية، والثالثة، مع المسند إليه المشترك بينهما (أسوة)، علماً أن الحكم النحويّ يجيز ثبات أو حذف تاء التأنيث في الفعل كلما طال الكلام وكثُر الفصل، والحذف أحسن، كما هو في الآيات السابقة.

والملاحظ أنه مما حَسَّنَ التذكير في الآية الثانية والثالثة لكثرة الفواصل بين كان واسمها بالمقارنة مع الآية الأولى، فقد فصل في الآية الأولى بالجار والمجرور (لكم) فقط، وأمَّا الآية الثانية والثالثة فقد فصل بينهما إضافة إلى الجار والمجرور (لكم) بمجرورين آخرين، هما في الآية الثانية (فيهم)، وفي الآية الثالثة (في رسول الله)، فَحَسَّنَ التذكير.

أمَّا السر البياني في ورود الفعل (كان) مؤنثاً في موطن، ومذكراً في موطن آخر في الآيات السابقة هو ما وضحه الفخر الرازي من المراد بالأسوة على أنها الأسوة الحسنة، أي خصلة وقدوة حسنة محمودة يجب أن يقتدى به، ألا وهو سيدنا إبراهيم عليه السلام^(١).

وقد أفاد فاضل السامرائي من هذه الملاحظة، ووجه تذكير الفعل وتأنيثه مع كلمة (أسوة) بقوله: إنَّ الأسوة تطلق على الخصلة التي من حقها أن يؤسى بها ويُقتدى بها، وتُطلق على الشخص المؤتسى به، والراجع في الآية الأولى أنه أُريد بها الخصلة بدليل أنه ذكرها وبيّنها فقال الله تعالى: M | } ~ إِنَّا بُرءُؤُكُمْ وَإِنَّا بِمَا عَمِلْتُمْ فَاعِلُونَ. ولأنَّ الاستثناء الآتي عليها أظهر، فقال عز وجل:

¶ μM د لِأَيِّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ۗ وَهَذَا مَا يَرْجَحُ إِرَادَةَ الْخَصْلَةِ، فلما كانت الأسوة ههنا بمعنى المؤنث أنثها الله تعالى، بدليل أنه ذَكَرَ الأشخاص، ولم يُذَكَّرِ الْخَصْلَةَ، فلما كانت الأولى بمعنى المؤنث أنث الفعل^(٢).

وأمَّا في الآية الثانية والثالثة فإنَّ الله يتحدث عن الشخص المؤتسى به وهو سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام.

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، م ١٥، ٢٩: ٢٦٠-٢٦٢.

(٢) السامرائي، فاضل، أسئلة بيانية في القرآن الكريم، ١٨٤-١٨٥.

المثال السابع عشر:

قال تعالى: M وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا L [الممتحنة: ٤] وقال سبحانه:

M] ا ^ _ ` [آل عمران: ١١٨].

ويمكن تفسير السبب في تذكير الفعل (بدا)، وتأتيه في الآيتين على ما يقول أبو حيان

الأندلسي في تفسيره، لقول الله تعالى: (قد بدت البغضاء). "أنّ عبد الله قرأ (قد بدا)؛ لأنّ الفاعل

(البغضاء) مؤنث مجازاً، (يجوز تذكير فعله وتأتيه)، أو على معنى البُغض^(١).

وأما السمين الحلبي، فيرى أنّ عبد الله قرأ (بدا) من غير تاء كما في قوله عزّ وجلّ:

M وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ L، وبينما هي في سورة آل عمران (قد بدت البغضاء)؛

لأنّ الفاعل (البغضاء) مؤنث مجازي، ولأنّها في معنى البُغض. والبغضاء مصدرٌ كالسَّراءِ

والضَّرَّاءِ. يقال منه: بَغَضَ الرجلُ فهو بَغِيضٌ كَطَرُفٍ فهو ظَرِيفٌ^(٢).

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٣: ٤٢.

(٢) السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٢: ١٥٩.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد هذه الجولة الواسعة مع آيات الله عز وجل المتشابهة لفظا تقريبا ولكن فيها بعض التغير في تأنيث الفعل وتذكيره أحيانا، أود أن أسجل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، وهي:

- القرآن الكريم كل كلمة فيه تقصد بلفظها وصيغتها في مكانها سواء في التذكير أو التأنيث أو التقديم أو التأخير أو التعريف والتكثير إلخ، وعندما يلاحظ القارئ شيئا من هذا ينبغي أن يسأل: ما الحكمة في هذا الأمر ليصل إلى بعض حقائق البيان القرآني وأسرارها؟
- إن أقوال العلماء ومحاولاتهم تفسير هذه الآيات التي وردت فيها أمثلة التذكير والتأنيث مع الفاعل المشترك دليل على إيمانهم القاطع، العملي، أن القرآن الكريم لا ترادف فيه، وأن كل كلمة يجب أن تدرس وفق الصيغة التي وردت عليها في كتاب الله العزيز.
- إن مفهوم التحول النحوي الذي اهتمت به الدراسات اللغوية الحديثة ينطبق كثيرا على الشواهد اللغوية من اختلاف اللهجات العربية، واختلاف النحاة حول بعض الشواهد النحوية، ولذلك قال بعضهم إن التحول النحوي هو تحول شكلي لا علاقة له بالمضمون أو المعنى، على أن الذين قالوا بذلك جعلوا مسافة ضيقة لإمكانية دلالة التحول على المعنى ولكن هذه الدراسة بينت أن القرآن الكريم ذكر أمثلة للتحول النحوي بين التذكير والتأنيث، وكان لكل مثل على ذلك دلالاته الواضحة ومعناه المقصود، وقد اهتمت هذه الدراسة ببيان هذه الدلالة إيمانا من الباحثة بأن كل نص في القرآن الكريم مهما كان التغيير فيه قليلا فإن له دلالاته التي لا شك فيها.

• تدل هذه الدراسة على أن القرآن الكريم يواكب التطورات اللغوية في مسارها التاريخي، فكل ظاهرة لغوية ناقشها العلماء السابقون أو العلماء المحدثون تجد لها ظلالات في لغة القرآن الكريم عندما تدرس دراسة واعية متعمقة، فمثلا اهتم العرب بالشعر والإيقاع والأوزان، وان لم يعرفوها الا متأخرين عند الخليل بن أحمد، فجاء القرآن الكريم بإيقاع آياته، وفواصله ولغته البيانية الساحرة يمثل ما كانوا عليه ويزيد على ذلك بالبيان الساحر الذي لا يزال الناس يدرسونه ويكتشفون ظواهره جيلا بعد جيل، وكذلك هذه الملاحظات اللغوية مثل ما سميناه بالتحول النحوي، أو اختلاف اللهجات أو تنوع القراءات، تجد لها في السياق القرآني حضورا دقيقا يشهد على أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، ولكنه تحداهم أن يأتوا بمثله.

• تدل هذه الدراسة على أن التحول النحوي، وبعده التحول اللغوي إن هو إلا مثل من أمثلة التطور التاريخي لبنية التراكيب اللغوية ودلالاتها. ويمكن أن تعدّ هذه الدراسة مثلا على تطور المعجم التاريخي لألفاظ اللغة عبر العصور.

• أبرزت الرسالة السمات اللغوية التي يستعملها الخطاب القرآني في ظاهرة الأبنية المتماثلة في سياقها.

• أظهرت الدراسة قيمة الصيغة في تركيبها، وسياقها؛ لأنها تعدّ أهم القرائن اللفظية التي تساعد على فهم الخطاب القرآني، ولأنها كذلك قادرة على تفسير السياق الخطابي، وقادرة على تحليل التحول في الأسلوب، إذ إنّ الدراسة قد أوضحت وظيفة السياق القرآني الذي أتاح لنا تفسير اتساق التعبير القرآني بقيمه الفنية والجمالية.

• ألمحت الدراسة إلى أن التحوُّل في الأبنية المتماثلة، هو بحث في التنوع الأسلوبي الخاضع للسياق؛ لأن هذا التنوع هو إحدى الوسائل التي تساعد على إبراز دلالات جديدة تُستنتج من خلال هذه الصيغ وهذا التركيب، فمن ذلك ما ورد في أثناء البحث من تعليل قوله تعالى: M: l m n o p q r s [هود: ٦٧] ، وقوله

سبحانه: M وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَرِهِمْ جَثِيمًا L [هود: ٩٤].

أما الوصايا التي توصي بها هذه الدراسة، هي:

- تظهر هذه الدراسة المجال الواسع في القرآن الكريم لكل من يريد أن يبحث في الموضوعات التي تتصل بعلوم القرآن الكريم وتفسيره، فما زال الباب - وسيظل أبداً - مفتوحاً لكل باحث لأن القرآن لا تنتهي عجائبه، وسيكون الأمر متاحاً لكل من يخلص النية في الدراسات القرآنية ليكشف عن كنوز البيان القرآني وأسرار التعبير فيه.
- قد تثير هذه الدراسة انتباه علماء الإعجاز القرآني اللغوي والبلاغي على مواكبة تطور المسائل اللغوية والنحوية الحديثة، والنظريات الجديدة في اللسانيات وفي النقد والبلاغة الغربية في تحليل النص القرآني.
- توصي هذه الدراسة علماء الإعجاز القرآني بالاشتغال والاعتناء بالمستوى الدلالي اللغوي في البنية التركيبية في النص القرآني أي بالمحتوى والمضمون الذي حمله هذا السياق القرآني، كأن تهتم بالدراسات التي تُعنى بتوجيه الآيات المتشابهة في القرآن الكريم؛ لأنه ما زال بحاجة إلى الدراسات اللغوية وبيان مواطن الإعجاز البياني فيها..

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، (ط٢)، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (ب.ت).
- أحمد، عبد العباس، التحوُّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠١.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي، (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبدالأمير محمد أمير الورد، عالم الكتب، ٢٠٠٣.
- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.
- الإسكافي، الخطيب، درة التنزيل و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز برواية: ابن أبي الفرج الأردستاني، (ط٢)، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، (ط٧)، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، (ط٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦١.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذکر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، المذکر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٨.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، (ط٦)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، اعتنى به: عز الدين ضلي، و عماد الطيار، وياسر حسن، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨.
- برجستراسر، **التطور النحوي**، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.
- بركات، إبراهيم إبراهيم، **التأنيث في اللغة العربية**، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
- برهوم، عيسى عودة موسى، **مسألة المذكر والمؤنث في اللغة والنحو** "ظاهرة، تقريراً، إحصاء، معجماً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٨.
- برهومة، عيسى، **اللغة والجنس**، عمان، دار الشروق، ٢٠٠١.
- بشر، كمال محمد، **علم اللغة العام "الأصوات"**، مصر، دار المعارف، ١٩٨٦.
- بشر، كمال محمد، **علم اللغة الاجتماعي**، دار غريب، ١٩٩٦.
- بوحوش، رابح، **اللسانيات وتحليل النصوص**، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٧.
- ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، (ت ٣٦١هـ)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: أحمد عبد الحميد هريدي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣.
- التهانوي، محمد علي الفاروقي، (ت ١١٥٨هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: لطفي عبدالبديع، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣.
- التوني، مصطفى زكي، **المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة**، حوايات كلية الآداب، ١٠، رسالة: ٦٤، جامعة الكويت، ١٩٨٨.
- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، (ت ٤٢٩هـ)، **فقه اللغة وسر العربية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠١٠.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت ٢٥٥هـ)، **الحيوان**، (ط٣)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، المجمع العربي العلمي الإسلامي، منشورات محمد الداية، ١٩٦٩.
- الجرادات، خلف عايد إبراهيم، **تحولات البنى النحوية "دراسة في التطور النحوي"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٩.
- الجرجاني، عبدالقاهر، **أسرار البلاغة**، (ط٣)، تحقيق: هـ. رتيير، ١٩٨٣.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد علي الصباغ، بيروت، دار الكتب العلمية، (ب.ت).
- الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، (ط٢)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، (ب.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار الفلاح، ١٩٨٥.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبدالله، جدة، دار البيان العربي، (ب.ت).
- حسّان، تمام، البيان في روائع القرآن "دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني"، (ط٢)، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، (ط٢)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبدالمجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرّطه: عبدالحى الفرماوي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.
- خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي "دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.
- الدقر، عبدالغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دمشق، دار القلم، ١٩٨٦.
- الدماميني، بدر الدين أبو عبدالله بن أبي بكر، (ت ٨٢٨هـ)، المنهل الصافي في شرح الوافي "وهو متن وجيز في النحو لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي المتوفي في حدود سنة ٨٠٠هـ"، تحقيق: مطر فاخر جبر، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.
- ابن أبي ربيعة، عمر بن عبدالله، (ت ٩٣هـ)، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدم له: عبد علي مهنا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن بن عبدالله، (ت ٣٧٩هـ)، كتاب الواضح، تحقيق: عبدالكريم خليفة، ١٩٨٥.

- ابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم، (ت ٧٠٨هـ)، **مُلاك التّأويل القاطع بذوي الاحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل**، تحقيق: سعيد الفلاح، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، (ط ١٢)، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، ١٩٩٧.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، وحاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٨٥.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- زيدان، جرجي، **اللغة العربية كائن حي**، (ط ٢)، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨.
- السامرائي، إبراهيم، **عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشر، العدد (٣٤)، حزيران - كانون الثاني، ١٩٨٨.
- السامرائي، إبراهيم، **في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة التاسعة، العدد (٢٨-٢٩)، تموز - كانون الأول، ١٩٨٥.
- السامرائي، فاضل صالح، **أسئلة بيانية في القرآن الكريم**، القاهرة، مكتبة التابعين، ٢٠٠٨.
- السامرائي، فاضل صالح، **الجملة العربية والمعنى**، عمان - الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٧.
- السامرائي، فاضل صالح، **دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب مُلاك التأويل**، دار عمار، ٢٠٠٦.
- السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، (ط ٣)، عمان - الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٨.
- السبكي، بهاء الدين أبي حامد بن علي بن عبدالكافي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، بيروت - لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، (ت ٢٥٥هـ)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت ٢٥٥هـ)، تفسير غريب القرآن، تحقيق وتهذيب وترتيب: محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مكتبة عالم الفكر، ١٩٨٣.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالمحسن الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، (ت ٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبدالمجيد النوقي، قدم له وقرّطه: أحمد محمد حيرة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، (ب.ت).
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، (ت ٩٧٨هـ)، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** (ط٢)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩١.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، **المخصص**، إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه: غريد الشيخ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧١.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وعاون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٨٦.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، **كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية**، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، (ب.ت).

- الشريوفي، عيسى بن عودة، **المؤنث المجازي ومشكلات التعقيد**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الحولية الحادية والعشرون، الرسالة السادسة والخمسون بعد المئة، جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي، ٢٠٠١.
- الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، (ط٤)، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠.
- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢.
- ابن أبي طالب، مكي، (ت ٤٣٧هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤.
- عبابنة، يحيى، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية**، أربد، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، العدد (١)، ١٩٩٣.
- عبابنة، يحيى، والزعبي، **أمنة علم اللغة المعاصر "مقدمات وتطبيقات"**، أربد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥.
- عبدالنواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.
- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢.
- العسكري، أبو هلال، **الفروق في اللغة**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٣.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، (ت ٦٧٩هـ) **شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك**، (ت ٦٧٢هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل، (ط٤)، بتحقيق: شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥.
- عكاشة، محمود، **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**، مصر، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٥.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (ط٢)، تحقيق: عبدالإله نبهان، دمشق، دار الفكر المعاصر، (ب.ت).

- عميرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.
- عمر، أحمد مختار، اللغة واختلاف الجنسين، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦.
- علقمة بن عبدة، شرح ديوان علقمة بن عبدة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الجتّي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٣.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ت ٥٠٥هـ)، معيار العلم في فن المنطق، بيروت، دار الأندلس، ١٩٧٨.
- ابن فارس، أحمد بن الحسين، (ت ٣٩٥هـ)، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط٢، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.
- ابن فارس، أحمد بن الحسين، (ت ٣٩٥هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، القاهرة، ١٩٦٩.
- فاضل، المطلبي، غالب، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، ١٩٧٨.
- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، (ت ٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، (ط٢)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالنواب، القاهرة، دار التراث، ١٩٧٥.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، (ط٢)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠.
- فندريس، اللغة، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
- القزويني، الخطيب، (ت ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، (ط٣)، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبدالمنعم خفاجي، درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣.
- القضاة، أحمد محمد مفلح، وشكري، أحمد خالد، القاعدة النحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية، المنارة، المجلد السابع، العدد (٢)، ٢٠٠١.

- قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، (ط١٧)، دار الشروق، ١٩٩٢.
- القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، (ت ١١٩٥هـ)، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد، (ت ٦٨٥هـ)، ومعه حاشية ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم، (ت ٨٨٠هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبدالله محمود محمد عيد، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
- ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر، (ت ٧٥١هـ)، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبدالرؤوف سعد، بيروت - لبنان، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٠.
- الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، (ت ٥٠٥هـ)، **البرهان في توجيه متشابه القرآن**، تحقيق ودراسة وتعليق: عبدالقادر أحمد عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت ١٦٨٣هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.
- اللقاني، رشيدة عبدالحميد، **التأنيث في العربية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.
- اللقاني، رشيدة، **في لغة القرآن الكريم**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، (ت ٦٧٢هـ)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن عبدالرحمن، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، (ب.ت).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، (ب.ت).
- موسى، نهاد، **اللغة العربية في العصر الحديث "قيم الثبوت وقوى التحول"**، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٧.

- الموسى، نهاد، في التطور النحويّ وموقف النحويين منه، عمان، الجامعة الأردنية، مجلة كلية الآداب، المجلد ٣، العدد (٢)، ١٩٧٢.
- ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (ب.ت).
- الميلاني، محمد بن عبدالرحيم، (ت ١٣٩٤هـ)، شرح المغني في النحو، تحقيق: علي الشوملي، وزارة الثقافة، ٢٠٠٦.
- ابن النحاس، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم (ت ٦٩٨هـ)، التعليقة عن القرب، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٤.
- نهر، هادي، الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، (ط٢)، الأردن، دار الأمل، ٢٠٠٥.
- نور الدين، عصام، المحاييد: المذكر والمؤنث المجازيان، مجلة دراسات عربية، السنة الرابعة والعشرون، العدد (٧-٨)، بيروت، ١٩٨٨.
- الهرميّ، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ، (ت ٧٠٢هـ)، المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبدالسميع، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥.
- ابن وهب، أبو الحسين اسحق بن إبراهيم بن سليمان، (ت ٢٧٢هـ)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، جامعة بغداد، ١٩٦٧.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مصر، إدارة المطبعة المنيريّة، (ب.ت).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- W.wright, (١٨٩٠) lectures on the comparative grammar of the semantic languages. Cambridge.